جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١١٣)

الزراعة المصرية والسياسة الزراعية
فى اطار نظام السوق الحره

فبراير ١٩٩٨

الزراعة المصرية والسياسة الزراعيه
فى اطار
نظام السوق الحره

" المحتـــويات"

الموضوع	الصفحه
١- مقدمة	
٢- الباب الأول: السمات العامة للزراعة المصرية والآفاق المستقبلية للتنميه الزراعية	١
١- مقدمة	١
٢- الفصل الأول: الموارد الزراعية	٣
١- تمهيد	٣
٢- الأراضى الزراعيه	٣
٣- الموارد المائيه	١٣
٤- الموارد البشريه	٢١
٥- الموارد الرأسماليه	٣٤
٣- الفصل الثانى: المزرعة المصرية	٥١
١- تمهيد	٥١
٢- تعداد ومساحة المزرعه المصرية	٥٢
٣- الموارد البشرية	٥٤
٤- الحائز الزراعى	٥٦
٥- التراكم الرأسمالى فى المزرعة المصرية	٦٠
٦- المزرعة المصرية والتطور التكنولوجى	٧٤
٧- المزرعة المصرية والاستجابة الى المؤشرات الاقتصادية	٧٧
٤- الفصل الثالث: تخصيص الموارد الزراعية وانتاجيتها	٩٠
١- تمهيد	٩٠
٢- تخصيص الموارد الزراعية والأقاليم الانتاجيه للمحاصيل الزراعية	٩٠
٣- الانتاجية الزراعية	١١٥

"تابع المحتويات"

الموضوع	الصفحه
٥- الفصل الرابع: الزراعة فى الاقتصاد المصرى	١٢٤
١- تمهيد	١٢٤
٢- السكان وقوى العمل البشرى	١٢٤
٣- الانتاج والدخل الزراعى/الانتاج والدخل المحلى	١٢٧
٤- العماله والأجور الزراعية/اجمالى العماله والأجور فى الاقتصاد القومى	١٣٢
٥- توفير الغذاء والمواد الخام الزراعية	١٣٣
٦- الصادرات والواردات من السلع الزراعية والغذائية	١٤٢
٧- الاستثمارات الزراعية/اجمالى الاستثمارات	١٤٧
٦- الفصل الخامس: الميزة النسبيه للزراعة المصرية فى انتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية، واتفاقية الجات	١٥٢
١- تمهيد	١٥٢
٢- الميزه النسبيه فى انتاج المحاصيل الزراعيه الرئيسية	١٥٣
- صافى العائد المزرعى	١٥٤
- صافى العائد الاقتصادى	١٥٨
- تكلفة المورد المحلى	١٧٩
٣- إتفاقية الجات والاتجاهات المتوقعه لتأثيراتها على المزايا النسبيه لانتاج المحاصيل الزراعية	١٧٩ ١٩٥
- أهداف الاتفاقية	١٩٦
- المبادىء العامة للاتفاقية	١٩٦
- أحكام الزراعة فى الاتفاقية	١٩٨
- الاتجاهات المتوقعة لتأثيرات اتفاقيةالجات على المزايا النسبيه للزراعة المصرية	٢٠٣

" تابع المحتويات "

الموضوع	الصفحه
٣- الباب الثانى: السياسة الزراعية فى اطار اقتصاديات السوق	٢١٦
١- تمهيد	٢١٦
٢- الأهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية	٢١٧
٣- آليات نظام السوق الحره وايجابياته وسلبياته	٢٢٧
- آليات وايجابيات السوق الحره	٢٢٧
- سلبيات وأوجه القصور فى آليات السوق الحره	٢٣٠
٤- الأسواق المحلية للسلع الزراعيى (جوانب القصور والتطوير	٢٤٧
٥- السياسة الزراعية	٢٦٢
١- تمهيد	٢٦٢
٢- السياسة التسويقية للسلع الزراعيه	٢٧٣
٣- السياسة السعرية	٢٩٧
٤- سياسة الانتاج الزراعى	٣١٥
٥- العمالة وتكنولوجيا الانتاج الزراعى	٣٢٣
٦- البحث العلمى والارشاد الزراعى	٣٤٠
٧- سياسة الائتمان الزراعى	٣٦٢
٤- موجز وتوصيات الدراسة	٣٩٠
٥- ملاحق	
٦- مراجع	

"مقـــدمـــه"

اتجهت مصر أخيرا الى التحول من نظام الإقتصاد الموجه وبما يتضمنه من نظام التخطيط الألزامى إلى الأخذ بنظام آليات السوق الحرة وبما يتضمنه من نظام التخطيط التأشيرى ٠ ومن هنا إذا كان النظام الأخير سيشكل الإطار العام لتوجيه الموارد الإقتصادية بين الإستخدامات المختلفة سواء على المستوى الفردى أو القطاعى أو القومى ، وفقا لآليات هذا النظام ، فإن إختيار هذا النظام فى حد ذاته قد يطرح بدوره الكثير من التساؤلات حول فاعليته فى تحقيق الأهداف التنموية المنشودة ٠ ومن بين التساؤلات التى قد تطرح فى هذا الشأن - وعلى سبيل المثال - ماهى الشروط أو الضمانات المطلوب توافرها لعمل آليات السوق بكفاءة ؟٠٠٠ وهل تتوافر مثل هذه الشروط أو الضمانات فى الاسواق المحلية للسلع الزراعية ؟ ٠٠٠ وماهى سلبيات هذا النظام وايجابياته ؟٠٠٠ وماهى الاجراءات وطبيعة التدخلات الحكومية المطلوبة لمعالجة أوجه القصور فى هذا النظام ؟٠٠٠ وماهى التوجهات المقترحه بالنسبة للسياسة الزراعية بأدواتها المختلفة بشأن توفير المناخ الملائم لعمل آليات السوق الحرة بكفاءة نحو تحقيق الأهداف التنموية المنشودة بقطاع الزراعة ٠

هذا ومن ناحية آخرى فإن مناقشة السياسة الزراعية بأدواتها المتنوعه فى إطار هذا النظام وطرح التصورات حول توجهاتها يستلزم بدوره مناقشة الأهداف الاستراتيجية المخططه للتنمية الزراعية نظرا لتنوع ادوات السياسة الزراعية واختلاف فاعليتها فى تحقيق الاهداف المخططه الى جانب الاختلاف فى مجالات وصور تطبيقها ، تبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة بالقطاع بل وعلى المستوى القومى ذاته ٠ ومن هنا ايضا فإن مناقشة الأهداف الاستراتيجية المخططه للتنمية الزراعية وطرح التصورات المستقبلية حولها يستلزم بدوره مناقشة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية السائدة بقطاع الزراعة، والدور المنتظر لهذا القطاع فى الإقتصاد القومى فى ضوء الاحتمالات التنموية القائمة به حاليا ، لما لذلك من دور فى تحديد الاهداف المستقبلية للتنمية الزراعية ٠ واذا كانت المؤشرات تشير الى أن المحصله النهائية لجهود التنمية

خلال فترة العقود الثلاث الماضية قد انعكست فى احداث تغيرات جوهرية فى هيكل الاقتصاد القومى الى جانب ماصاحب ذلك من تغيرات فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى قطاع الزراعة ذاته فمن الطبيعى أن يكون لمثل هذه التغيرات تأثيرها فى تحديد الاهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية فى المرحلة القادمة وفى استراتيجية تحقيق هذه الاهداف ٠

ولذلك ومن أجل الاجابة على التساؤلات المطروحه والمشار اليها من قبل فقد حددت الاهداف العامة لهذه الدراسة فى دراسة وتحليل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فى الزراعة المصرية ودورها فى الاقتصاد القومى مع استشراف الافاق المستقبلية للتنمية الزراعية ، واهدافها الاقتصادية والاجتماعية لما لذلك من ارتباط بتحديد التوجهات العامة لتطبيق ادوات السياسة الزراعية ٠ كما تتضمن الاهداف العامة للدراسة ايضا مناقشة مدى توافر الشروط والضمانات اللازمه لعمل آليات السوق الحرة بكفاءة فى الزراعة المصرية بعد التمهيد لذلك بالتعريف بآليات نظام السوق الحرة وايجابياتها وسلبياتها ثم طرح تصورات الدراسة بشأن التوجهات العامة للسياسة الزراعية المصرية بأدواتها المختلفة لتوفير الشروط والضمانات اللازمه لعمل آليات نظام السوق بكفاءة وتجنب سلبياته وتحقيق الاهداف المنشودة من التنمية الزراعية ٠

ولتحقيق الاهداف العامة للدراسة قسمت الدراسة الى بابين رئيسيين يهدف الباب الاول منها الى دراسة السمات العامة للزراعة المصرية واستشراف الافاق المستقبلية للتنمية بها ، ولتحقيق هذا الهدف تتضمن هذا الباب خمسه فصول بحثية ، حيث اشتمل الفصل الاول منها على دراسة الموارد الزراعية للزراعة المصرية من اراضى زراعية ، وموارد مالية وبشرية وراسمالية بغرض الكشف عن الوفرة او الندره النسبية بها ٠ أما الفصل الثانى منها فقد تناول دراسة السمات العامة للمزرعه المصرية من حيث مساحتها والموارد البشرية والرأسمالية بها ثم التعريف بمديرها ، ومدى التطور التكنولوجى بها ثم مدى استجابتها الى المؤشرات الاقتصادية ٠ وبالنسبة للفصل الثالث فقد استهدف دراسة تخصيص الموارد الزراعية فيما بين الانشطة الانتاجية المختلفة فى

الزراعة المصرية بغرض الكشف عن الاقاليم الانتاجية للمحاصيل الزراعية ، ومواطن تركزها لما لذلك من اهمية بالنسبة لتطوير البنيه الاساسية لاسواق السلع الزراعية او تطوير الخدمات التسويقية بها ، كما استهدف هذا الفصل ايضا دراسة انتاجية الموارد الزراعية بالزراعة المصرية بغرض الكشف عن الاحتمالات الكامنه لزيادة الانتاجية والانتاج الزراعى · أما الفصل الرابع فقد تناول دراسة وتحليل تطور دور الزراعة المصرية فى الاقتصاد القومى لما لذلك من اهمية بالنسبة لاستشراف الدور المنتظر من الزراعة فى الاقتصاد القومى مستقبلا فى ضوء نتائج الفصول السابقة ، ولما لذلك بدوره من اهمية بالنسبة لاستشراف الاهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية مستقبلا وبالتالى بالنسبة لتصورات الدراسة بشأن التوجهات العامة للسياسة الزراعية بأدواتها المختلفة · وبالنسبة للفصل الخامس فقد استهدف دراسة وتحليل الميزه النسبيه للزراعه المصريه فى انتاج المحاصيل الزراعيه الرئيسيه سواء من منظور المنتج الزراعى أو المنظور القومى لما لذلك من انعكاسات على تحديد التوجهات العامه للسياسة الزراعية بشأن تخصيص الموارد الزراعيه بين الأنشطة الانتاجيه المختلفه وبما يحقق الأهداف الاقتصاديه والاجتماعيه لقطاع الزراعه · وفى هذا الشأن أيضا ولما كان من المتوقع أن يكون لاتفاقيه التعريفات الجمركيه والتجاره الدوليه (الجات) تأثيراتها المحتمله على الأسواق المحليه والدوليه للمحاصيل والسلع الزراعيه بما قد يتضمنه ذلك من تأثيرات محتمله على تغير المزايا النسبيه للزراعه فى انتاج المحاصيل الزراعيه المختلفه ، فقد تضمن هذا الفصل أيضا دراسة الاتجاهات المتوقعه لتأثيرات اتفاقيه الجات على المزايا النسبيه العالميه للزراعه المصريه فى انتاج المحاصيل الزراعيه الرئيسيه بعد التمهيد لذلك بالتعريف بالأهداف والمبادىء العامه لهذه الاتفاقيه والاحكام الخاصه بالزراعه بها ·

أما الباب الثانى من الدراسه فقد استهدف عرض وتحليل الجوانب المختلفه للأسواق المحليه للسلع الزراعيه بغرض الكشف عن أوجه القصور بها وعناصر تطويرها بما يفى بتوفير الشروط والضمانات اللازمه بها لعمل آليات السوق بكفاءه ثم طرح تصورات الدراسه بشأن التوجهات العامه للسياسة

الزراعة وبأدواتها المختلفة سواء فيما يتصل بتوفير هذه الشروط والضمانات أو فيما يتصل بتخصيص الموارد الزراعية وتحقيق الأهداف الأستراتيجية المنشودة للتنمية الزراعية ، بعد التمهيد لذلك باستشراف هذه الأهداف فى وء نتائج الباب الول لهـــذه الدراســة الى جانب القاء الضوء على آليات عمل نظام السوق الحرة وعلى ايجابيات وسلبيات هذا النظام لما لذلك من أهمية بالنسبة لتحديد التوجيهات العامة للسياسة الزراعية والـــتى تســعي الى تجنب سلبيات هذا النظام والاستفادة من ايجابياته . واخيرا فقد تضمنت الدراسة موجـــزا لاهم النتائج والتوصيات التى توصلت اليها .

ولقد شارك فى اعداد هذة الدراسة كلا من الاستاذ الدكتور/ عبد القادر ديـــاب (الباحث الرئيسى للدراسة) ، والاستاذ الدكتور / محمد سمير مصطفى ، والاستاذ الدكتور/ محمد محمود رزق ، والاستاذة الدكتورة / هدى صـــالح النمـــر المســـتشارون بالمعـــهد . والدكتور / محمد عبد المعز هلال (البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى) .

الباحث الرئيسى

(أ.د. عبد القادر دياب)

الباب الأول

السمات العامة للزراعة المصرية والآفاق المستقبليه

للتنميه الزراعية

١- مقدمـــه

تتنوع وسائل وأدوات السياسه الزراعيه ، كما تختلف هذه الوسائل والأدوات فيما بينها من حيث الفاعليه ومجالات وصور تطبيقها تبعا للأهداف الاستراتيجيه المخططه والخصائص الاقتصادية والاجتماعية السائدة للقطاع الزراعى • ولذلك فان مناقشة وسائل وأدوات السياسه الزراعيه فى مرحلة ما من مراحل التنميه يتطلب بالضرورة التعريف بالأهداف الاستراتيجيه المخططه لهذا القطاع وبخصائصه الاقتصاديه والاجتماعيه • واذا كان تحديد الأهداف الاستراتيجيه للتنميه بقطاع الزراعه يعد من القضايا التى يحكمها من ناحيه الدور المنتظر لهذا القطاع من الاقتصاد القومى الى جانب امكانات التنمية المتاحة به من ناحية أخرى ، فان مناقشة هذه الأهداف لابد وأن يستند الى مناقشة الاحتمالات القائمه للتنميه فى هذا القطاع الى جانب مناقشة دوره المنتظر فى الاقتصاد القومى فى ظل الظروف الاقتصاديه القومية المتوقعه وعلاقاته التشابكيه بالقطاعات الاخرى •

واذا كان لكل مرحله من مراحل التنميه أهدافها الاقتصاديه والاجتماعيه التى تتوائم مع الاعتبارات الاجتماعيه والظروف الاقتصاديه السائده ، فمن الطبيعى ان تتغير هذه الاهداف من مرحله الى اخرى وفقا للتغير فى الظروف الاقتصاديه والاعتبارات الاجتماعيه الجاريه • واذا كانت المؤشرات تشير الى أن المحصله النهائيه لجهود التنميه خلال فترة العقود الثلاث الماضيه قد انعكست فى احداث تغيرات جوهريه فى هيكل الاقتصاد القومى الى جانب ماصاحب ذلك من تغيرات فى الظروف الاقتصاديه والاجتماعيه فى قطاع

الزراعه ذاته فمن الطبيعى أن يكون لمثل هذه التغيرات تأثيرها أو دورها فى تحديد الأهداف الاستراتيجيه للتنميه الزراعيه فى المرحله القادمه وفى تحديد استراتيجية تحقيق هذه الأهداف ٠

ولذلك يهدف الباب الأول من هذه الدراسه الى عرض وتحليل بعض المؤشرات التى تكشف عن الوفره والقدره النسبيه فى عوامل الانتاج الزراعى وبالتالى عن صور وامكانات التنميه المحتمله بقطاع الزراعه ، الى جانب عرض وتحليل بعض المؤشرات الأخرى التى تساعد على استشراف الدور المنتظر لقطاع الزراعه فى الاقتصاد القومى والأهداف الاستراتيجيه للتنميه به فى المرحله القادمه ٠ كما يتضمن هذا الباب أيضا عرض وتحليل بعض المؤشرات الأخرى التى تساعد فى الكشف عن بعض الخصائص الأقتصاديه والاجتماعيه لمجتمع المنتجين الزراعيين ، ولبعض الموارد المؤسسيه الزراعيه الأخرى والتى يمكن أن تساهم بدورها فى اختيار الوسائل والأدوات المناسبه للسياسه الزراعيه وفى تحديد صور ومجالات تطبيق كلا منها بما يتوائم وتحقيق الأهداف الاستراتيجيه المستقبليه للتنميه الزراعيه وفى اطار التوجه الأخير للأخذ بنظام آليات السوق الحره ٠

الفصل الأول

الموارد الزراعيـــه

١- تمهيـــد

ان تحديد حجم الموارد الطبيعيه المتاحه بالقطاع والتى يمكن استغلالها مستقبليا فى نشاط الانتاج الزراعى من ناحيه الى جانب تحديد مدى كفاءة استخدام المستغل منها حاليا من ناحيه أخرى يساعد فى الكشف عن الاحتمالات القائمه للتنميه الزراعيه مستقبليا • كما أن تحديد الوفره والندره النسبيه فى عوامل الانتاج الزراعى ، وان كان يساعد فى تحديد واختيار التكنولوجيا الملائمه لخدمه وانتاج الحاصلات الزراعيه وفى تحديد الاتجاهات المثلى لتخصيص الموارد الزراعيه فيما بين الانشطه الانتاجيه المختلفه وفقا لأهداف التنميه الزراعيه على المدى القصير أو المتوسط ، الا أن الندره النسبيه فى بعض هذه الموارد أيضا قد تشكل أحد محددات التنميه الزراعيه فى مرحله ما من مراحل التنميه ، ومن ثم فإن محاولة القضاء على أو التخفيف من أثار هذا المحدد على التنميه الزراعيه قد يشكل محورا من محاور استراتيجيه التنميه الزراعيه على المدى الطويل ، وهو مايتطلب بدوره تحديد واختيار وسائل وأدوات السياسه الزراعيه التى تتوائم مع تحقيق هذا الاتجاه • ولهذا فإن الفصل الحالى من الدراسه يتضمن عرضا تحليليا لبعض المؤشرات التى تكشف عن مدى الوفره والندره النسبيه فى عوامل الانتاج الطبيعيه من أراضى ، ومياه رى ، الى جانب الموارد البشريه والرأسماليه •

٢- الأراضى الزراعيه

(٢-١) على الرغم من الجهود التى بذلت فى مجال إستصلاح وإستزراع الاراضى الجديده خلال فترة العقود الثلاث الماضيه ، الا أن المساحه الأرضيه

المنزرعه خلال هذه الفتره يمكن ان توصف بالجمود النسبى تقريبا وذلك بالقياس الى التزايد فى اعداد سكان المجتمع المصرى ، حيث تشير نتائج التعدادات الزراعيه الثلاث التى أجريت خلال هذه الفتره الى زيادة اجمالى مساحة الحيازات الزراعيه من نحو ٦١٤٤ ألف فدان فى عام ١٩٥٠ الى نحو ٦٢٢٣ ألف فدان فى عام ١٩٦١ ثم الى ٦٦٣٢ ألف فدان فى عام ١٩٨٢٠/٨١ أما مساحة الأراضى المنزرعه داخل الحيازات الزراعيه فقد ازدادت من ٥٦٧١ ألف فدان فى عام ١٩٥٠ الى مايقرب من ٥٩٧٤ ألف فدان عام ١٩٦١ وبزيادة تبلغ نحو ٣٠٣ ألف فدان عنه فى عام ٠١٩٥٠ اما نتائج التعداد الزراعى لعام ١٩٨٢/٨١ فتشير الى زيادة المساحه الأرضيه المنزرعه لتصل الى مايقرب من ٦١٥٦ ألف فدان خلال هذا العام وبزيادة قدرها ١٨٢ ألف فدان عنه فى عام ١٩٦١ ، وذلك على الرغم من زيادة المساحه الاجماليه للحيازات الزراعيه فيما بين هذين العامين بحوالى ٤٠٩ ألف فدان ، وذلك على نحو مايشير اليه الجدول رقم (١). وإذا كان العرض السابق يشير الى زيادة المساحه الأرضيه المنزرعه خلال فترة العقود الثلاث مابين ١٩٥٠، ١٩٨٢/٨١ بحوالى ٤٨٥ ألف فدان ، الا أن تقديرات المساحه المنزرعه خلال عام ١٩٩٢ تشير الى زيادتها بحوالى ٩٦٤ ألف فدان عنه فى عام ١٩٨٢/٨١، حيث تقدر المساحه الأرضيه المنزرعه خلال العام المشار اليه بحوالى ٧١٢٠ ألف فدان ٠

واذا كان فى العرض السابق مايعكس محدوديه الزياده فى المساحات الأرضيه المنزرعه خلال فتره عقدى الستينيات والسبعينات بالقياس الى الزيادات المحققه بها خلال فترة العقد السابق أو العقد اللاحق لهذه الفتره ، فان ذلك مايبرر بما شاهدته فترة العقدين المذكورين من توقف أعمال إستصلاح وإستزراع الأراضى الجديده تقريبا خلال الفتره منذ منتصف عقد الستينيات وحتى أواخر عقد السبعنيات الى جانب ماصاحب ذلك وخلال نفس الفتره من فقد فى مساحة الأراضى الزراعيه القديمه نتيجه للتوسع العمرانى عليها وتجريف التربه الزراعيه٠ واذا كان فى العرض السابق مايعكس أيضا زيادة المساحه الأرضيه

المنزرعه خلال عام ١٩٩٢ بما يقرب من ١٤٤٩ ألف فدان وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٢٥,٥٪ عنه فى عام ١٩٥٠، الا انها يمكن أن توصف بالزياده المحدوده بالقياس الى التزايد فى اعداد السكان خلال هذه الفتره ، والتى ازدادت من نحو ٢٠,٤ مليون فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ٥٨,٣ مليون فى عام ١٩٩٢، أى بنسبة زيادة تبلغ نحو ١٨٥,٨٪ عنه فى عام ١٩٥٠. ولقد صاحب ذلك تناقص نصيب الفرد بالمجتمع المصرى من الأراضى المنزرعه ليصل الى ٠,١٤٠ فدان خلال عام ١٩٨٢/٨١ ثم الى ٠,١٢ فدان خلال عام ١٩٩٢، وذلك مقابل نحو ٠,٢٧٩ فدان للفرد فى عام ١٩٥٠، وعلى نحو ماهو مبين بنفس الجدول السابق الذكر .

(٢-٢) إن إنشاء السد العالى خلال فترة عقد الستينات قد ساعد على تحويل أراضى الحياض الى نظام الرى الدائم مع توفير الفرصه لزيادة درجة التكثيف المحصولى فى باقى الأراضى الزراعيه القديمه ، حيث ترتب على ذلك ارتفاع درجة التكثيف المحصولى بالأراضى المنزرعه لتصل الى مايقرب من ١٨٨,١٪ فى عام ١٩٨٢/٨١ مقابل درجه بلغت نحو ١٧٣,٢٪ خلال عام ١٩٥٠، وإن كان من الملاحظ انخفاض درجة التكثيف بالأراضى المنزرعه خلال عام ١٩٩٢ عنه فى السنوات السابقه حيث بلغت نحو ١٧٥,٤٪ وهو مايترجم بالاتجاه نحو التوسع فى زراعة المحاصيل المعمره فى الأراضى الزراعيه الجديده باعتبارها اكثر ملائمه للزراعه فى هذه النوعيه من الأراضى عنه بالنسبه للمحاصيل الزراعيه الموسميه . ولذلك وعلى الرغم من تزايد المساحه المحصوليه من نحو ٩٨٢٤ ألف فدان فى عام ١٩٥٠ لتصل الى مايقرب من ١٢٤٨٩ ألف فدان فى عام ١٩٩٢، فإن متوسط نصيب الفرد منها قد تناقص من نحو ٠,٤٨٣ فدان فى عام ١٩٥٠ ليصل الى مايقرب من ٠,٢١٤ فدان فى عام ١٩٩٢، وعلى نحو مايشير اليه نفس الجدول السابق الذكر .

(٢-٣) تضمنت خطط التنمية الزراعية خلال الفترة منذ اوائل عقد الستينات وحتى الوقت الحاضر على البرامج والمشروعات التى تهدف الى تحسين

جدول رقم (١)

مساحة الأراضى المنزرعه ، والمساحة المحصولية (الف فدان)

ومتوسط نصيب الفرد منها خلال السنوات

١٩٥٠، ١٩٦١ ، ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٢

السنوات / البيـــان	١٩٥٠	١٩٦١	١٩٨٢/٨١	١٩٩٢
١- اجمالى مساحة الحيازات الزراعية (١)	٦١٤٤	٦٢٢٣	٦٦٣٢	-
٢- مساحة الاراضى المنزرعه (١)	٥٦٧١	٥٩٧٤	٦١٥٦	٧١٢٠ (٣)٢
٣- المساحة المحصولية (١)	٩٨٢٤	١٠٦٢٧	١١٥٧٨	١٢٤٨٩
٤- درجة التكثيف المحصولى	١,٧٣٢	١,٧٩	١,٨٨١	١,٧٥١
٥- عدد السكان (الف) (٢)	٢٠٣٥٤	٢٦٥٧٩	٤٣٩١٤	٥٨٣١١
٦- متوسط نصيب الفرد (فدان)				
- من الاراضى المنزرعه	٠,٢٧٩	٠,٢٢٥	٠,١٤٠	٠,١٢
- من المساحة المحصولية	٠,٤٨٣	٠,٤٠٠	٠,٢٦٤	٠,٢١٤

---

١) وزارة الزراعة ، التعدادات الزراعية للسنوات ١٩٥٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٨٢/٨١

٣) وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، القاهرة ، ١٩٩٤

٣) الجهاز المركزى للتعبئه العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، اعداد مختلفة .

خواص التربة الزراعية بالاراضى المنزرعة • ويأتى فى مقدمه هذه البرامج والمشروعات برامج تحسين الصرف الزراعى بما يتضمنه من مشروعات تهدف الى التوسع فى نظام الصرف المغطى الى جانب المشروعات التى تهدف الى تحسين نظام الصرف المكشوف ثم مشروعات اضافه الجبس الزراعى الى التربة الزراعية ، ومشروعات الحرث تحت التربة او اضافه العناصر الصغرى الى باطن التربة الزراعية • وعلى الرغم مما حققته مثل هذه البرامج والمشروعات من نتائج ايجابية خلال هذه الفترة ، الا ان تصنيف الاراضى المنزرعه وفقا لجدارتها الانتاجية من المحاصيل الحقلية والذى اجرى خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ يشير الى انه مازال هناك ما يقرب من ٣,٣٪ من هذه الاراضى يقع فى المرتبه الانتاجية الخامسة كما يصنف نحو ٨,٧٪ من هذه الاراضى على انها من اراضى الدرجة الرابعة •امااراضى الدرجة الثالثه فتمثل مايقرب من ٢٨,٩٪ من مساحة الاراضى المنزرعة • وبالنسبة لاراضى الدرجة الثانية فهى تمثل النسبة الغالبه بين الاراضى المنزرعه حيث تشكل هذه الفئة من الاراضى ما يقرب من ٤٦,٧٪ من مساحة الاراضى الزراعية • امااراضى الدرجة الاولى فتمثل مانسبته ١٢,٥٪ من مساحة الاراضى المنزرعه خلال الفترة المشار اليها من قبل (١) •

هذا واذا كان وجود الاراضى ذات الدرجة الانتاجية الخامسة والرابعة بين الاراضى المنزرعه يعد امرا طبيعيا امام الاضافات المستمرة من الاراضى الجديدة (والتى لم تصل انتاجيتها بعد الى المستويات الممكنه) الى الاراضى الزراعية ، الا ان ذلك لاينفى حقيقه وجود مساحات كبيرة من الاراضى الزراعية والتى لم يشملها بعد نظام الصرف المغطى او تحسين الصرف المكشوف بها والتى يمكن من خلالها تحويل جانب من اراضى الدرجات الثالثة او الثانية الى الرتب الاعلى منها •

---

١) وزارة الزراعة ، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، نشرة الاقتصاد الزراعى، القاهرة ، ٩٠ / ١٩٩١ •

(٢-٤) لقد ظلت الزراعة المصرية والى وقت قريب محصورة فى مناطق وادى ودلتا النيل ، الا ان تزايد الحاجة الى زيادة الطاقة الانتاجية لقطاع الزراعة من خلال اضافة مساحات من الاراضى الجديدة الى الاراضى المنزرعة ، قد دفع الى التوجه الى التوسع الزراعى فى الاراضى الصحراوية الجديدة امام ضيق الرقعة الارضية القابله للاستصلاح والاستزراع فى دلتا وادى النيل ولقد بدأ عقد السينيات بوضع اول خطة خمسية متضمنه برنامج لاستصلاح واستزراع الاراضى الجديدة داخل وادى ودلتا النيل وبالصحارى المصرية وإن كان قد سبق ذلك بعض مشروعات استصلاح الاراضى خلال فترة عقد الخمسينات ·ولقد بلغت جملة مساحة الاراضى الجديدة التى تم استصلاحها خلال الفترة منذ عام ١٩٥٢ الى ١٩٦٦/٦٥ ما يقرب من ٧٣١,٦ الف فدان شامله حوالى ١٤٢,٧ الف فدان بالاراضى الصحراوية ، اما باقى المساحة فتوزع على مناطق دلتا ووادى النيل على النحو المبين بالجدول رقم (٢) · ولقد تلى ذلك - وبسبب ظروف حرب ١٩٦٧ - يواضع الجهود المبذوله فى هذا المجال حيث بلغت المساحات التى تم استصلاحها من الاراضى الجديدة خلال الفترة منذ عام ١٩٦٧/٦٦ الى ١٩٧١/٧٠ نحو ١٨٠,٤ الف فدان شملت ما يقرب من ٦,٥ الف فدان من الاراضى الصحراوية، .حيث تلى ذلك توقف نشاط استصلاح الاراضى الجديدة - باستثناء بعض المساحات الصغيرة - خلال فترة عقد السبعينات · اما فترة عقد الثمانينات فقد بدأت بوضع اول خطة خمسية لهذا العقد متضمنه برنامجا طموحا لاستصلاح واستزراع الاراضى الجديدة مع استمرارية هذا البرنامج فى الخطط التاليه لها · ولقد بلغت جملة المساحات التى تم استصلاحها من الاراضى الجديدة خلال الفترة منذ عام ١٩٧٢/٧١ الى ١٩٩٠/٨٩ ما يقرب من ٨٥٦ الف فدان تقع جميعها بالاراضى الصحراوية ليصل بذلك مجموع المساحات التى تم استصلاحها من الاراضى الجديدة خلال الفترة منذ عام ١٩٥٢ وحتى نهاية عقد الثمانينات ما يقرب من ١٧٦٨ مليون فدان تشمل نحو ١٠٠٥,٢ الف فدان من الاراضى الصحراوية وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول السابق الذكر ·

جدول رقم (٢)

المساحات المستصلحه من الاراضى الجديدة

خلال السنوات ١٩٥٢ - ٨٩/١٩٩٠

(الف فدان)

السنوات / المناطق	١٩٥٢ الى ١٩٦٦/٦٥	١٩٦٧/٦٦ الى ١٩٧١/٧٠	١٩٧٢/٧١ الى ١٩٩٠/٨٩	اجمالى ١٩٥٢ - ٨٩/١٩٩٠
١- تعمير الاراضى	٢٩١,٧	١٧٠,٧	-	٤٦٢,٤
٢- تهجير اهالى النوبة	٣٨,٨	-	-	٣٨,٨
٣- مديرية التحرير	١٤٨,٨	-	-	١٤٨,٨
٤- توته/كفراوشيم/ابيس	٣٦,١	-	-	٣٦,١
٥- بورمتخلل	٧٣,٥	٣,٢	-	٧٦,٧
٦- الصحارى	١٤٢,٧	٦,٥	٨٥٦	١٠٠٥,٢
جملة	٧٣١,٦	١٨٠,٤	٨٥٦	١٧٦٨,٠

المصدر :

الجهاز المركزى للتعبئه العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات ، القاهرة ، سنوات مختلفة

ومن أجل تحديد الإمكانات الأرضية المتاحه للتوسع الزراعى بالاراضى الجديدة ثم تنفيذ بعض الدراسات الاستكشافية والتصنيفية لهذه الاراضى وفى مواقع مختلفة شملت دلتا ووادى النيل ، والصحارى المصرية، حيث بدأت هذه الدراسات فى عام ١٩٥٥ بحصر تصنيفى لمساحة تقرب من ١٤,٥ مليون فدان بالوجه القبلى والبحرى ثم تلى ذلك حصر تصنيفى استكشافى بالمساحة الجوية لمساحة تقرب من ٥٣,٠ مليون فدان بالاراضى الصحراء الغربية ٠ ولقد خلصت الدراسات التى اجريت خلال السنوات ١٩٥٥- ١٩٦٥ الى تحديد ما يقرب من ٩,١ مليون فدان يمكن استصلاحها واستزراعها اذا ما توافرت الموارد المائية والبشرية والمادية اللازمه ، وتوزع هذه المساحة فيما بين ١,٦ مليون فدان فى مناطق داخل الوادى ، ونحو ٢,٥ مليون فدان فى مناطق الوادى الجديد والواحات ، وحوالى ١,٠ مليون فدان حول بحيرة السد العالى ، ونحو ٤,١ مليون فدان فى مناطق سيناء وجنوب العريش (١) ٠

هذا وفى عقد السبعينات أجريت بعض الدراسات الأخرى لتحديد أولويات الأراضى الجديدة التى يمكن إستصلاحها وإستزراعها فى ضوء الموارد المائيه المتاحه ، والمتوقع تدبيرها مستقبلا من المصادر المائيه المختلفه ومن ترشيد استخدامات المياه وتطوير نظم وأساليب الرى ، حيث خلصت نتائج هذه الدراسات الى تحديد مساحة تقرب من ٢,٨ مليون تشمل نحو ٧٣٥ ألف فدان فى مناطق شبه جزيرة سيناء ، وحوالى ٨١٣,٥ ألف فدان فى مناطق شرق الدلتا ٠ اما فى منطقة وسط الدلتا فقد حددت مساحة تبلغ نحو ١٦٨,٤ ألف فدان ٠ كما حددت المساحات ذات الاولويه فى الاستصلاح والاستزراع بمناطق غرب الدلتا بحوالى ٣٧٥,٠ ألف فدان ، وذلك بالاضافه الى مايقرب من ١١٩,٧ ، ١٥٨,٥ ألف فدان فى كل من منطقتى مصر الوسطى ، ومصر العليا على الترتيب ٠ أما

---

(١) معهد التخطيط القومى ، التنمية الزراعية فى مصر ، ماضيها وحاضرها، الجزء الاول ، الموارد الزراعية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، مجلد رقم (١٤) القاهرة ، يوليو ١٩٨٠ ٠

مناطق الصحراء الغربيه والساحل الشمالى الغربى فقد حدد بها مايقرب من ٤٤٨,٠ ألف فدان ٠ وتصنف هذه الأراضى تبعا لنوع التربه الزراعيه بها الى مايقرب من ٥٥ ألف فدان من الأراضى ذات التربه الطينيه الملحه الى طينيه ملحه ثقيله والتى تقع جميعها فى مناطق الدلتا وسيناء ونحو ٥٦٨,٤ ألف فدان من الأراضى الطينيه الرمليه والطينيه الرمليه فى نفس مناطق الدلتا وسيناء ٠ أما باقى المساحات فتصنف على انها من الأراضى الرمليه الى أراضى رمليه جيريه ، ورمليه حصويه باستثناء مايقرب من ٥٠,٠ ألف فدان من الأراضى ذات التربه الطينيه ، والطينيه الرمليه فى منطقه وادى الريان بالفيوم فى مصر الوسطى (١) ٠ وفى عام ١٩٨٥ تقدمت الهيئه العامه لمشروعات التعمير والتنميه الزراعيه بالاشتراك مع مكتب خبره بولندى بمخطط جديد للأراضى الجديده تتضمن تقدير المساحات التى يمكن استصلاحها واستزراعها بحوالى ٢,٥٨٣ ألف فدان بعد استبعاد بعض المساحات ذات الخصائص الأقل ملائمه للاستصلاح من المخططات السابقه للأراضى ٠

ومن العرض السابق ومن خلال المتارنه فيما بين تقديرات المساحات التى يمكن استصلاحهاواستزراعها فى ضوء الموارد المائيه المتاحه والمتوقع تدبيرها (٢,٨ مليون فدان) من ناحيه ، والمساحات التى تم استصلاحها بالأراضى الجديده خلال فترة السبعينات والثمانينات (٨٥٦ ألف فدان) من ناحيه أخرى ، يتضح بأنه مازال هناك مايقرب من ٢,٠ مليون فدان من هذه المساحات يمكن استصلاحها واستزراعها فى ضوء مايمكن تدبيره من موارد مائيه اضافيه ٠ واذا كانت الخطط الخمسيه لعقد التسعينات تستهدف استصلاح الأراضى الجديده بمعدل سنوى ١٥٠ ألف فدان فان فى ذلك مايشير ضمنيا الى وجود مساحات تكفى لتحقيق هذا الهدف السنوى حتى منتصف العقد الأول من القرن القادم اذا أمكن

---

(١) معهد التخطيط القومى ، ومركز بحوث التنميه الدوليه الكندى ، التوطن الصناعى فى مصر حتى عام ٢٠١٥، القاهره ، فبراير ١٩٩٠

تدبير الموارد المائية الإضافية المطلوبة • هذا وإن كان ذلك فى نفس الوقت لا يعنى أن المتاح من الاراضى الجديدة القابله للإستصلاح قد يشكل قيدا على التوسع الزراعى فيما بعد هذا التاريخ ، وبافتراض تحقيق المعدل السنوى المشار اليه ، حيث تضمنت الدراسات التى أجريت خلال عقدى الخمسينات والستينات تقدير مساحة الاراضى القابلة للإستصلاح والاستزراع بما يقرب من ٩,٠ مليون فدان، وهو ما يزيد عن المساحات التى حددت أولوية استصلاحها فى ضوء الموارد المائية المتاحه والمتوقعه بحوالى ٦,٢ مليون فدان، وهو ما يشير إلى أن مساحة الاراضى المتاحه القابله للإستصلاح والإستزراع لاتشكل قيدا على التوسع الزراعى على المدى الطويل •

هذا وإذا كانت النتائج السابقه تشير الى أن المساحات المتاحه من الأراضى الجديدة القابلة للاستصلاح والاستزراع لاتعد من محددات التنميه الزراعيه على المدى الطويل ، الا أن فيها ما يشير ضمنيا الى الحقائق التاليه :

أ- أن الاحتمالات القائمة للإستفادة من الاراضى الجديدة فى التوسع الزراعى تتوقف على ما يمكن تدبيره من موارد مائية إضافية •

ب- أن طبيعة ونوعية الاراضى الجديدة المتاحه للتوسع الزراعى ، وتوزيعها الأقليمى يتطلب إنشاء البنيه الأساسية الكاملة والمتكاملة فى مناطق التوسع الزراعى الجديدة ، فضلا عن ما يتطلبه زراعة هذه الأراضى من نظم وأساليب تكنولوجية متطورة ، وهو ما يشير فى النهاية الى ما يتطلبه ذلك من إستثمارات كبيرة الى جانب مصروفات تشغيل مرتفعه للنشاط الزراعى فى مثل هذه المناطق، وهو مايعنى بدوره الى احتمالات ان يكون رأس المال المتاح لهذه الفرص هو بمثابة العامل المحدد للتنمية الزراعية •

ج- أن طبيعة ونوعية الاراضى الجديدة المتاحه تفرض أنماط انتاجية مختلفة الى حد كبير عن تلك الأنماط السائدة فى قطاع الأراضى

القديمه بشكل عام مما يستتبعه بالتالى وعلى المدى المتوسط/ الطويل احتمالات تغيير هيكل الانتاج الزراعى بالزراعة المصرية بشكل عام، وهو ما قد يفرض بدوره ضرورة توفير الظروف المناسبة للموائمه مع هذا الاتجاه المتوقع من اجل ضمان وجود الحافز على الاستثمار فى النشاط الزراعى بشكل عام وفى الاراضى الجديدة بشكل خاص ، وتحقيق الاهداف القومية من التنمية الزراعية ٠

٣- الموارد المائية

(٣-١) تعد حصة مصر من مياه نهر النيل هى المورد الاساسى للمياه فى مصر حيث تمثل هذه الحصة ما يزيد عن ٩٨٪ من حجم الموارد المائية المتاحه فى الوقت الحاضر ٠ وتبلغ حصة مصر الحاليه فى مياه نهر النيل ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنوياوفقا لاتفاقية ١٩٥٩ الموقعه بين مصر والسودان بشأن توزيع مياه النيل بعد بناء السد العالى ، وذلك مقابل حصة بلغت نحو ٤٨,٠ مليار متر مكعب سنويا قبل بناء السد العالى ٠ هذا واذا كانت حصة مصر فى مياه النيل تمثل المورد الاساسى المتجدد سنويا من المياه، فمن الطبيعى ان يتضمن ذلك ما قد يحدث من تقلبات سنوية فى هذا المورد تبعا للتقلبات فى ايرادات النهر من مياه ٠ ومن النماذج على ذلك ما سجلته ايرادات النهر من مياه خلال فترة الجفاف الطويلة التى شهدتها السنوات ١٩٧٩ - ١٩٨٨ ٠

إن واقع الطبيعة فى مناطق الروافد الاساسية المغذية لنهر النيل تكشف عن وجود امكانيات كبيرة لزيادة ايرادات النهر اذا ما نفذت المشروعات اللازمه لتحقيق ذلك ٠ ولقد شجع ذلك كل من مصر والسودان فى السنوات السابقة على دراسة وتحديد بعض المشروعات الهادفة الى زيادة حصتهما من مياه النيل ٠ ومن هذه المشروعات مشروع المرحلة الاولى من قناه جونجلى ، ومشروع التخزين فى بحيرة البرت ، ومشروع

بحر الغزال ومناطقة السدود ، ومشروع نهر السوباط ومنطقة مشار ، ومشروع تطوير النيل الابيض • حيث توقعت الدراسات التى اجريت بشأن هذه المشروعات امكانية زيادة ايرادات الشهر بحوالى ١٨ مليار متر مكعب سنويا توزع مناصفة بين مصر والسودان • ان الامكانات الكبيرة لزيادة ايرادات النهر المحتمله لاتقف عند حدود المشروعات سابقة الذكر حيث هناك من الامكانات الاخرى على النيل الازرق ، وفى منطقة البحيرات الاستوائية وغيرها (١) •

إن امكانية الاستفادة من الامكانات المتاحه باعالى حوض نهر النيل بغرض زيادة ايراداته من المياه يتوقف بطبيعة الحال على امكانية اتفاق الدول المشاركة فى حوض النهر على تنفيذ المشروعات اللازمه لذلك الغرض ، وعلى تحديد حصة كل منها فى الموارد الاضافية من المياه الناشئه عن مثل هذه المشروعات • وعليه فإذا كانت المصادر المحتمله لزيادة ايرادات النهر ومن ثم زيادة حصة مصر من مياهه تقع فى اراضى الدول الاخرى لحوض النيل فإنه قد يكون من المتعذر حاليا التعرف على ما يمكن ان يتضمنه المستقبل من احتمالات فى هذا المجال • ولذلك يفترض ثبات حجم الموارد المائية المتاحه لمصر من خلال هذا المصدر عند مستواهاالحالى •

(٣-٢) أما بالنسبة لمياه الامطار فهى تعد من المصادر المحدوده للمياه فى مصر، حيث تسقط الامطار بمعدلات محدوده وفى اوقات نادرة خلال الموسم الشتوى ، وعلى شريط ضيق من الساحل الشمالى لمصر ، تقدره بعض الدراسات بعرض كيلومتر واحد بطول الساحل ، حيث تعتمد الزراعة فى هذه المنطقة على مياه الامطار شتاءا ، وعلى ما يمكن تدبيره منها من خلال السدود والخزانات صيفا • وتقدر كمية المياه

---

(١) معهد التخطيط القومى ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الثالث، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٥ •

المتاحة من خلال هذا المصدر بحوالى ٠,٨٧٥ مليار متر مكعب سنويا فى مناطق الساحل الشمالى الغربى ، وبحوالى ٠,٣١٥ مليار متر مكعب سنويا فى مناطق الساحل الشمالى الشرقى وشبه جزيزة سيناء (١) ٠

(٣-٣) وبالنسبة لمصادر المياه الجوفية فهى تتمثل فى مصدرين اساسين الاول منها هو الخزان الجوفى فى دلتا ووادى النيل والذى يتغذى من مياه النيل ومن المياه المتسربه اليه عن طريق شبكة الرى المنتشرة بالوادى والدلتا ومن مياه الزراعات ، ومن ثم فإن المياه المتاحه فى هذا الخزان تعد فى واقع الامر جزءا من حصة مصر السنوية فى مياه نهر النيل ، ويقدر حجم المخزون المائى فى هذا الخزان بحوالى ٥٠٠ مليار متر مكعب ، كما تقدر كمية المياه المتجدده التى تصله سنويا ما بين ٨-٩ مليار متر مكعب يستخدم منها حاليا ما يقرب من ٤,٥ مليار متر مكعب سنويا ، وان كان هناك امكانية لزيادة الكميات المستخدمه منه فى بعض المناطق البعيده عن السواحل وشمال الدلتا ٠ اما المصدر الثانى للمياه الجوفية فيتمثل فى خزان الحجر الرملى النوبى الذى يمتد داخل حدود كل من مصر وليبيا والسودان وتشاد ويقدر حجم المخزون المائى به بحوالى ٢٠٠ الف مليار متر مكعب يستخدم منها حاليا ما يقرب من ٠,٦ مليار متر مكعب سنويا ٠ ويضاف الى المصدرين السابقين الخزانات الساحلية التى تغذيها مياه الامطار التى تسقط عليها والتى تقدر بحوالى ٢,٥ - ٣ مليار متر مكعب يستخدم منها حاليا ما يقرب من ٠,١ مليار متر مكعب ٠

وبالنسبة لاحتمالات زيادة كميات المياه المستخدمه من المصادر الجوفية مستقبلا فهى وإن كانت قائمه الا انها قد تكون بكميات محدوده ٠ فإذا كانت هذه الاحتمالات قائمة بالنسبة للخزان الجوفى فى دلتا ووادى النيل، الا انه لايتوقع زيادة الكميات المستخدمه منه الا فى

---

(١) معهد التخطيط القومى ، التنمية الزراعية فى مصر ، ماضيها وحاضرها ، مرجع سابق ٠

نطاق محدود وفى المناطق البعيده عن السواحل من اجل الحفاظ على نوعية المياه به وعدم اختلاطها بمياه البحار الملحه • أما الخزانات الساحلية فيتوقع امكانية زيادة الكميات المستخدمه منها لتصل الى ما يقرب من ٠,٥ مليار متر مكعب سنويا اذا نفذت المشروعات اللازمه لحصاد مياه الامطار بالمناطق الساحلية (١) • أما خزان الحجر الرملى النوبى بالصحراء الغربية فإن الدراسات الجارية لم تصل بعد الى نتائج محدوده فى هذا الشأن ، بل ان هناك من الاراء التى ترى بالابقاء على الكميات المستخدمه من مياه هذا الخزان عند مستواها الحالى تخوفا من انخفاض المخزون به من مياه •

ان فى استعراض الموارد المائيه وفقا لمصادرها المختلفه مايشير الى ان حجم الموارد المائيه المتاحه حاليا انما تنحصر فى الحصه الحاليه لمصر فى مياه النيل بالاضافه الى مايقرب من ٤,٦ مليار متر مكعب من المياه الجوفيه فى دلتا وادى النيل ، ومايقرب من ١,٢ مليار متر مكعب من مياه الأمطار التى تعتمد عليها الزراعات بالمناطق الساحليه الغربيه والشرقيه ، كما أن الاحتمالات القائمه لزيادة الموارد المائيه مستقبلا تعد محدوده للغايه حيث قد لاتتعدى الموارد المائيه الاضافيه التى يمكن تدبيرها من المياه الجوفيه مالايزيد عن ٠,٥ مليار متر مكعب •

(٣-٤) وفى سبيل ترشيد استخدامات المياه كان الاتجاه نحو اعادة استخدام مياه الصرف الزراعى فى الزراعه سواء بشكل مباشر فى بعض مناطق أو بعد خلطها بالمياه العذبه فى بعض المناطق الخرى • وتقدر الكميات المعاد استخدامها من مياه الصرف الزراعى حاليا بحوالى ٤,٠ مليار متر مكعب سنويا ، يتوقع ان تزداد مع نهاية القرن الحالى لتصل الى نحو ٧ مليار متر مكعب سنويا •

---

(١) معهد التخطيط القومى ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، مرجع سابق •

(٣-٥) وبالنسبه لاجمالى الاستخدامات من المياه فقد بلغت مايقرب من ٦٣,٩ مليار متر مكعب خلال عام ١٩٩٢ ، حيث بلغت كمية المياه المستخدمه لاغراض الزراعة حوالى ٥٦,٢ مليار متر مكعب على أساس المقننات المائيه للمحاصيل الزراعيه عند أسوان ، وان كانت تقدر بنحو ٤٩,٦ مليار متر مكعب على أساس المقننات المائيه للمحاصيل عند الحقل (١)، وحيث تتضمن هذه التقديرات الفاقد من المياه من خلال شبكة الرى والكميات المتسربه منها الى باطن التربة الزراعية بالحقل ، أما الاستخدامات المنزلية فبلغ استهلاكها من المياه نحو ٣,١ مليار متر مكعب، كما بلغ إستخدامات الصناعة من المياه نحو ٤,٦ مليار متر مكعب (٢) ٠

ان التقديرات السابقه عن استهلاك الزراعه من المياه تعبر فقط عن استهلاك الزراعه فى مناطق دلتا ووادى النيل دون استهلاك الزراعه فى مناطق الصحارى المصريه وفى المناطق الساحليه التى تعتمد على مياه الأمطار والمياه الجوفيه من الخزان الرملى النوبى ، وهو مايشير ضمنيا الى ان مياه النيل تعد هى المصدر الوحيد لتدبير حجم الاستهلاك المائى السابق ذكره ٠ وعليه فان الموازنه فيما بين تقديرات اجمالى الاستهلاك من المياه خلال عام ١٩٩٢ من ناحية ، وحصة مصر من مياه النيل من ناحية اخرى انما يعبر عن وجود عجز فى الموارد المائيه المتجدده يبلغ نحو ٨,٤ مليار متر مكعب وهو مايعادل ١٥,١٪ من حجم الموارد المائيه المتاحه عن طريق النيل ، ومانسبته ١٣,١٪ من اجمالى استهلاك المياه خلال هذا العام٠ ان هذا العجز فى الموارد المائيه المتجدده هو ماتم تدبيره من خلال اعادة استخدام مياه الصرف الزراعى فى الزراعة (نحو ٤,٠ مليار متر مكعب) ، ومن خلال سحب المياه من الخزان الجوفى بدلتا ووادى النيل (حوالى ٤,٥ مليار متر مكعب) ، والتى تعد مياهها جزءا من حصة مصر من مياه النيل ٠

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء ، نشرة الرى والموارد المائيه ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٤ ٠

(٢) معهد التخطيط القومى ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، مرجع سابق ٠

ان المقارنه فيما بين الموارد المائيه المتاحه من مياه النيل (باعتباره المصدر الأساسى الوحيد) فيما قبل وبعد بناء السد العالى من ناحيه وبين عدد السكان ، والمساحه الأرضيه والمحصوليه من ناحيه اخرى تشير الى التناقص المستمر فى نصيب الفرد من المياه وفى نصيب الوحده الأرضيه المنزرعه من المياه المتاحه لأغراض الزراعه ، على نحو مايشير اليه الجدول رقم (٣)، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من مياه النيل نحو ١٨٠٦ متر مكعب خلال عام ١٩٦١ إنخفض الى مايقرب من ٩٥٢ متر مكعب خلال عام ١٩٩٢، ومع استبعاد الاستهلاك المنزلى ، واستهلاك الصناعه من المياه ، فان نصيب الفدان من الرقعه الأرضيه المنزرعه من حصة المياه المتاحه لأغراض الزراعه تنخفض من نحو ٧٨٦٧ متر مكعب فى عام ١٩٦١ الى حوالى ٦٧١٣ متر مكعب فى عام ١٩٩٢، كما ينخفض متوسط نصيب الفدان من المساحه المحصوليه من هذه المياه الى حوالى ٣٨٢٧ متر مكعب فى العام الأخير مقابل٤٤٢٣ متر مكعب منها فى عام ١٩٦١.

هذا واذا كان متوسط نصيب الفرد من المياه حاليا يشير الى وجود مصر عند مستوى أقل عن مستوى خط الفقر المائى المحدد دوليا بواقع ١٠٠٠ متر مكعب سنويا، فان غياب الاحتمالات المرئيه لزيادة الموارد المائيه لنهو النيل ومن ثم زيادة نصيب مصر منها سواء على المدى المتوسط أو البعيد يجعل من توقع التناقص المستمر فى نصيب الفرد من المياه من الحقائق المؤكده امام الزياده المستمره فى تعداد السكان ، حيث يتوقع تناقص نصيب الفرد من المياه ليصل الى أقل من ٥٠٠ متر مكعب فى عام ٢٠٢٥م ، بإفتراض بقاء معدلات النمو السكانى على ماهى عليه. هذا وفى ضوء توقع الزياده المستمره فى استهلاك المياه للأغراض المنزليه والصناعيه ، فإنه يتوقع أيضا أن يستمر التناقص فى الفائض المتاح من المياه لأغراض الزراعه ، ومن ثم تناقص نصيب الوحده الأرضيه المنزرعه منها حتى مع افتراض ثبات الرقعه الأرضيه المنزرعه على ماهى عليه فى الوقت الحاضر . فاذا كان من المتوقع زيادة اجمالى

جدول رقم (٣)

الموارد المائية النيلية ، ومتوسط نصيب الفرد والوحده الارضية المنزرعه منها فى عام ١٩٦٠، ١٩٩٢

البيـــــان	١٩٦١	١٩٩٢
١- إجمالى الموارد المائية النيلية (مليار متر مكعب) (١)	٤٨	٥٥,٥
٢- الاستهلاك المنزلى الصناعى من المياه (مليار متر مكعب)	١	٧,٧
٣- المياه النيلية المتاحه لاغراض الزراعة (مليار متر مكعب)	٤٧	٤٧,٨
٤- عدد السكان (الف)	٢٦٥٧٩	٥٨٣١١
٥- المساحة الارضية المنزرعه (الف فدان) (٢)	٥٩٧٤	٧١٢٠
٦- المساحة المحصولية (الف فدان) (٢)	١٠٦٢٧	١٢٤٨٩
٧- متوسط نصيب الفرد من المياه (متر مكعب)	١٨٠٦	٩٥٢
٨- متوسط نصيب الفدان من المياه المتاحه للزراعة :		
- من المساحة الارضية (متر مكعب)	٧٨٦٧	٦٧١٣
- من المساحة المحصولية (متر مكعب)	٤٤٢٣	٣٨٢٧

المصدر :

---

١) معهد التخطيط القومى ، التنمية الزراعية فى مصر ، سلسله قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، مجلد رقم (١٤) القاهرة ، يوليو ١٩٨٠

٢) جدول رقم (١) بالدارسة .

الاستهلاك من المياه للأغراض المنزليه والصناعيه من حوالى ٧,٧ مليار متر مكعب فى الوقت الحاضر الى مايقرب من ١٤,٦ مليار متر مكعب فى عام ٢٠٢٥ م ، لكان معنى ذلك انخفاض الفائض المتاح من المياه لأغراض الزراعة الى مايقرب من ٤٠,٩ مليار متر مكعب مع انخفاض متوسط نصيب الفدان من المساحه المحصوليه المنزرعه حاليا الى مايقرب من ٣٢٧٥ متر مكعب خلال نفس العام ٠

ومع افتراض ثبات الرقعه الأرضيه والمساحه المحصوليه المنزرعه حاليا على ماهى عليه فانه لمن المتوقع ان يزداد العجز الجارى فى الموارد المائيه النيليه عن احتياجات الزراعه منها الى مايقرب من ١٥,٣ مليار متر مكعب فى عام ٢٠٢٥م ٠ واذا كانت مصر قد استطاعت تدبير العجز الحالى فى الموارد المائيه النيليه والبالغ نحو ٨,٤ مليار متر مكعب فى عام ١٩٩٢ من خلال اعادة استخدام مياه الصرف الزراعى ، وتسحب من مياه النيل المتسربه الى الخزان الجوفى بدلتا ووادى النيل ، الا أن العجز الاضافى فى الموارد المائيه النيليه (والبالغ نحو ٦,٩ مليار متر مكعب) والمتوقع وجوده فى عام ٢٠٢٥م قد يتعذر تدبيره بالكامل من خلال نفس المصدرين المذكورين أمام الامكانات المحتمله والمتوقعه من كل منهما والسابق الاشاره اليه ٠

ان فى العرض السابق مايعكس توقع تزايد ندرة عنصر المياه بالنسبه لنشاط الزراعه فى السنوات القادمه حتى مع افتراض ثبات الرقعه الأرضيه المنزرعه حاليا على ماهى عليه ٠ ومن هنا أيضا يتوقع أن تزداد حدة الندره فى المياه اذا ماأريد تحقيق الأهداف المخططه لاستصلاح واستزراع الأراضى الجديده ٠ فاذا كان بالامكان حاليا الاستمراريه فى برنامج استصلاح واستزراع الأراضى الجديده ، الا أن ذلك من شأنه أن يعجل من الوصول الى نقطة التعادل فيما بين الموارد المائيه الاضافيه التى يمكن تدبيرها من خلال التوسع فى استخدام مياه الصرف الزراعى ، والسحب من المياه الجوفيه بوادى ودلتا النيل ، والزياده

المتوقعه فى احتياجات الزراعه من المياه وذلك فى خلال فتره قد لاتتعدى سنوات قليله ٠ وعليه فان امكانيه تحقيق الأهداف المخططه من التوسع الزراعى فى الأراضى الجديدة تتطلب بذل الجهود وفى خطوط متوازيه فى مسارين محددين ، **الأول منها** يتمثل فى ضرورة تنمية الموارد المائيه وقد تكون الأولويه فى هذا المجال فى تركيز البحث ودراسة الامكانات المائيه المتاحه بالخزانات الجوفيه فى مناطق الصحارى المصريه المختلفه لتحديد حجم المخزون من مياه بها وامكانيات السحب منها ، فان كان ذلك لايعنى اغفال أهمية الوصول الى اتفاق مع دول حوض النيل بشأن تنمية موارده المائيه وزيادة حصة مصر منها٠ **اما المسار الثانى** : فيتمثل فى اهمية ترشيد استخدامات المياه فى جميع المجالات الزراعيه ، والصناعيه ، والمنزليه ٠

وكذلك أيضا اذا كان فى التحليل السابق مايشير الى أن عنصر المياه قد يكون هو بالعامل المحدد الأول للتنميه الزراعية فى خلال سنوات قليلة ، فى نفس الوقت الذى لاتعد فيه مساحة الرقعه الأرضيه القابله للاستصلاح والاستزراع يمثل هذا المحدد ، فان ذلك مايجعل من انتاجية وحدة المياه المستخدمه فى الأنشطه الزراعيه المختلفه هى المعيار الأفضل فى تحديد أولويات مثل هذه الأنشطه ٠

٤- الموارد البشرية الزراعية :

شهدت الفتره منذ بداية عقد الستينات وحتى الوقت الحاضر مجموعه من المتغيرات الجوهريه فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع المصرى ، ومن بين هذه المتغيرات انخفاض نسبة من يعيشون على الزراعة من السكان، حيث تشير نتائج التعدادات السكانيه للسنوات ١٩٦٠، ١٩٧٦، ١٩٨٦ الى انخفاض نسبة السكان ذوى النشاط الاقتصادى فى الزراعة الى اجمالى السكان ذوى النشاط من ٥٧٪ فى عام ١٩٦٠ الى ٤٦٪ فى عام ١٩٧٦ ثم الى ٤٠٪ فى عام ١٩٨٦ ، وذلك على الرغم من تسجيل هذه التعدادات زياده اعداد السكان ذوى النشاط (٦ سنوات فأكثر) فى الزراعة من حوالى ٤,٤٠٦ مليون فى عام ١٩٦٠

الى مايقرب من ٤,٨٧٩ مليون فى عام ، وان انخفض تعدادهم ليصل الى نحو ٤,٧٦٧ مليون فى عام ١٩٨٦ على نحو ماهو مبين بالجدول رقم (٤) ٠

هذا واذا كانت نتائج التعدادات السكانية سابقة الذكر تشير الى زيادة اعداد السكان ذوى النشاط فى الزراعة بمعدلات محدده أقل من معدلات الزيادة فى اجمالى السكان ذوى النشاط فى المجتمع فيما بين عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ثم تسجيلها للثبات النسبى تقريبا فى اعدادهم فيما بين عامى ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ مما انعكس فى تناقص نسبة من يعيشون على الزراعة من السكان على نحو ما سبق ذكره ، فإن ذلك ما يبرر بسبب تزايد الهجرة ما بين السكان الزراعين الى خارج قطاع الزراعة بسبب محدودية التوسع فى الانشطة الزراعية فى نفس الوقت الذى ازداد فيه توسع القطاعات الاقتصادية غير الزراعية ٠ ومن العوامل التى ساعدت على هذا الأتجاه التوسع فى التعليم فى المناطق الريفية وزيادة نسبة اعداد الاطفال من السكان الزراعين الملتحقين بالمدارس ، ومن ثم انخفاض اعداد ونسبة العاملين منهم فى النشاط الزراعى ، وذلك على نحو ما تشير اليه نتائج التعدادات السكانية سابقة الذكر ٠ حيث ازدادت اعداد الاطفال (٦-اقل من ١٥ سنه) المشتغلين فى الزراعة بأعداد محدده فيما بين عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ حيث وصل تعدادهم الى ما يقرب من ٧٧٩,٣ الف فى العام الاخير مقابل ٧١٥,٤ الف فى عام ١٩٦٠ ثم انخفض تعدادهم ليصل الى ما يقرب من ٤١٩,١ الف خلال التعداد السكانى الأخير فى عام ١٩٨٦ ، وليمثلون بذلك ما نسبته ٨,٨٪ من اجمالى تعداد المشتغلين بالزراعة فى عام ١٩٨٦ ، مقابل نسبه بلغت نحو ١٦٪ فى عام ١٩٧٦ ، ونحو ١٦,٢٪ فى عام ١٩٦٠ ، وذلك على نحو مايشير اليه ضمنيا الجدول السابق الذكر ٠ هذا وان ازداد اعداد من هم فى الفئه العمرية ١٥ سنه فاكثر والمشتغلين فى الزراعة ليصل الى ما يقرب من ٤,٣٤٧ مليون نسمه فى عام ١٩٨٦ وذلك مقابل نحو ٤,٠٩٩ مليون نسمه فى عام ١٩٧٦ وحوالى ٣,٦٩١ مليون نسمه فى عام ١٩٦٠ ٠

كذلك من الملاحظ وجود بعض المتغيرات المحدوده فى الوزن النسبى لاعداد المشتغلين فى كل من المهن الزراعية المختلفة فى اجمالى تعداد

جدول رقم (٤)

تعداد السكان ذوى النشاط الاقتصادى (٦ سنوات فأكثر) فى قطاع الزراعة خلال السنوات

١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦

الانشطة الزراعيـــــة	١٩٦٠			١٩٧٦			١٩٨٦		
	٦ ـ ١٥ سنه	١٥ سنه فأكثر	جملـــة	٦ـ ١٥ سنـه	١٥سنه فأكثر	جملـــة	٦ـ ١٥ سنـه	١٥سنه فأكثر	جملـــة
١ـ زراعة	٧٠٩٩٥٨	٣٦٣٣٠٦٣	٤٣٤٣٠٢١	٧٦٤٦٧٩	٤٠١٨٥٨١	٤٧٨٣٢٦٠	٤٠٩٥٥٩	٤٢٥٤٤٧٠	٤٦٦٤٠٢٩
٢ـ غابات وتقطيع أشجار	٨	٢٣٨	٢٤٦	١١٣	١١٥٢	١٢٦٥	٨١	١١٣٧	١٢١٨
٣ـ صيد وقنص ومصايد أسماك	٥٤٨٣	٥٧٦٢٩	٦٣١١٢	١٤٤٥٨	٧٩٥٤٠	٩٣٩٩٨	٩٤٣٦	٩١٨٤٠	١٠١٢٦٦
٤ـ جملة النشاط الزراعى:ـ									
ـ عدد	٧١٥٤٤٩	٣٦٩٠٩٣٠	٤٤٠٦٣٧٩	٧٧٩٣٥٠	٤٠٩٩٢٧٣	٤٨٧٨٦٢٣	٤١٩٠٦٦	٤٣٤٧٤٤٧	٤٧٦٦٥١٣
ـ ٪ من جملة السكان	٧٩ر٨	٥٤ر٠	٥٧ر٠	٧٨ر٦	٤٢ر٦	٤٦ر٠	٧٨ر٥	٣٨ر٢	٤٠ر٠٠
٥ـ جملة السكان ذوى النشاط	٨٩٧٠٢٩	٦٨٢٩٦٣٢	٧٧٢٦٦٥١	٩٩١٥٦٥	٩٦١٣٧٦٩	١٠٦٠٥٣٣٤	٥٣٣٥٦١	١١٣٨٥٧٢٦	١١٩١٩٢٨٧

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعدادات السكانية للسنوات ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ .

المشتغلين فى الزراعة فيما بين سنوات التعدادات السكانية الثلاث سابقة الذكر وعلى نحو ماهو مبين بالجدول رقم (٥) حيث بلغت نسبة المشتغلين باعمال الزراعة والغابات وصيد البر والبحر نحو ٩٨٪ من جملة المشتغلين فى الزراعة فى عام ١٩٨٦ مقابل نسبة بلغت نحو ٩٨,٧٧٪ ، ٩٧,٣٨ ٪ فى عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ على الترتيب ٠

هذا ومع استبعاد من هم فى الفئه العمرية ١٥ سنه فأكثر المشتغلين فى انشطه الغابات ، والصيد (جدول رقم ٤) من اجمالى المشتغلين فى اعمال الزراعة والغابات والصيد داخل نفس الفئه العمرية (جدول رقم ٥) يلاحظ زيادة اعداد المشتغلين بأعمال الزراعة من هذه الفئه العمرية من حوالى ٣,٥٨٧ مليون نسمه فى عام ١٩٦٠ الى مايقرب من ٣,٩٠١ مليون نسمه فى عام ١٩٧٦ ثم الى ٤,١٦٦ مليون نسمه فى عام ١٩٨٦ ، وذلك على نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٦) ٠

إن المقارنه فيما بين اعداد المشتغلين بأعمال الزراعة من الفئه العمرية ١٥ سنه فأكثر ، والمساحة المحصوليه المنزرعة خلال سنوات التعدادات السكانية سابقة الذكر ، تشير الى تناقص نصيب الفرد من هذه الفئه من القوى العاملة الزراعية من المساحة المحصولية خلال عام ١٩٨٦ بنسبة تبلغ نحو ٧٪ عنه فى عام ١٩٦٠ حيث بلغ متوسط نصيب الفرد نحو ٢,٦٩ فدان فى عام ١٩٨٦ مقابل ٢,٨٩ فدان فى عام ١٩٦٠ ، وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول السابق الذكر الا انه يقابل ذلك من جهه اخرى تناقص اعداد الاطفال المشتغلين فى اعمال الزراعة وبنسبة تزيد عن ٤١٪ فيما بين العامين المشار اليهما وعلى نحو ما سبق الاشارة اليه ٠ وحيث يعكس ذلك تزايد نصيب الفرد من الاطفال المشتغلين فى نشاط الزراعة (جدول رقم ٤) من المساحة المحصولية المنزرعه فيما بين السنوات سابقة الذكر ، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد منها نحو ٢٧,٤ فدان فى عام ١٩٨٦ مقابل ما يقرب من ١٤,٦ فدان فى عام ١٩٦٠ ٠واذا ماافترض ان العلاقة النسبيه فيما بين اجور الاطفال ، والرجال فى سوق العمل الزراعى تعكس العلاقة النسبيه بين اداء كل منهما فى الاعمال الزراعية (مع افتراض امكانية الاحلال الكامل فيما بينهما) لامكن تقديرحجم قوى العمل

جدول رقم (٥)

القوى العاملة البشرية (١٥ سنة فأكثر)

فى قطاع الزراعة حسب المهنه خلال السنوات ١٩٦٠،١٩٧٦،١٩٨٦

المهنه	١٩٦٠		١٩٧٦		١٩٨٦	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
١- مهن فنيه وعلمية	٢٧١٥	٠,٠٧	١٨٥٤٦	٠,٤٥	١٩٢٥٢	٠,٤٤
٢- اعمال ادارية وتنفيذية	٢٤٣	-	٣٣٥٦	٠,٠٨	١٦١٥	٠,٠٤
٣- اعمال كتابية	٧١٣٣	٠,١٩	٢٠٦٢٣	٠,٥	١٩٣٥٦	٠,٤٥
٤- اعمال البيع	١٣٥٧	٠,٠٤	١١٨٥	٠,٠٣	١١١١	٠,٠٣
٥- اعمال زراعة وغابات وصيد	٣٦٤٤٦٣٢	٩٨,٧٧	٣٩٨١٩٣١	٩٧,٣٨	٤٢٥٨٧١٠	٩٨,٠
٦- اصاحب حرف وصناع	٩٦٢٠	٠,٢٦	٢٣٠٣٢	٠,٥٦	٢٣٥٢٧	٠,٥٤
٧- خدمات ومهن اخرى	٢٤١٤٥	٠,٦٥	٤٠٥٧٩	٠,٩٩	٢٣٨٧٦	٠,٥٥
الجملة	٣٦٨٩٨٤٥	١٠٠,٠	٤٠٨٩٢٥٢	١٠٠,٠	٤٣٤٧٤٤٧	١٠٠,٠

المصدر :

الجهاز المركزى للتعبئه العامة والاحصاء - التعدادات السكانية للسنوات ١٩٦٠، ١٩٧٦، ١٩٨٦ .

البشرى للأطفال فى الزراعة فى صورة قوى عمل بشرى للرجال ، فإذا كانت أجور العمل فى سوق العمل الزراعى خلال عامى ١٩٩٠ ، ١٩٩١ تشير الى أن متوسط الاجر اليومى للطفل يمثل ما يقرب من ٥٤٪ من متوسط الاجر اليومى للرجل، لأمكن تقدير حجم قوى العمل البشرى للآطفال المشتغلين فى نشاط الزراعة (جدول رقم ٤) بما يقرب من ٣٨٣,٤ ، ٤١٢,٩ ، ٢٢١,٢ الف رجل فى كل من سنوات التعدادات السكانية الثلاث سابقة الذكر ، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٦) ، وليصل بذلك اجمالى قوى العمل البشرى المشتغله فى مهنة الزراعة (وفى صورة قوى عمل بشرى للرجال) حوالى ٣٩٧٠,٤ ، ٤٣١٤,١ ، ٤٣٨٧,٦ الف رجل فى كل من السنوات الثلاث على الترتيب، كما يقدر متوسط نصيب الفرد منها من المساحة المحصولية المنزرعه بحوالى ٢,٦١، ٢,٦٠ ، ٢,٥٦ فدان فى كل من هذه السنوات الثلاث على التوالى ، وبما يشير الى الثبات النسبى تقريبا فى نسبة قوى العمل البشرى المشتغله فى مهنة الزراعة الى المساحة المحصولية المنزرعه فيما يبين سنوات التعدادات السكانية الثلاث ٠

إن اعداد القوى البشرية المشتغله فى مهنه الزراعة والتى تتضمنتها التعدادات السكانية الثلاث سابقة الذكر تشير فى مضمونها الى نمو القوى البشرية من الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر والمشتغله فى هذه المهنه بمعدل سنوى بلغ نحو ٠,٦٠٪ خلال الفترة فيما بين عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، وبمعدل سنوى بلغ حوالى ٠,٦٥٪ خلال الفترة فيما بين عامى ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ٠ أما القوى البشرية من الاطفال (٦ - اقل من ١٥ سنة) المشتغله فى هذه المهنه فقد ازدادت خلال الفترة الاولى بمعدل سنوى يبلغ نحو ٠,٥٪ ، على حين تناقصت اعدادها خلال الفترة الثانية على النحو السابق بيانه وعليه فإذا ما افترض نمو القوى البشرية من كلتاالفئتين العمرتيين فى هذه المهنه خلال الفترة التاليه للتعداد السكانى الاخير (فى عام ١٩٨٦) بنفس معدلات النمو السنوى للقوى البشرية من الفئة العمرية ١٥ سنه فأكثر والتى سجلتها الفترة ما بين التعداد السكانى الاخير والتعداد السكانى السابق له لامكن تقدير القوى البشرية من الفئه العمرية ١٥ سنه فأكثر والمشتغله فى مهنه الزراعة خلال عام ١٩٩١ بحوالى

جدول رقم (٦)

متوسط نصيب الفرد من القوى البشرية (١٥ سنة فأكثر)

فى مهنه الزراعة من المساحة الأرضية والمحصولية

المنزرعة خلال السنوات ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦

البيـــان	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦
١- المساحة المحصولية المنزرعه (١) (الف فدان)	١٠٣٧٠	١١٢١١	١١٢٢٦
٢- قوى العمل البشرى فى مهنه الزراعة (٢) (الف رجل)			
- ١٥ سنة فأكثر (الف رجل)	٣٥٨٧,٢٠	٣٩٠١,٢	٤١٦٥,٧
- اطفال (٦- ١٥ سنة) الف رجل	٣٨٣,٤	٤١٢,٩	٢٢١,٩
جملـــــــــة	٣٩٧٠,٤	٤٣١٤,١	٤٣٨٧,٦
٣- متوسط نصيب وحدة العمل (رجل) من المساحة المحصولية	٢,٦١	٢,٦٠	٢,٥٦

المصدر :

---

١) الجهاز المركزى للتعبئه العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، سنوات مختلفة

٢) حسبت من الجداول رقم (٤)،(٥) .

٤٣٠٢,٩ الف نسمه ، كما يمكن تقدير عدد الافراد (٦- اقل من ١٥ سنه المشتغلين فى هذه المهنه فى نفس عام ١٩٩١ بحوالى ٤٢٣,١ الف نسمه ، وليصل بذلك تقدير اجمالى القوى البشرية المشتغله فى هذه المهنه خلال هذا العام مقومه فى صورة قوى بشرية من الرجال بحوالى ٤٥٣١,٤ الف رجل ، وعليه فإذا ما افترض اقتراب هذه التقديرات من الاعداد الفعليه لقوى العمل البشرية المشتغله فى مهنه الزراعة خلال عام ١٩٩١ ، لكان معنى ذلك ارتفاع متوسط نصيب الوحده (الرجل) من قوى العمل البشرية المشتغله فى هذه المهنه لتصل الى نحو ٢,٧٤ فدان من المساحة المحصولية المنزرعه خلال عام ١٩٩٢ والتى بلغت ما يقرب من ١٢٤٠٦ الف فدان (١) ٠

إن الثبات التقريبى فى نسبه قوى العمل البشرية المشتغله فى مهنه الزراعة الى المساحة المحصولية المنزرعه خلال الفترة منذ عام ١٩٦٠ وحتى الوقت الحاضر قد يلفت الانظار مره اخرى الى قضية وجود البطاله المقنعه فى الزراعة المصرية من عدمه حيث كثرت الدراسات والكتابات الاقتصادية حول وجود وتقدير البطاله المقنعه فى الزراعة المصرية خلال الفترة منذ عقد الخمسينات وحتى اواخر عقد السبعينات تقريبا وان اختلفت نتائج هذه الدراسات والكتابات فيما بينها من حيث الاتفاق حول وجود البطاله المقنعه من عدمه حيث اكدت بعض هذه الدراسات وجود البطالة المقنعه فى الزراعة المصرية انذاك ، على حين تنفى بعض الدراسات الاخرى وجود هذه الظاهرة فى الزراعة المصرية (١) ، وإن اتفقت نتائج هذه الدراسات حول تأكيد وجود البطاله الموسمية فى الزراعة المصرية وبنسبه كبيرة وإن تباينت تقديراتها فى هذا الشأن (١) ٠ هذا واذا كان الثبات النسبى فى كثافة الموارد البشرية الزراعية بالنسبة للمساحة المحصوليه المنزرعه عبر هذه الفترة يعد مؤشرا تقريبيا لاحتمالات وجود او عدم وجود البطاله المقنعه فى الزراعة المصرية

---

١) لمزيد من التفصيل ، راجع :
معهد التخطيط القومى ، التنمية الزراعية فى مصر ، الجزء الاول ، الموارد الزراعية ، سلسله قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، مجلد رقم (١٤) ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٠ ٠

وفقا لاختلاف نتائج الدراسات السابقة ، فإن هناك من التغيرات الاخرى التى شاهدها سوق العمل الزراعى خلال هذه الفترة والتى تأكد على اهميه البحث فى قضية البطاله فى الزراعة خاصة وان هناك من هذه التغيرات ما يعمل على زيادة الطلب على عنصر العمل البشرى الزراعى على حين هناك من التغيرات الاخرى التى قد تعمل على تناقص الطلب عليه ، كما صاحب ذلك ايضا وجود بعض التغيرات الاخرى ذات التأثيرات المتابينه على جانب العرض المتاح من عنصر العمل البشرى فى الزراعة ٠ فالتطور الذى حدث خلال هذه الفترة فى وسائل ومعدات الميكنه الزراعية قد يكون له تأثيراته الايجابية على تناقص الطلب على الايدى العامله الزراعية ، الا انه يقابل ذلك من جهة اخرى وجود تطورات اخرى فى العناصر الاخرى لتكنولوجيا الانتاج الزراعى ذات التأثيرات الايجابية على زيادة الانتاجية والانتاج الزراعى ومن ثم زيادة الطلب على العماله الزراعية٠ هذا ويضاف الى ذلك ايضا ما سجله سوق العمل الزراعى خلال هذه الفترة من مظاهر تعكس تغير شروط العمل فى مهنه الزراعة ، وبما يعكس تأثيراتها على المعروض من عنصر العمل البشرى الزراعى ٠

واذا كانت الاحصاءات والمعلومات المتاحه حاليا لاتسمح بوجود الدراسات التفصيلية الدقيقة حول سوق العمل الزراعى فإن فى ذلك ما يعكس الحاجة الى تنفيذ المسوحات والدراسات الميدانيه لسوق العمل الزراعى فى مختلف الاقاليم الانتاجية الزراعية لتوفير المعلومات اللازمه لهذا الغرض ٠ هذا وعلى الرغم من ذلك هناك بعض المعلومات التى يمكن الاستناد اليها كمؤشرات تقريبية لتحديد الفائض أو العجز فى عنصر العمل البشرى الزراعى ونوعيته ٠ ومن بين هذه المعلومات ما تضمنته الاحصاءات الزراعية من تقديرات لاحتياجات الانشطة الانتاجية النباتية فى الزراعة من الايدى العامله الزراعية خلال عام ١٩٩١ ، حيث تضمنت هذه الاحصاءات تقدير احتياجات هذه الأنشطة من العماله الزراعية خلال هذا الموسم بما يقرب من ٤٣٠,٣ مليون يوم عمل من الرجال بالإضافة الى نحو ٢١٩,١ مليون يوم عمل من الأولاد ٠ كما تضمنت نفس الاحصاءات تقدير الاحتياجات الشهرية لهذه الانشطة من العمل الزراعى على النحو المبين بالجدول رقم (٧) ٠ واذا كانت هذه التقديرات لاتتضمن إحتياجات انشطة

الانتاج الحيوانى من عنصر العمل الزراعى على الرغم من انها تمثل مجالا رئيسيا لتشغيل الايدى العاملة الزراعية وتساهم بما يقرب من ٣٠٪ من الناتج المحلى الزراعى ، الا أنه يمكن للدراسة الحاليه تقدير احتياجات هذه الانشطة فى ضوء تقديرات الدراسات السابقة لإحتياجات الوحده الحيوانية من عنصر العمل البشري الزراعى ، واعداد الوحدات الحيوانية فى هذا النشاط حيث تتضمن هذه الدراسات تقدير احتياجات انشطة الانتاج الحيوانى من العماله الزراعية بواقع رجل لكل عدد ١٠ رووس من الماشية (ابقار وجاموس) ، ورجل لكل عدد ١٥ رأس من الماشية الصغيرة ورجل لكل عدد ١٠٠ رأس من الاغنام والماعز ([1]) ٠ كما تتضمن احصاءات الحصر الشمل للماشية فى عام ١٩٩١ تحديد اعدادها خلال هذا العام بما يقرب من ٢٧٧٧,٥ الف رأس من الماشية الكبيرة وحوالى ٣١٠٦,٢ الف رأس من الماشية الصغيرة ([2]) ٠ كما تقدر اعداد الأغنام والماعز خلال هذا العام بحوالى ٨٩٦٢ رأس ([3]) ٠ وعليه فإذا كان نشاط العمل الزراعى فى هذه الانشطة الانتاجية يتصف بالاستمرارية (بمعنى عدم تأثير احتياجاتها من عنصر العمل بالعطلات الرسمية أو الموسمية)لامكن تقدير احتياجات انشطة الانتاج الحيوانى من عنصر العمل الزراعى خلال نفس العام السابق الذكر بحوالى ٢٠٩,٧ مليون يوم/عمل من الرجال كما يمكن تقدير احتياجاتها الشهرية منه على النحو المبين بنفس الجدول السابق الذكر ٠

وفى ضوء التقديرات السابقة يمكن تقدير اجمالى عدد ايام العمل فى مهنه الزراعة خلال عام ١٩٩١ بحوالى ٦٤٠,٠ مليون يوم/ عمل من الرجال بالاضافة الى ٢١٩,١ مليون يوم/عمل من الاولاد ، وليصل بذلك اجمالى عدد ايام العمل من كل الفئتين ٨٥٩,١ مليون يوم/عمل ٠ كما تقدر عدد ايام العمل الشهرية لكلا الفئتين على نحو ما هو مبين بنفس الجدول رقم (٧) والذى يعكس

---

[1]) معهد التخطيط القومى ، التنمية الزراعية فى مصر ، الجزء الاول ، مرجع سابق ٠

[2]) وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعى للعام ١٩٩٠ - ١٩٩١ ٠

[3]) الجهاز المركزى للتعبئه العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة، القاهرة ، يونيو ١٩٩٥ ٠

وصول الطلب على الايدى العاملة الزراعية الى قمته خلال شهر يونيو حيث موسم حصاد المحاصيل الزراعية الشتوية مع موسم زراعة المحاصيل الزراعية الصيفية والنيلية ، وحيث تقدر عدد ايام العمل لكلا الفئتين من رجال واولاد خلال هذا الشهر بحوالى ١٢٠,٦ مليون يوم/ عمل ، حيث يلى ذلك تناقص الطلب على الايدى العاملة الزراعية خلال شهرى يوليو واغسطس ثم تزايده خلال شهر سبتمبر حيث تصل عدد ايام العمل خلال هذه الشهر ما يقرب من ٨٦,٤ مليون يوم/ عمل لكلا الفئتين حيث بدايه حصاد وجنى المحاصيل الزراعية الصيفية المبكرة الزراعة كالقطن والاذرة الصيفى ٠

أما بالنسبة لحجم العمل الزراعى المتاح فى مهنه الزراعة خلال نفس العام السابق الذكر ، فتشير تقديرات الدراسة (وفقا للأفتراضات السابق ذكرها) الى أن عدد الأفراد المشتغلين فى هذه المهنه خلال هذا العام يقدر بحوالى ٤٣٠٢,٩ الف من الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر كما يقدر اعداد المشتغلين بالفئه العمرية (٦-أقل من ١٥ سنه) بحوالى ٤٢٣,١ الف ، وعليه فإذا ما افتراض أن عدد ايام العمل المتاحه بالنسبة للمشتغلين فى هذه المهنه ٣٠٠ يوم فى العام (وذلك بعد استبعاد ايام العطلات الاسبوعية ، والاعياد الدينية والقومية الرسمية)لامكن تقدير عدد ايام العمل المتاحه من فئه الرجال بما يقرب من ١٢٩٠,٩ مليون يوم /عمل ، كما يمكن تقدير عدد ايام العمل المتاحه من فئه الاولاد بحوالى ١٢٦,٩ مليون يوم/عمل ، وليصل بذلك تقديرات عدد ايام العمل المتاحه من كلا الفئتين حوالى ١٤١٧,٨ مليون يوم/عمل خلال العام السابق ذكره كذلك ايضا اذا كان من المفترض ان عدد ايام العمل المتاحه خلال العام تمثل ما يقرب من ٨٢,١٩ ٪ من ايام العام ، فإنه يمكن تقدير عدد ايام العمل المتاحه فى مهنه الزراعة شهريا ومن كلا الفئتين من قوى العمل البشرى الزراعى عى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٨) ٠

إن المقارنه فيما بين رقم تقديرات عدد ايام العمل المتاحه فى مهنه الزراعة ، وتقديرات عدد ايام العمل الفعليه فى هذه المهنه خلال العام السابق الذكر تشير فى مضمونها الاجمالى الى وجود فائض فى العمل الزراعى المتاح

من فئه الرجال يبلغ نحو ٥٠٪ منه ، وان تباين هذا الفائض من شهر الى آخر حيث يصل الى ما يقرب من ٢٦٪ خلال موسم الذروه ، ويرتفع عن ذلك فى الاشهر الاخرى وعلى نحو ما نشير اليه ضمنيا الجدول رقم(٩) ، كما تشير هذه التقديرات ايضا الى وجود عجز فى العمل المتاح من فئه الاولاد يصل الى ما يقرب من ٧٣٪ منه خلال العام وإن كان هذا العجز يصل الى ما يقرب من ٣٠٠ - ٤٠٠٪ من العمل المتاح من هذه الفئة من قوى العمل الزراعى خلال موسم الذروه وعلى نحو ما يشير اليه ضمنيا نفس الجدول السابق الذكر ٠ هذا واذا كان العجز فى العمل المتاح من فئه الاولاد فى سوق العمل الزراعى يتم تدبيره من خلال تشغيل الملتحقين منهم بالمدارس خاصة فى اوقات العطلة الصيفية والتى تتوافق مع أوقات الذروه فى الطلب على عمل هذه الفئه ، إلا انه يتم تدبير جانب اخر من هذا العجز من خلال ممارسة فئه الرجال للأعمال الزراعية التى يفترض تشغيل الاولاد بها ٠ وعليه فإذا ما أفترض تساوى درجة اداء الرجال مع اداء الاولاد فى انجاز الاعمال المفترض تشغيل الاولاد بها فإن المقارنه فيما بين التقديرات الاجمالية لعدد أيام العمل المتاحه من كلا الفئتين، وعدد ايام العمل الفعلية لكلاهما تشير الى وجود فائض فى العمل الزراعى المتاح فى هذه المهنه يبلغ نحو ٣٩,٤٪ منه خلال العام السابق الذكر وعلى نحو ما يشير اليه ضمنيا نفس الجدول السابق الذكر ٠ أما بالنسبة لنوعية هذا الفائض من العمل الزراعى فى ظل هذا الافتراض فإن المقارنه بين تقديرات عدد ايام العمل الشهرية الفعلية (جدول رقم٧) لكلا الفئتين من قوى العمل ، وتقديرات عدد ايام العمل المتاحه شهريا (جدول رقم ٨) تشير الى أن هذا الفائض انما ينحصر فى البطاله الموسمية مع غياب البطاله المقنعه فى هذه المهنه ، حيث تفوق احتياجات الزراعة من الأيدى العاملة خلال موسم الذرة المتاح منها ، حيث تمثل احتياجات الزراعة من الايدى العاملة الزراعية خلال شهر يونيو ما يقرب من ١٠٣,٥٪ من جملة العدد المتاح خلال نفس الشهر ، وكما يشير الى ذلك (الجدول رقم ٩) ، والشكل رقم (١) ٠

هذا واذا كان افتراض تساوى اداء كل من الرجال والاولاد فى انجاز الاعمال الزراعية يتصف بغياب الموضوعية إذ انه لمن الطبيعى ان يرتفع معدل

انجاز الرجال فى اداء الاعمال الزراعية بالقياس الى معدلات انجاز الاولاد بها٠ وعليه فإذا ما افترض ان الاجور اليومية لكل من الفئتين فى سوق العمل الزراعى تعد مؤشرا يعكس معدلات انجاز كل منهما فى اداء الاعمال الزراعية فإنه بالامكان التعبير عن حجم اداء اى من الفئتين فى صورة مكافئه لاداء الفئه الاخرى بدلاله الاجور اليومية لكل منهما ٠ واذا كانت الاحصاءات الخاصة بالاجور اليومية للعماله الزراعية تشير الى ان الاجر اليومى لفئه الاولاد تعادل ما يقرب من ٥٤٪ فى المتوسط من الاجر اليومى لفئه الرجال لامكن التعبير عن ايام العمل الفعالية للاولاد فى مهنه الزراعة فى صورة مكافئه لايام العمل من الرجال (يوم/عمل /ولد = ٠,٥٤ يوم / عمل / رجل) وذلك على نحو ما يتضمنه الجدول رقم (٧) ، وكذلك ايضا يمكن تقدير عدد ايام العمل المتاح من فئه الاولاد فى صورة مكافئه لايام العمل المتاح من فئه الرجال ، وعلى نحو ما يتضمنه الجدول رقم (٨) ٠ وعليه تقدر عدد ايام العمل الفعليه فى مهنه الزراعة خلال عام ١٩٩١ (وفى صورة يوم/عمل /رجل) بما يقرب من ٧٥٨,٩ مليون يوم/ عمل / رجل ، على حين تقدر عدد ايام العمل المتاحه فى سوق مهنه الزراعة خلال هذا العام بحوالى ١٣٦٠,٠ مليون يوم/ عمل/ رجل ، وبما يعكس وجود فائض فى المتاح من العمل داخل هذه المهنه وخلال هذا العام تقدر نسبته بما يقرب من ٤٤,٢٪ منه فى المتوسط وعلى نحو ما يشير اليه ضمنيا الجدول رقم(٩) ٠ أما عن نوعيه هذا الفائض من العمل الزراعى فى ظل هذا الافتراض فإن المقارنات فيمابين تقديرات عدد ايام العمل المتاحه شهريا وتقديرات عدد ايام العمل الفعلية الشهرية تشير الى وجود ما يقرب من ٩٪ من العمل المتاح فى صورة بطاله مقنعه أما البطاله الموسمية فتقدر بما نسبته ٣٥,٢٪ من العمل المتاح ، كما يشير الى ذلك الجدول رقم(٩)،والشكل رقم (٢) ٠ حيث تمثل عدد أيام العمل الفعلية فى وقت الذروه (شهر يونيو) ما يقرب من ٩١٪ من العمل المتاح خلال هذا الوقت وبما يشير ضمنيا الى وجود فائض من العمل الزراعى خلال وقت الذروه يمثل نحو ٩٪ من العمل المتاح والذى يمكن سحبه الى خارج مهنه الزراعة دون تأثير على احتياجات الزراعة منه ٠

هذا واذا كانت المؤشرات السابقة تعبر عن تقديرتقريبى لفائض العماله الزراعية ونوعيته على مستوى مهنه الزراعة بالجمهورية ، الا انه لمن المؤكد وجود تباينات كبيرة فيما بين الاقاليم الانتاجية المختلفة فى هذا الشأن امام تباين النسبة فيما بين اعداد القوى العامله الزراعية والارض الزراعية بهاالى جانب التباين فى انماط الانتاج الزراعى ودرجة التطور التكنولجى فى اساليبه الزراعية ودرجة التطور التكنولوجى فى أساليب الزراعة بين هذه الاقاليم ٠

هذا واذا كان فى العرض السابق ما يشير الى الحاجة الى تنفيذ المسوحات الميدانية اللازمه لتوليد البيانات والمعلومات اللازمه لدراسة سوق العمل فى قطاع الزراعة بعد التطورات التكنولوجية التى حدثت فى هذا القطاع خلال السنوات الاخيرة، والتغيرات فى شروط العمل الزراعى والتى سجلها سوق العمل فى هذه القطاع خلال العقدين الاخيريين ، إلا أن المؤشرات التقريبية السابق عرضها تعكس والى حد كبير وجود فائض فى العمل الزراعى المتاح حاليا ، وهو مايشير بدوره الى ان عنصر العمل ليس بالعامل المحدد حاليا للتنمية الزراعية ، كمايشير ذلك الى زيادة الحاجة الى خلق فرص عمل اضافية للفائض من العمل بهذا القطاع الى جانب ما تضيفة هذه الظاهرة من ابعاد اخرى عند تحديد واختيار تكنولوجيا الانتاج الزراعى ، وغيرها من عناصر وادوات السياسة الزراعية ٠

٥- الموارد الرأسماليه :

(٥-١) تتضمن الموارد الرأسماليه فى الزراعه الأصول الاستثماريه الثابته من مبانى سكنيه والات ومعدات زراعيه ، ووسائل نقل ، وتحسين واستصلاح الاراضى والثروه الحيوانيه ، وذلك بالاضافه الى رأس المال العامل فى الزراعه، ويستثنى من ذلك الاراضى الزراعيه . وتتباين تقديرات تراكمات الموارد الراسماليه فى الزراعه فيما بين الدراسات المختلفه ،وهو ماقد يعزى اساسا الى اختلاف هذه الدراسات فى طرق واساليب التقدير

جدول رقم (٧)

عدد أيام العمل (بالألف) فى مهنة الزراعة خلال عام ١٩٩١

النشاط / الشهر	نشاط الانتاج النباتى (١)		نشاط الانتاج الحيوانى (٢)	جملة نشاط الزراعة			الاجمالى فى صورة مكافئ رجل / يوم (٢)		
	رجال	أولاد	رجال	رجال	أولاد	جملة	رجال	أولاد	جملة
١ـ يناير	٢٦٩٠٩	١٠٤٤٣	١٧٨٠٨	٤٤٧١٧	١٠٤٤٣	٥٥١٦٠	٤٤٧١٧	٥٨١٩	٥٠٥٣٦
٢ـ فبراير	٣٣٢٠٥	١٢٧٧٩	١٦٠٨٥	٤٩٢٩٠	٩٢٧٧٩	٦٢٠٦٩	٤٩٢٩٠	٧٠٨١	٥٦٣٧١
٣ـ مارس	٢٤٩٧٦	٧٦٧١	١٧٨٠٨	٤٢٧٨٤	٧٦٧١	٥٠٤٥٥	٤٢٧٨٤	٤٢٣٢	٤٧٠١٦
٤ـ ابريل	٤٦٤٥٨	٨٥٠٨	١٧٢٣٤	٦٣٦٩٢	٨٥٠٨	٧٢٢٠٠	٦٣٦٩٢	٤٧١٠	٦٨٤٠٢
٥ـ مايو	٦١٥٦٨	١٧٨٩٧	١٧٨٠٨	٧٩٣٧٦	١٧٨٩٧	٩٧٢٧٣	٧٩٣٧٦	٩٩٦١	٨٩٣٣٧
٦ـ يونيو	٦١٦٤١	٤١٧٣٤	١٧٢٣٤	٧٨٨٧٥	٤١٧٣٤	١٢٠٦٠٩	٧٨٨٧٥	٢٢٨٣٣	١٠١٧٠٨
٧ـ يوليو	٢٥٩٢٦	٣٢٢٢٩	١٧٨٠٨	٤٣٧٣٤	٣٢٢٢٩	٧٥٩٦٣	٤٣٧٣٤	١٧٤٠٨	٦١١٤٢
٨ـ أغسطس	٢٥٦١٢	٩٠٢٢	١٧٨٠٨	٤٣٤٢٠	٩٠٢٢	٥٢٤٤٢	٤٣٤٢٠	٤٨٥٤	٤٨٢٧٤
٩ـ سبتمبر	٢٧٤١٣	٤١٧٣٤	١٧٢٣٤	٤٤٦٤٧	٤١٧٣٤	٨٦٣٨١	٤٤٦٤٧	٢٢٢٢٨	٦٦٨٧٥
١٠ـ أكتوبر	٤٠٦٤٤	١١٧١٨	١٧٨٠٨	٥٨٤٥٢	١١٧١٨	٧٠١٧٠	٥٨٤٥٢	٦٢٧٩	٦٤٧٣١
١١ـ نوفمبر	٢٦٨٠٩	١٤٣٠٥	١٧٢٣٤	٤٤٠٤٣	١٤٣٠٥	٥٨٣٤٨	٤٤٠٤٣	٧٦٦٥	٥١٧٠٨
١٢ـ ديسمبر	٢٩١٦٢	١١٠٤٨	١٧٨٠٨	٤٦٩٧٠	١١٠٤٨	٥٨٠١٨	٤٦٩٧٠	٥٩٢٠	٥٢٨٩٠
جملة	٤٣٠٣٢٣	٢١٩٠٧٨	٢٠٩٦٧٧	٦٤٠٠٠٠	٢١٩٠٧٨	٨٥٩٠٧٨	٦٤٠٠٠٠	١١٨٩٩٠	٧٥٨٩٩٠

المصدر

(١) وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعى للسنوات ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ .

(٢) قدرت وفقا للافتراضات الوارده فى مضمون الدراسة .

جدول رقم (٨)

عدد أيام العمل المتاحه فى مهنه الزراعة

خلال عام ١٩٩١

الشهر	أيام العمل الفعلية المتاحه			أيام العمل الفعلية المتاحه فى صورة مكافئه رجل/يوم		
	رجال	اولاد	جملة	رجال	اولاد	جملة
١- يناير	١٠٩٦٣٦	١٠٧٨٠	١٢٠٤١٦	١٠٩٦٣٦	٦٠٠٧	١١٥٦٤٣
٢- فبراير	٩٩٠٢٦	٩٧٣٧	١٠٨٧٦٣	٩٩٠٢٦	٥٣٩٦	١٠٤٤٢٢
٣- مارس	١٠٩٦٣٦	١٠٧٨٠	١٢٠٤١٦	١٠٩٦٣٦	٥٩٤٧	١١٥٥٨٣
٤- ابريل	١٠٦٠٩٩	١٠٤٣٣	١١٦٥٣٢	١٠٦٠٩٩	٥٧٧٥	١١١٨٧٤
٥- مايو	١٠٩٦٣٦	١٠٧٨٠	١٢٠٤١٦	١٠٩٦٣٦	٦٠٠٠	١١٥٦٣٦
٦- يونيو	١٠٦٠٩٩	١٠٤٣٣	١١٦٥٣٢	١٠٦٠٩٩	٥٧٠٨	١١١٨٠٧
٧- يوليو	١٠٩٦٣٦	١٠٧٨٠	١٢٠٤١٦	١٠٩٦٣٦	٥٨٢٣	١١٥٤٥٩
٨- اغسطس	١٠٩٦٣٦	١٠٧٨٠	١٢٠٤١٦	١٠٩٦٣٦	٥٨٠٠	١١٥٤٣٦
٩- سبتمبر	١٠٦٠٩٩	١٠٤٣٣	١١٦٥٣٢	١٠٦٠٩٩	٥٥٥٧	١١١٦٥٦
١٠- اكتوبر	١٠٩٦٣٦	١٠٧٨٠	١٢٠٤١٦	١٠٩٦٣٦	٥٧٧٦	١١٥٤١٢
١١- نوفمبر	١٠٦٠٩٩	١٠٤٣٣	١١٦٥٣٢	١٠٦٠٩٩	٥٥٩٠	١١١٦٨٩
١٢- ديسمبر	١٠٩٦٣٦	١٠٧٨٠	١٢٠٤١٦	١٠٩٦٣٦	٥٧٧٦	١١٥٤١٢
جملـــة	١٢٩٠٨٧٤	١٢٦٩٢٩	١٤١٧٨٠٢	١٢٩٠٨٧٤	٦٩١٥٥	١٣٦٠٠٢٩

المصدر : قدرت وفقا للتقديرات والافتراضات الواردة فى مضمون الدراسة ٠

جدول رقم (٩)

نسبة عدد أيام العمل الفعلية الى عدد أيام العمل المتاح فى مهنه الزراعة خلال علم ١٩٩١

الشهر	العمل الفعلى / العمل المتاح			النسبه فى صورة مكافئه رجل/يوم
	رجال	اولاد	جملة	
١- يناير	٤٠,٨	٩٦,٨	٤٥,٨	٤٣,٧
٢- فبراير	٤٩,٨	١٣١,٢	٥٧,١	٥٤,٠
٣- مارس	٣٩,٠	٧١,٢	٤١,٩	٤٠,٧
٤- ابريل	٦٠,٠	٨١,٥	٦٢,٠	٦١,١
٥- مايو	٧٢,٤	١٦٦,٠	٨٠,٨	٧٧,٣
٦- يونيو	٧٤,٣	٤٠٠,٠	١٠٣,٥	٩١,٠
٧- يوليو	٣٩,٩	٢٩٩,٠	٦٣,١	٥٣,٠
٨- اغسطس	٣٩,٦	٨٣,٧	٤٣,٦	٤١,٨
٩- سبتمبر	٤٢,١	٤٠٠,٠	٧٤,١	٥٩,٩
١٠- اكتوبر	٥٣,٣	١٠٨,٧	٥٨,٣	٥٦,١
١١- نوفمبر	٤١,٥	١٣٧,١	٥٠,١	٤٦,٣
١٢-ديسمبر	٤٢,٨	١٠٢,٥	٤٨,٢	٤٥,٩
جملة	٤٩,٦	١٧٢,٦	٦٠,٦	٥٥,٨

المصدر : حسبت من الجداول رقم (٧)،(٨)

المستخدمه وفى افتراضاتها خاصة فيما يتصل بمعدلات اهلاك الاصول الاستثمارية فى الزراعة .فقد تضمنت احدى هذه الدراسات (١) تقدير التراكمات الرأسمالية بالاسعار الجارية فى قطاع الزراعة حتى عام ١٩٧٥/٧٤ بحوالى ٣٣٧٠ مليون جنيه ازدادت لتصل الى ما يقرب من ١١٧٩٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨/١٩٨٦ ، وبما يشير ضمنيا الى وجود تراكمات رأسمالية خلال الفترة ما بين عام ١٩٧٥/٧٤ وحتى ١٩٨٧/٨٦ بلغت نحو ٨٤٢٠ مليون جنيه . وفى دراسة اخرى (٢) قدرت التراكمات الراسمالية فى الزراعة حتى عام ١٩٧٥ بحوالى ٩٨٩ مليون جنيه ازدادت لتصل الى ما يقرب من ٦٣٧٩ مليون جنيه بالاسعار الجارية خلال عام ١٩٨٧/٨٦ بما يعنى وجود تراكمات رأسمالية خلال الفترة ما بين العامين المذكورين بلغت نحو ٥٣٩٠ مليون .كما تشير نتائج دراسة اخيرة (٣) الى ان التراكمات الرأسمالية فى قطاع الزراعة حتى عام ١٩٧٥ تقدر بنحو ١٣٦١ مليون جنيه ازدادت لتصل الى ما يقرب من ٤٥٨٤ مليون جنيه فى عام ١٩٨٦ وبما يشير الى وجود تراكمات رأسمالية خلال الفترة ما بين العامين المذكورين بلغت نحو ٣٢٢٣ مليون جنيه كما تضمنت نفس الدراسة تقدير التراكمات الرأسمالية فى الزراعة حتى عام ١٩٩١ بما يقرب من ١١٤٧١ مليون جنيه (بالاسعار الجارية) وبما يعنى وجود تراكمات رأسمالية خلال الفترة ما بين عامى ١٩٨٦ ، ١٩٩١ بلغت نحو ٦٨٨٧ مليون جنيه ، حيث زيادة قيمة الاستثمار فى هذا القطاع خلال

---

(١) معهد التخطيط القومي ، دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم (٥٦) القاهرة، نوفمبر ١٩٩٠ .

(٢) معهد التخطيط القومى ، الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى ، وسبل تحسينها ، الجزء الاول والثانى ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، العدد رقم (٦٦) ، القاهرة ، اكتوبر ١٩٩١

(٣) معهد التخطيط القومى ، تقييم البرامج الرئيسية للنهوض بالانتاجية الزراعية، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر (٨٤) ، القاهرة ، ١٩٩٣

الفترة الاخيرة بسبب ارتفاع اسعار مكوناته (مع الاتجاه الى سياسة تحرير الاسعار) مع ما استهدفته خطط التنمية الزراعية خلال الفترة الاخيرة من التوسع فى الاستثمار الحقيقى لتحقيق اهداف التنمية الزراعية ٠

(٥-٢) واذا أخذ بتقديرات الدراسة الاخيرة حول التراكم الرأسمالى فى الزراعة (حيث اتساق تقديراتها مع اتجاهات الاستثمار الثابت فى الزراعة خلال الفترة التى شملتها هذه الدراسة) يمكن ملاحظة زيادة التكثيف الرأسمالى فى الزراعة المصرية خلال السنوات الأخيرة بالقياس الى السنوات السابقة ٠ حيث تضمنت هذه الدراسة تقدير التراكمات الرأسمالية فى قطاع الزراعة حتى عام ١٩٧١ (ومقومه بالاسعار الجارية) بحوالى ١٠٦٤ مليون جنيه) اذدادت لتصل الى ما يقرب من ٢١٥٠,٢ مليون جنيه فى عام ١٩٨١ ثم الى ١١٤٧١ مليون جنيه فى عام ١٩٩١ وكما تضمنت نفس الدراسة تقدير هذه التراكمات الرأسمالية مقومه بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨١ ، حيث بلغت ما قيمته ٤١٠١,٥ ،٦٣٥١,٤، ١٠٤٣٥,٩ مليون جنيه خلال الثلاث سنوات المشار اليها على الترتيب فإذا ما قورنت هذه التقديرات الاخيرة بالمساحة الارضية المنزرعه خلال هذه السنوات والتى بلغت نحو ٦٠٦٥ [1]، ٦١٥٦، ٧١٢٠ الف فدان(جدول رقم (١)) خلال السنوات ١٩٧٠ ، ١٩٨٢/٨١، ١٩٩٢ على الترتيب ، لكان معنى ذلك ارتفاع نصيب الفدان من المساحة الأرضية المنزرعه من التراكمات الرأسمالية فى الزراعة ، ومقوما بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨١ ٠ الى ما يقرب من ١٤٦٦ جنيه فى عام ١٩٩٢ مقابل ١٠٣٢ جنيه فى عام ١٩٨١ وحوالى ٦٧٦ جنيه فى عام ١٩٧١ ٠

---

[1] قدرت المساحة الارضية المنزرعه خلال عام ١٩٧٠ على اساس متوسط المساحة الارضية المنزرعه خلال عامى ١٩٦١ ، ١٩٨٢/٨١ والمبينه بالجدول رقم (١) بالدراسة ٠

(٥-٣) ولقد تميزت التراكمات الرأسمالية فى الزراعة خلال الفترة منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨٦ بتركزها فى الثروة الحيوانية ، حيث شكل الاستثمار بها ما يقرب من ٥٢,٣٪ من اجمالى الاستثمار الثابت فى الزراعة خلال هذه الفترة ، ويليها فى ذلك الاستثمار فى مجال تحسين واستصلاح الاراضى ثم الاستثمار فى المبانى والتشييدات الاخرى حيث بلغ الاستثمار فى كل منهما وعلى الترتيب ما يقرب من ١٨,٢٪ ، ١٤,٢٪ من اجمالى الاستثمار الثابت فى الزراعة خلال هذه الفترة ، أما الاستثمار فى الآلات والمعدات الزراعية فقد بلغ ما نسبته ١٣,١٠٪ من اجمالى الاستثمار الثابت خلال نفس الفترة، على حين بلغ الاستثمار فى وسائل النقل والانتقال ما نسبته ٢,١٧٪ من اجمالى الاستثمار الثابت (١) .

(٥-٤) ومن الطبيعى أن ينعكس التراكم الراسمالى فى مجال الثروه الحيوانيه فى تزايد الاعداد المتاحه منها، كما تؤكد على ذلك نتائج التعدادات الزراعيه للسنوات ١٩٥٠، ١٩٨٤/٨١، ونتائج حصر الثروه الحيوانيه فى عام ١٩٩٢، حيث ازدادت اعداد الماشيه من ابقار وجاموس لتصل الى ما يقرب ٥٨٦٥,٥ ألف رأس فى عام ١٩٩٢، وذلك مقابل نحو ٥٢٨٤,٨ الف راس منها فى عام ١٩٨٢/٨١، وحوالى ٢٥٦٩,٥ الف راس عام ١٩٥٠. كما ازدادت اعداد الاغنام والماعز من حوالى ٢٥٩٣,٧ الف راس فى عام ١٩٥٠ الى ما يقرب من ٦١١٨,٣ الف راس فى عام ١٩٨٢/٨١ ثم الى نحو ٩٤١٨ الف راس فى عام ١٩٩٢. وعليه فأن المقارنه فيما بين اعداد الثروه الحيوانيه، والمساحه الارضيه المنزرعه فى السنوات المشار اليها انما تشير الى زياده درجه الكثافه الحيوانيه

---

(١) معهد التخطيط القومى ، تقييم البرامج الرئيسية للنهوض بالانتاجية الزراعية، مرجع سابق .

على الاراضى المنزرعه خلال السنوات الاخيره بالقياس الى السنوات السابقه، على نحو ما هو مبين بالجدول رقم (١٠)، حيث ازدادت حموله الالف فدان من الاراضى المنزرعه من الماشيه من حوالى ٤٥٣ راس من الابقار والجاموس فى عام ١٩٥٠ لتصل الى ما يقرب من ٨٥٨ راس منها فى عام ١٩٨٢/٨١، وان انخفضت الى ٨٢٤ راس منها فى عام ١٩٩٢. كما ازدادت حموله الالف فدان من الاغنام والماعز من حوالى ٤٥٧ راس فى عام ١٩٥٠ لتصل الى ما يقرب من ٩٩٤ راس فى عام ١٩٨٢/٨١ ثم الى ١٣٢٣ راس فى عام ١٩٩٢.

ان تزايد اعداد الثروه الحيوانيه وفى اتجاه زياده حموله الوحده الارضيه المنزرعه منها على النحو المشار اليه قد يطرح بدوره التساؤل حول العدد الامثل لعدد الحيوانات الزراعيه بالنسبه للوحده الارضيه المنزرعه؟..وهل تم الوصول الى هذا العدد فى محيط الاراضى الزراعيه المنزرعه حاليا؟.وفى الواقع ان الاجابه على مثل هذا التساول أمر تحكمه الكثير من المتغيرات خاصه فيما يتعلق بسياسه توجيه الاراضى المنزرعه فيما بين الانشطه الانتاجيه المختلفه (سواء على مستوى المزارع الفرديه او على مستوى القطاع) ومن ثم فقد تتضمن الدراسه فى مراحلها القادمه بعض المؤشرات التقريبيه للاجابه على هذا التساؤل وما يرتبط به من تساؤلات أخرى.

(٥-٥) أما الاستثمار فى الآلات والمعدات الزراعيه وما ترتب عليه من تزايد وتنوع أعدادها فيعد من القضايا التى ارتبطت بتطور الأهداف الأنتاجيه للزراعه المصريه وتطور ظروف سوق العمل بها عبر تطورها التاريخى خلال العقود الثلاث الماضيه . فقد ظلت الزراعه المصريه خلال الفتره ما قبل عقد الستينات تعتمد وبشكل رئيسى على العمل البشرى والحيوانى فى اداء العمليات الزراعيه

جدول رقم (١٠)

اعداد الماشيه والأغنام والماعز وحمولة الألف فدان من الأراضى المنزرعه منها خلال السنوات ١٩٥٠،٨١/١٩٨٢،١٩٩٢

البيان	١٩٥٠ (١)	١٩٨٢/٨١ (١)	١٩٩٢ (٢)
١-اعداد الماشيه من أبقار وجاموس (ألف رأس)	٢٥٦٩,٥	٥٢٨٤,٨	٥٨٦٥,٥
٢-اعداد الأغنام والماعز (الف راس)	٢٥٩٣,٧	٦١١٨,٣	٩٤١٨,٠
٣- المساحة الارضية المنزرعه (الف فدان)	٥٦٧١	٦١٥٦	٧١٢٠
٤- متوسط حمولة الالف فدان من الاراضى المنزرعه :			
- من الماشية (رأس)	٤٥٣	٨٥٨	٨٢٤
- من الاغنام (رأس)	٤٥٧	٩٩٤	١٣٢٣

المصدر :

(١) وزارة الزراعة ، التعدادات الزراعية للسنوات ١٩٥٠،٨١،١٩٨٢

(٢) وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعى لعام ١٩٩٢

* الجهاز المركزى لتعبئه العامة والاحصاء، الكتاب السنوى للاحصاءات، القاهرة ، يونيو ١٩٩٥.

حيث بلغ - وعلى سبيل المثال - تعداد الالات ومعدات الرى الميكانيكيه خلال عام ١٩٥٠ نحو ٢٤,٥ الف وحده وبواقع ٤ وحده تقريبا لكل الف فدان من المساحه الارضيه المنزرعه انذالك ويقابلها من جهه أخرى ما يقرب من ٥٤٣,٧ الف وحده رى بلديه تعتمد على المجهود الحيوانى والبشرى فى تشغيلها كما بلغ تعدد الجرارات الزراعيه خلال نفس العام ١٠,٦ الف جرار وبمتوسط يبلغ نحو ١,٧ لكل الف فدان من المساحه الارضيه المنزرعه وذلك الى جانب ما يقرب من ٨,٠ الف محراث يتم تشغيلها بالجرار الزراعى وبمتوسط يبلغ نحو ١,٣ محراث لكل الف فدان من المساحه الارضيه المنزرعه، ويقابلها من جهه أخرى ٦٧١,٨ ألف محراث بلدى يتم تشغيلها باستخدام الجر الحيوانى، حيث كانت الاعداد المتاحه من الجرارات الزراعيه انذالك تستخدم فى أعمال حرث الارض الزراعيه واعدادها للزراعه بما يرفق بها من محاريث الى جانب استخدامها فى تشغيل بعض وحدات الرى الميكانيكيه.
اما باقى العمليات الزراعيه فكانت تعتمد اساسا على المجهود البشرى والحيوانى فى اداءها باستخدام الادوات الزراعيه البسيطه حيث بلغ تعداد ماكينات الدراس خلال نفس العام السابق الذكر نحو ٣,٠ الف ماكينه وبمتوسط يبلغ نحو ٠,٥ لكل الف فدان من المساحه الارضيه المنزرعه ويقابلها من جهه أخرى وجود ما يقرب من ٣٦٠,٢ الف وحده بلديه (نورج) للدراس يتم تشغيلها عن طريق الجر الحيوانى ([١]).

ولقد بدأ عقد الستينات بوضع أول خطه خمسيه للتنميه الزراعيه والتى كان من بين اهدافها زياده الانتاجيه الزراعيه فى نفس الوقت الذى اتصف فيه سوق العمل الزراعى بوجود فائض فى العماله الزراعيه، ومن ثم فقد تركزت اهداف الميكنه الزراعيه

---

[١]) وزاره الزراعه، التعداد الزراعى لعام ١٩٩٠ .

انذاك فى ميكنه العمليات الزراعيه التى يعتمد فى اداءها على العمل البشرى والحيوانى بغرض تحرير الماشيه من العمل فى الزراعه والارتفاع بأنتاجيتها من اللحوم والالبان الى جانب جوده اداء العمليات الزراعيه بما ينعكس فى زياده الانتاجيه من المحاصيل الزراعيه النباتيه، ودون تأثير سلبى محسوس على فرص العمل الزراعى، ومن ثم تركزت اهدف الميكنه الزراعيه انذالك على ميكنه عمليات اعداد الارض للزراعه وعمليات الرى والتى كان يسود استخدام الجر الحيوانى بها. وفى خلال النصف الاخير من عقد السبعينات وحتى بدايه عقد الثمانينات ومع فتح باب الهجره امام العماله الزراعيه الى الدول العربيه بدأ قطاع الزراعه يواجه بنقص العماله الزراعيه عن الاحتياجات منها فى مواسم الذروه، ومن ثم ظهرت الحاجه الى ضروره التوسع فى الميكنه الزراعيه لتشمل أغلب العمليات الزراعيه خاصه فى مجالات انتاج المحاصيل الزراعيه لتشمل بذلك عمليات خدمه هذه الحاصلات وعمليات حصادها وتجهيزها .ولقد صاحب الاستثمار فى الآلات والمعدات الزراعيه خلال هذه الفتره زياده اعداد الجرارات الزراعيه لتصل الى نحو ٥٧,٧ الف جرار فى عام ١٩٨٢/٨١ وبمتوسط يبلغ نحو ٨,٧ جرار لكل الف فدان من المساحه الارضيه المنزرعه خلال هذا العام، كما ازدادت اعداد الات الرى الثابته والنقالى لتصل الى ما يقرب من ١٩٥,٠ اله بمتوسط يبلغ نحو ٢٩,٤ اله لكل الف فدان من المساحه الارضيه المنزرعه خلال هذا العام ،أما ماكينات الدراس ازدادت اعدادها لتصل الى ما يقرب من ٢٦,٥ الف اله وبمتوسط يبلغ نحو ٤,٠ آله لكل الف فدان من المساحه الارضيه المنزرعه خلال نفس العام السابق الذكر ويضاف الى ذلك أيضا دخول بعض الالات الزراعيه الجديده مجالات الاستخدام فى الزراعه المصريه خلال هذه الفتره ويأتى فى مقدمتها موتورات رش وتعفير المبيدات الحشريه والتى بلغ تعدادها خلال عام ١٩٨٤/٨١ ما يقرب من ١٧,٤ الف موتور بمتوسط يبلغ ٢,٧ موتور لكل الف فدان من

المساحه الارضيه المنزرعه خلال هذا العام، وذلك بالاضافه الى ما يقرب من ٨,٢ الف وحده من الالات الميكانيكيه الأخرى [١] .

ولقد بدأت الخطه الخمسيه الأولى لعقد الثمانينات متضمنه تقدير درجه ميكنه العمليات الزراعيه المختلفه فى عام ١٩٨٢/٨١ وبنسبه تقدر بحوالى ٩٠٪، ٦٠٪، ٥٦٪، بالنسبه لعمليات الحرث، والتسويه، والتخطيط على الترتيب، كما قدرت درجه ميكنه كل من عمليات الرى والدراس، والتذريه بنسبه بلغت نحو ٦٢٪، ٨٠٪، ٣٠٪، لكل منها على الترتيب. أما عمليه النقل داخل المزرعه فقدرت درجه ميكنتها بنسبه بلغت حوالى ١٥٪ خلال نفس العام .ولقد استهدفت هذه الخطه الارتفاع بدرجه الميكنه الزراعيه لعمليات اعداد الارض للزراعه (من حرث،وتسويه وتخطيط) ، والرى، وخدمه البساتين لتصل الى ما نسبته ١٠٠٪ مع عام ١٩٨٧/٨٦، كما استهدفت الارتفاع بدرجه ميكنه عمليات حصاد المحاصيل الزراعيه (وباستثناء محاصيل القصب،والبطاطس،والفول السودانى) لتصل الى ما نسبته ٨٠٪ مع نهايه نفس العام المشار اليه. أما عمليات زراعه المحاصيل فقد استهدفت الوصول بدرجه ميكنتها الى ما نسبته ٤٠٪ خلال نفس العام . ولقد حققت هذه الخطه أهدافها المخططه بالنسبه لعمليات اعداد الارض للزراعه، وعمليات الرى، والدراس والتذريه، وعمليات خدمه البساتين وان لم تحقق المستهدف بالنسبه لعمليات الزراع، وعمليات الخدمه الاخرى ، حيث حققت نسبه انجاز أقل عن ما كان مستهدفا [٢] . هذا وعلى الرغم من ذلك فان الميكنه الكامله لعمليات اعداد الارض للزراعه مع الارتفاع بدرجه الميكنه لعمليات الحصاد والدراس والتذريه قد يكون من أهم

---

[١] وزاره الزراعه، التعداد الزراعى لعام ١٩٨٢/٨١

[٢] معهد التخطيط القومى، تقييم البرامج الرئيسيه للنهوض بالانتاجيه الزراعيه، مرجع سابق .

الانجازات التى تحققت مع نهايه هذه الخطه لما لذلك من اثر ايجابى على تخفيض الحاجه الى الايدى العامله الزراعيه فى اوقات الذروه وتخفيض التقلبات الموسميه فى الطلب عليها٠ وقد يكون ذلك من العوامل التى ساعدت على وجود فائض فى العماله الزراعيه فى اوقات الذروه خلال السنوات الأخيره (اذا ما أخذ بنتائج الافتراض الثانى حول سوق العمل فى قطاع الزراعه والمشار اليه من قبل)، وبعكس السنوات السابقه والتى سجل فيها سوق العمل فى قطاع الزراعه ندره الايدى العامله الزراعيه فى أوقات الذروه [1] ٠ كما يضاف الى انجازات هذه الخطه ايضا دخول عمليات زراعيه اخرى خاصه عمليات الزراعه، وخدمه المحصول مجال الميكنه الزراعيه لاول مره ووجود الآلات والمعدات الزراعيه اللازمه لاداءها فى قطاع الزراعه مما يساعد على انتشار استخدامها فى الزراعه مستقبلا فى ضوء نتائج تجريب الزراع لاستخدام هذه الالات والمعدات، وبالقياس الى استخدام العمل البشرى فى ادائها ٠

وأخيرا يجدر الاشاره الى أن التوسع فى درجه الميكنه الزراعيه على النحو المشار اليه يرجع اساسا الى ماتخذته الدوله فى السنوات الاخيره من اجراءات وسياسات ساهمت فى توفير الآلات والمعدات الزراعيه فىالسوق المحليه، الى جانب وجود السياسه الانتمائيه الزراعيه التى ساهمت فى تمكين الزراع على حيازه الآلات والمعدات الزراعيه الميكانيكيه حيث تضمنت هذه السياسه توفير القروض المدعومه لهذا الغرض الى جانب التسهيلات الائتمانيه الأخرى سواء من حيث ضمانات الاقراض او عدد أقساط سداد هذه القروض ٠

---

[1] لمزيد من التفاصيل انظر :
معهد التخطيط القومى،التنميه الزراعيه فى مصر، مرجع سابق٠

(٥-٦) ويعد الاستثمار فى مجال الرى والصرف من أهم مجالات التراكم الرأسمالى فى الزراعه المصريه بهدف تحسين استصلاح الأراضى الزراعيه . فالزراعه المصريه وبحكم اعتمادها على نظام الرى الدائم تتميز بوجود شبكه طويله ومنظمه للرى الدائم تغطى المساحات المنزرعه بدلتا ووادى النيل ٠ حيث تبدأ هذه الشبكه بنهر النيل وفرعيه الرئيسين (دمياط،ورشيد) ثم مجموعه الرياحات وترع الرى الرئيسيه المنتشره على جانبى النيل وفرعيه، والتى تنتهى بمجموعه من ترع الرى الفرعيه التى تغذى الاراضى المنزرعه باحتياجاتها من المياه٠ وتتميز هذه الشبكه بوجود مجموعه السدود والقناطر اللازمه لضبط توزيع المياه على المناطق الزراعيه المختلفه . وتبدأ هذه المجموعه من القناطر والسدود - وكما هو معلوم -بالسد العالى، وخزان أسوان ومجموعه القناطر الأخرى على نهر النيل وفرعيه، ثم مجموعه القناطر الأخرى على اتمام ترع الرى الرئيسيه والفرعيه ٠

هذا ويقابل شبكه الرى المشار اليها من جهه اخرى شبكه من المصارف المكشوفه تغطى الاراضى المنزرعه بدلتا ووداى النيل، من أجل الصرف الزراعى بها، حيث بلغت أطوال هذه الشبكه خلال عام ١٩٩٢ ما يقرب من ١٧,٢ ألف كيلو متر يستفيد منها ما يقرب من ٧,٠٤٦ مليون فدان من الاراضى المنزرعه٠ وتختلف أطوال هذه الشبكه باختلاف عرض المصارف المكونه لها، حيث تبلغ اطوال المصارف ذات عرض أقل من ٥ متر نحو ١٤,٦ الف كيلو متر وما نسبته ٨٤,٩٪ من اطوال شبكه الصرف المكشوف، وتبلغ مساهمه الزمام المستفيد منها ما يقرب من ٤,٤٤٤ مليون فدان وما نسبته ٦٣٪ من جمله مساحه الزمام المستفيد من شبكه الصرف المكشوف ٠أما المصارف التى يتراوح عرضها ما بين ٥-١٠ متر فتبلغ اطوالها نحو ١,٦ الف كيلو متر بنسبه ٩,٣٪ من مجموع اطوال هذه الشبكه ويستفيد منها وبشكل مباشر ما يقرب من

١,٣٦٦ مليون فدان تمثل نحو ١٤,٩٪ من مساحه الزمام المستفيد (أما المصارف الاكثر من ١٠ متر من حيث العرض فتبلغ اطوالها ما يقرب من ٠,٨٣٣ الف كيلو متر تمثل نحو ٤,٨٪ من جمله اطوال هذه الشبكه، وتبلغ مساحه الزمام المستفيد منها بشكل مباشر نحو ١,٢٣٦ مليون فدان تمثل نحو ١٧,٥٪ من مساحه الزمام المستفيد من شبكه الصرف [١] ٠ هذا وتعد المصارف من النوعيه الاولى (ذات عرض اقل من ٥ متر) هى الاكثر انتشارا داخل الاراضى الزراعيه حيث تجمع مياه الصرف الزراعى من الحقول الزراعيه لتصب فى المصارف من النوعيه الثانيه او الثالثه ٠

أما بالنسبه لنظام الصرف داخل الحقول (وهو ما يسمى بالصرف الحقلى فقد كان يعتمد والى وقت قريب على نظام الصرف المكشوف، حيث وجود المصارف الحقليه المكشوفه داخل المزارع لتجميع مياه الصرف من الاراضى المنزرعه بالحقول وتصريفها الى شبكه المصارف العموميه المشار اليها من قبل ٠ ومن أجل تحسين التربه الزراعيه بالاراضى المنزرعه، وتجنب الفاقد من الاراضى الزراعيه والناشئ عن وجود المصارف الحقليه المكشوفه بدأ تطوير نظام الصرف الحقلى المكشوف باستبدال بشبكه من المصارف المغطاه داخل الحقول ٠ ولقد بلغت المساحات المغطاه بنظام الصرف الحقلى المغطى حتى عام ١٩٦٥/٦٤ نحو ٢٩٨,٣ الف فدان، كما بلغت أطوال المصارف المغطاه فى هذه المساحه نحو ٢٢,٩ الف كيلو متر ٠ ولقد ازدادت المساحات التى شملها هذا النظام لتصل الى حوالى ٣,٨٣٢ مليون فدان خلال عام ١٩٩٢ أى ما نسبته ٥٣,٨٪ من جمله الزمام المنزرع خلال هذا العام، كما بلغت أطوال المصارف الحقليه المغطاه نحو ٣٥٩,٤ الف كيلو

---

[١] الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء، نشره الرى والموارد المائيه، القاهره، يوليو ١٩٩٤٠

متر٠ وتختلف نسبه المساحات المستنيده من هذا النظام الى اجمالى مساحه الزمام المنزرع بأختلاف المحافظات وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (١١)٠

ان فى المؤشرات السابق ذكرها ما يشير الى حجم شبكه الرى والصرف العموميه الموجوده بالاراضى الزراعيه بدلتا ووادى النيل، حيث اذا ما افترض وجود شبكه من ترع وقنوات الرى العمومى تماثل فى اطوالها شبكه الصرف العمومى المشار اليها من قبل لكان معنى ذلك وجود شبكه للرى والصرف العمومى الزراعى تبلغ اطوالها نحو ٣٤,٥ الف كيلو متر هذا واذا كانت هذه الشبكه تفيد الزمام المنزرع حاليا فى دلتا ووادى النيل وبما يعنى غياب الحاجه الى توسعات اضافيه بها ومن ثم غياب الحاجه الى الاستثمار فى مثل هذه التوسعات الا ان حجم هذه الشبكه يعكس حجم العبء السنوى لاعمال الصيانه والتحسين من تطهير وتوسيع ومقاومه حشائش الى جانب ما قد يلزم من استثمارات لاغراض الصيانه السنويه وتطوير القناطر والسدود المقامه عليها.أضف الى ذلك ايضا ما قد يلزم من استثمارات من اجل التوسعات الاضافيه فى هذه الشبكه من أجل الوصول بها الى مناطق استصلاح واستزراع الاراضى الجديده وعلى الامتداد الطبيعى للاراضى المنزرعه بدلتا ووادى النيل.كما يضاف أيضا الى ذلك ما يلزم من استثمارات اضافيه لاستكمال شبكه الصرف الحقلى المغطى بالمناطق التى ما زالت تعتمد على نظام الصرف الحقلى المكشوف٠

جدول رقم (١١)اطوال شبكة الصرف الحقلى المغطى والمساحات المنزرعه المستفيده منها على مستوى المحافظة خلال عام ١٩٩٢

المحافظة	مساحة الزمام المنزرع (الف فدان)	مساحة الاراضى المستفيده (١)		اطوال الصرف الحقلى المغطى (كيلومتر) ٢
		الف فدان	Z من الزمام المنزرع	
١- الاسكندرية	١٠٣,٠	-	-	
٢- البحيرة	٧١٧,٥	٥٣٨,٠٠	٧٥,٠٠	٥٣٨٠٠
٣- الغربية	٣٩١,٥	٤٣٨,٠٠	١٠٠,٠٠	٤٣٨٠٠
٤- كفر الشيخ	٥٠٩,٧	٢٤٤,٠٠	٤٧,٩	٢٤٤٠٠
٥- الدقهلية	٦٣٢,٧	٤٣٠,٠٠	٦٧,٩	٤٣٠٠٠
٦- دمياط	١١١,٨	٣,٠٠	٢,٧	٣٠٠
٧- الشرقية	٧٠١,٥	٤٨٦,٠	٦٩,٣	٤٨٦٠٠
٨- الاسماعيلية	١٣٦,٧	-	-	-
٩- بورسعيد	٥,١	-	-	-
١٠- السويس	١٠,٢	-	-	-
١١- المنوفية	٣٢١,٧	٣٢٨,٠٠	١٠٠,٠٠	٣٢٨٠٠
١٢- القليوبية	١٨٣,٣	١٨٣,٠٠	١٠٠,٠٠	١٨٣٠٠
١٣- القاهرة	٤,٠	-	-	
جملة الوجه البحرى	٣٨٢٩,٧	٢٦٥٠	٦٩,٢	٢٦٥٠٠٠
١٤- الجيزة	١٦٤,٤	٣٩,٠٠	٢٣,٧	٣١٢٠
١٥- بنى سويف	٢٦٠,١	٢٣٩,٠٠	٩١,٩	١٩٠٠٠
١٦- الفيوم	٣٣٦,٤	٦٢,٠٠	١٨,٤٠	٥٠٠٠
١٧- المنيا	٤٧٦,٢	٢٧٨,٠٠	٥٨,٤٠	٢٢٢٥٠
جملة مصر الوسطى	١٢٢٧,١	٦١٨,٠	٥٠,٠٠	٤٩٣٧٠
١٨- اسيوط	٣٤٦,٥	١٢٩,٠٠	٣٧,٢	١٠٣٢٠
١٩- سوهاج	٣٠٢,٤	١٣٩,٠٠	٤٦,٠٠	١١١٢٠
٢٠- قنا	٣٤٠,٢	٢٠١,٠٠	٥٩,١	١٦١٠٠
٢١- اسوان	١١٦,٨	٩٥	٨١,٣	٧٥٠٠
جملة مصر العليا	١١٠٦,٠	٥٦٤	٥١,٠٠	٤٥٠٤٠
٢٢- محافظات الصحارى	٤٤٩,٩	-	-	-
٢٣- الاراضى الجديدة	٤٩٧,٦	-	-	-
اجمالى الجمهورية	٧١٢٠,٣	٣٨٣٢	٥٣,٨	٣٥٩٤١٠

المصدر : ١) وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعى لعام ١٩٩٢
٢) الجهاز المركزى للتعبئه العامة والاحصاء ، نشرة الرى والموارد المائية ، القاهرة ، ١٩٩٤

الفصل الثانى

المزرعة المصرية

١- تمهيد :

تعرف الحيازة الزراعية - وفقا لتعريف التعداد الزراعى - على انها مساحة الأرض التى يستثمرها الحائز كليا أو جزئيا فى الانتاج الزراعى (النباتى أو الحيوانى أو السمكى) وسواء كانت مملوكه للحائز أو فى حكم الملك أو مستأجره • وتعتبر أعداد الماشية والحيوانات والدواجن وخلايا النحل والأسماك جزءا من الحيازة • ويدخل ضمن مساحة الحيازة الاجزاء البور أو التالف من الاراضى او المقام عليها اجران ومبانى داخل ارض الحيازة ، أو تلك المساحات المقام عليها حظائر او دواجن او مناحل أو المستغله فى الانتاج السمكى • وتعبر الحيازة الواحده عن جميع الأراضى التى يستثمرها الحائز داخل نفس المركز ، وتدار ادارة اقتصادية وفنيه واحده على ان يكون الحائز مسئولا عنها ماليا واداريا وعن اتخاذ القرارات الفنية الزراعية بها(١) • وفى اطار هذا التعريف للحيازة الزراعية فإنها تعد بمثابة المنشأه الانتاجية فى قطاع الزراعة، حيث تعد هى المسئوله عن توجيه مواردها نحو الانشطة الانتاجيه المختلفه وفقا لتوقعات واهداف مديرها أو الحائز الزراعى ، وحيث تشكل فى النهاية المحصلة النهائية لمجموع قرارات الوحدات الانتاجيه الزراعيه اتجاه تخصيص الموارد الزراعيه فى قطاع الزراعة بين الأنشطة الانتاجيه المختلفه والاستثمار بها • وعليه فاذا كانت مؤشرات السوق خاصة أسعار المخرجات والمدخلات الزراعية تعد من أهم العوامل المؤثره فى قرارات مديرى الكثير من المنشأت الانتاجية الزراعية فى هذا الشأن الى جانب غيرها من المؤشرات الفنيه والماليه الأخرى ، وكذلك اذا كانت السياسة الزراعية وبأدواتهاالمختلفه تستهدف التأثير فى قرارات الوحدات الانتاجيه وفى الاتجاه الذى يحقق الأهداف القومية المخططة من خلال مؤشرات السوق او من خلال التأثير المباشر على الوحدة الانتاجيه الزراعية ، فان فى ذلك ماقد يطرح بدوره الكثير من التساؤلات حول

---

(١) وزارة الزراعة ، التعداد الزراعى لعام ١٩٨٢/٨١

مدى استجابة الوحدات الانتاجية الزراعيه الى تلك المؤشرات أو غيرها من عناصر السياسة الزراعية ، الى جانب بعض التساؤلات الأخرى عن مدى توافر الظروف التى تمكنها من تخطيط استثماراتها وانتاجها وفقا لأهداف السياسات الزراعية المخططه • وعليه فان الجزء الحالى من الدراسة يستهدف وبايجاز الاجابه على بعض هذه التساؤلات فى اطار أهداف الدراسة ذاتها •

٢- تعداد ومساحة المزارع المصريه :

(٢-١) يبلغ تعداد الحيازات (أو الوحدات الانتاجيه) الزراعية وفقا لنتائج التعداد الزراعى لعام ١٩٨٢/٨١ حوالى ٢,٤٦٨ مليون حيازه خلال هذا العام• ويعكس التطور التاريخى لاعداد الوحدات الانتاجية فى الزراعية المصرية خلال فترة العقود الثلاث السابقه لهذا العام ، توقع زيادة اعدادها فى الوقت الحاضر ومستقبليا عن العدد السابق ذكره ، حيث بلغ تعدادها خلال عام ١٩٥٠ مايقرب من ١,٠٠٣ مليون وحدة ، ازداد الى ١,٦٤٢ مليون وحدة فى عام ١٩٦١، ثم الى ٢,٤٦٨ مليون وحدة فى عام ١٩٨٢/٨١•

واذا كانت قوانين الاصلاح الزراعى التى صدرت عام ١٩٥٢ ومابعدها لها تأثيرها أو دورها فى زيادة اعداد الحيازات الزراعية خلال الفترة فيما بين عامى ١٩٥٢ ، ١٩٦١ واذا كان تأثير هذه القوانين فى هذا الشأن قد أمتد الى الفترة الثالثه للفتره المذكوره ، الا انه لمن المؤكد أن العوامل التاريخية الأخرى كحقوق الأرث ، وبيع وشراء الأراضى الزراعية كان لها دورها فى تزايد أعداد الحيازات الزراعية خلال الفتره الأخيرة ، خاصة مع محدودية التوسع الزراعى فى الأراضى الجديدة خلال هذه الفتره وانحصار عمل حقوق بيع وشراء الأراضى فى محيط الأراضى الزراعية القديمة • ومع استمرارية حقوق الأرث والبيع والشراء فى الأراضى الزراعية فانه لمن المتوقع ازدياد عدد الوحدات الانتاجيه الزراعية عن تلك الاعداد السابق ذكرها فى عام ١٩٨٢/٨١ ، خاصة اذا ماأضيف الى ذلك الوحدات الانتاجية الاضافيه بالأراضى الجديدة المستصلحة أو المستهدف استصلاحها واستزراعها فيما بعد هذا العام •

وتشير نتائج نفس التعداد الزراعى المشار اليه الى سيادة المزارع الصغيره فى الزراعة المصريه حيث يبلغ تعداد المزارع الأقل من ٥ أفدنة نحو ٢,٢٢٤ مليون تمثل نحو ٩٠,١٪ من اجمالى المزارع فى الزراعة المصريه خلال عام ١٩٨٢/٨١ ، كما تبلغ المساحة الاجمالية لأراضى هذه الفئة من المزارع مايقرب من ٥٢,٥٪ من اجمالى مساحة الأراضى الزراعية خلال نفس العام ٠ أما المزارع التى تتراوح مساحتها مابين ٥ الى أقل من ١٠ فدان فتمثل اعدادها مايقرب من ٦,٩٪ من اجمالى المزارع بالقطاع الزراعى ، كما تمثل مساحة الأراضى الزراعية بها مايقرب من ١٦,٦٪ من اجمالى مساحة الأراضى الزراعية٠ أما بالنسبة للفئات الأخرى من المزارع والى تبلغ مساحة الوحدة منها ١٠ فدان فأكثر فتمثل حوالى ٣٪ من اجمالى عدد المزارع ، كما تشكل مساحة أراضيها الزراعية حوالى ٣٠,٩٪ من اجمالى مساحة الأراضى الزراعية خلال نفس العام السابق الذكر وعلى نحو مايشير اليه الجدول رقم (١٢)٠ إن استقراء نتائج التعدادات الزراعية خلال فترة العقود الثلاث السابقة لعقد الثمانينات تشير الى تزايد أعداد ومساحة المزارع الصغيرة ووزنها النسبى فى اجمالى تعداد ومساحة المزارع المصريه خلال هذه الفتره ، وهو مايترجم بنفس العوامل السابقة الذكر، والتى يتوقع معها زيادة اعداد ومساحة المزارع الصغيره ووزنها النسبى فى اجمالى تعداد ومساحة المزارع المصريه فى الوقت الحاضر ومستقبليا ٠

ان سيادة المزارع الصغيرة فى الزراعة المصرية انما يعكس فى مضمونه صغر مساحة الحيازة الزراعية حيث بلغ متوسط مساحة الحيازة الزراعية على المستوى الكلى للقطاع خلال عام ١٩٨٢/٨١ نحو ٢,٦٩ فدان ، كما بلغ هذا المتوسط بالنسبه لفئة المزارع الأقل من خمسة أفدنة حوالى ١,٥٧ فدان خلال نفس العام ، وان ازداد هذا المتوسط بالنسبه لفئات المزارع الأخرى على نحو مايشير اليه نفس الجدول السابق الذكر ٠

٣- الموارد البشريه :

(٢-٢)ولقد بلغ عدد الأسر المعيشية والحائزه لأصول زراعية خلال التعداد الزراعى لعام ١٩٨٢/٨١ مايقرب من ٢٨٦٠,٧ ألف أسرة ، كما بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة منها حوالى ٦ أفراد ٠ وتشكل عدد الأسر الزراعية والغير حائزه لأراضى زراعية نحو ١٣,٧٪ من عدد الأسر الزراعية خلال نفس العام ، كما يشكل عدد أفرادها نحو ١١,٧٪ من اجمالى عدد أفراد الأسر المعيشية فى الزراعة المصريه خلال هذا العام ٠ أما عدد الأسر الحائزه لأراضى زراعية فبلغ مانسبته ٨٦,٣٪ من الأسر المعيشية فى الزراعة كما بلغ عدد أفرادها مانسبته ٨٨,٣٪ من اجمالى عدد أفراد الأسر المعيشيه فى الزراعة وبمتوسط بلغ نحو ٦,٢١ فردا للأسرة المعيشية منها٠ ومن الملاحظ تباين متوسط عدد أفراد الأسر المعيشية تبعا لمساحة حيازتها من الأراضى الزراعية ، حيث بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة مايقرب من ٥ أفراد من حالة الأسر المعيشية الغير حائزة لأراضى زراعية ، كما تراوح هذا المتوسط مابين ٥ - ٧ أفراد للأسرة الواحدة فى حالة الأسرة المعيشية الحائزه لأقل من خمسة أفدنه من الاراضى الزراعية ٠ أما الحائزون لخمسة افدنه فأكثر من الاراضى الزراعية فيتراوح متوسط عدد افراد الأسر المعيشية بينهم فيما بين ٨-٩ افراد ، وحيث يلاحظ ويشكل عام تزايد عدد افراد الأسرة المعيشية مع زيادة مساحة حيازة الأسرة من الاراضى الزراعية ، على نحو ما نشير اليه الجدول رقم(١٣) ، وهو ما قد يترجم بطبيعة وخصوصية الحياه الاجتماعية فى الريف المصرى حيث يغلب بين الاسرة الريفية حياه الابناء مع الاباء فى اسرة واحده فى حاله توافر مصادر الدخل الكافى لدى الاباء ، وحيث تقل هذه الظاهرة الى حد ما بين الأسر الريفية التى تقل لديها مصادر الدخل أو الغير حائزة لاراضى زراعية حيث يدفع ذلك الى تزايد معدلات الهجرة بين أبناءها الى خارج الأسرة ٠

جدول رقم (١٢)

هيكل الحيازة الزراعية وفقا لفئات مساحة الارض الزراعية بها خلال عام ١٩٨٢/٨١

فئات مساحة الحيازة	عدد الحيازات		المساحة		متوسط مساحة الحيازة (فدان)
	الف	٪	الف فدان	٪	
اقل من فدان	٧٩٦,٤	٣٢,٢٦	٩٩,٤	٦,٠٢	٠,٥٠
١- اقل من ٢ فدان	٦٢٣,٩	٢٥,٢٨	٨٣٠,١	١٢,٥٢	١,٣٣
٢- اقل من ٣ فدان	٤٧٣,٠	١٩,١٦	١٠٧٣,١	١٦,١٨	٢,٢٧
٣- اقل من ٤ فدان	٢٢٣,٢	٩,٠٤	٧٢٢,٤	١٠,٨٩	٣,٢٤
٤- اقل من ٥ فدان	١٠٧,٤	٤,٣٥	٤٥٨,٦	٦,٩١	٤,٢٧
جملة	٢٢٢٣,٩	٩٠,٠٩	٣٤٨٣,٦	٥٢,٥٢	١,٥٧
٥- اقل من ١٠ فدان	١٧٠,٢	٦,٩	١٠٩٨,٢	١٦,٥٦	٦,٤٥
١٠- اقل من ٢٠ فدان	٤٦,٧	١,٩	٦١٣,٣	٩,٢٥	١٣,١٣
٢٠- اقل من ٣٠ فدان	١٢,٣	٠,٥٠	٢٩٥,٠	٤,٤٥	٢٣,٩٨
٣٠- اقل من ٥٠ فدان	٨,٠٤	٠,٣٣	٢٩٧,٩	٤,٤٩	٣٧,٠٥
٥٠- اقل من ١٠٠ فدان	٣,٠٩	٠,١٣	١٩٤,٥	٢,٩٣	٦٢,٩٤
١٠٠ فدان فأكثر *	٠,٨٥٩	٠,٠٣	٦٥٠,٠	٩,٨	٧٥٦,٦٩
الاجمالى	٢٤٦٨,٤١	١٠٠	٦٦٣٢,٥	١٠٠,٠	٢,٦٩

المصدر : وزارة الزراعة ، التعداد الزراعى لعام ١٩٨٢/٨١

* تعبر هذه الفئة من الحيازات الزراعية عن حيازة اراضى الحكومة وشركات قطاع الاعمال العام .

هذا واذا كان فى المؤشرات السابقة ما يشير الى وجود نسبة جوهرية من السكان الذين يعيشون على الزراعة لاتحوز اراضى زراعية، الا انها تشكل مصدرا هاما من مصادر توفير العمل الاجير فى الزراعة كما ان فى هذه المؤشرات ايضا ما قد يشير ضمنيا الى ان المزارع الصغيرة تعد هى المصدر الاساسى لتوفير العمل البشرى فى الزراعة والتى تعتمد عليه المزارع الاكبر فى تدبير احتياجاتها من العمل البشرى. هذا كما ان فى هذه المؤشرات ما يشير الى وجود تفاوت كبير فى حمولة الفدان من الموارد البشرية بين المزارع المصرية حيث يبلغ متوسط حمولة الفدان من السكان الزراعيين خلال عام التعداد الزراعى المشار اليه من قبل نحو ٢,٣ فردا على مستوى القطاع الزراعى ، الا ان هذا المتوسط يبلغ ١٠,٧ فردا للفدان فى حاله الاسر الزراعية الحائزة لاقل من فدان من الاراضى الزراعية وينخفض ليصل الى ما يقرب من ١,٧ فردا للاسرة الحائزة لاربعه الى اقل من ٥ فدان ، وبمتوسط يبلغ نحو ٣,٩ فردا للاسرة الزراعية الحائزة لاقل من خمسة افدنه من الاراضى الزراعية ، كما ينخفض هذا المتوسط وبدرجة كبيرة فى حالة الاسر الزراعية الحائزة لمساحات تزيد عن خمسة افدنه وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول السابق الذكر . وعليه فإن فى وجود مثل هذا التفاوت الكبير فى المؤشر الاخير ما قد يشير الى الحاجة الى البحث فى مصادر دخول الاسرة الزراعية وتحديدها بغرض تحديد الاولويات فيما بينها بالنسبة لبرامج ومشروعات التنمية الهادفة الى تحسين دخول الافراد والارتقاء بمستوى معيشتهم .

٤- الحائز الزراعى

(٢-٣) وبالنسبة للحائز الزراعى وبإعتباره المسئول الأول عن ادارة الوحده الانتاجية الزراعية الى جانب كونه رب الاسرة المعيشية فى الزراعة فإن المؤشرات تشير الى تناقص نسبة المتفرغين منهم للعمل الزراعى فى السنوات الاخيرة بالقياس الى السنوات السابقة حيث انخفضت نسبة من

جدول رقم (١٣)
عدد افراد الأسر المعيشية فى الزراعة المصرية تبعا لمساحة حيازة الأسرة الزراعية من الارض الزراعية خلال عام ١٩٨٢/٨١

فئات مساحة الحيازة	عدد الحائزين		عدد افراد الأسرة المعيشية		متوسط عدد افراد الأسرة المعيشية	متوسط حموله الفدان من الموارد البشرية (فرد/فدان)
	عدد	٪	الف	٪		
أقل من فدان	٧٩٥٨٨٠	٢٧,٨	٤٢٥٦,٨	٢٤,٥	٥,٣٤	١٠,٦٨
١- اقل من ٢ فدان	٦٢٣٦٨٦	٢١,٨	٣٧٤٩,٣	٢١,٦	٦,٠٠	٤,٥١
٢- اقل من ٣ فدان	٤٧٢٩٣٨	١٦,٥	٣٠٦٦,٤	١٧,٧	٦,٤٨	٢,٨٥
٣- اقل من ٤ فدان	٢٢٣١٣٨	٧,٨	١٥٤٦,٧	٨,٩	٦,٩٣	٢,١٤
٤- اقل من ٥ فدان	١٠٧٤٢٥	٣,٨	٧٩٨,٥	٤,٦	٧,٤٣	١,٧٤
جملة	٢٢٢٣٠٦٧	٧٧,٧	١٣٤١٧,٧	٧٧,٣	٦,٠٤	٣,٨٥
٥- اقل من ١٠ فدان	١٧٣١١٨	٦,١	١٣٤٢,٥	٧,٧	٧,٧٥	١,٢٠
١٠- اقل من ٢٠ فدان	٤٦٦٦١	١,٦	٣٧٨,٢	٢,٢	٨,١١	٠,٦٢
٢٠- اقل من ٣٠ فدان	١٢٤٨٩	٠,٤	٩٧,٠	٠,٦	٧,٧٧	٠,٣٢
٣٠- اقل من ٥٠ فدان	٧٩٧١	٠,٣	٦١,٥	٠,٤	٧,٧٢	٠,٢١
٥٠- اقل من ١٠٠ فدان	٣٠٠٨	٠,١	٢٥,٣	٠,١	٨,٤١	٠,١٣
١٠٠ فدان فأكثر	٦١٩	٠,٠٢	٥,٨	٠,٠٣	٩,٣٧	٠,٠١
جملة حائزي الاراضي الزراعية	٢٤٦٦٩٣٣	٨٦,٣	١٥٣٢٨,٠	٨٨,٣	٦,٢١	٢,٣١
حائزون لايحوزون ارض زراعية	٣٩٣٧٣٩	١٣,٧	٢٠٤٠,٣	١١,٧	٥,١٨	
الاجمالي	٢٨٦٠٦٧٢	١٠٠	١٧٣٦٨,٥	١٠٠,٠	٦,٠٧	٢,٢٦

المصدر :وزارة الزراعة ، التعداد الزراعى لعام ١٩٨٢/٨١

لايمارسون مهن اخرى غير زراعية لتمثل نحو ٧٢,٨٪ من جملة الحائزين الزراعيين فى عام ١٩٨٢/٨١ ، وذلك مقابل نسبة بلغت نحو ٩٨,٧٪ من جملة الحائزين الزراعيين فى عام ١٩٥٠، كما ازدادت فى المقابل نسبة الحائزين الزراعيين الذين يمارسون مهن اخرى الى جانب مهنه الزراعة لتصل الى ما يقرب من ٧٢,٢٪ من جملة الحائزين الزراعيين فى عام ١٩٨٢/٨١؛ وذلك مقابل نسبه بلغت نحو ١,٣٪ منهم فى عام ١٩٥٠ ٠ ومن الملاحظ تزايد نسبة الحائزين الممارسين لمهن اخرى الى جانب مهنه الزراعة مع زيادة مساحة الحيازة الزراعية وذلك على نحو ما يشير اليه الجدول رقم (١٤) ٠ وإن كان من الملاحظ هنا ايضا زيادة نسبة الحائزين الممارسين لمهن اخرى الى جانب مهنه الزراعة فى حالة الفئة الحائزة لاقل من فدان من الاراضى الزراعية عنه فى حاله الحائزين لمساحات اكبر من فدان واقل من ١٠ فدان ، وهو ماقد يفسر بسبب محدودية الدخول الزراعية للفئة الأولى عنه فى حاله الفئات الأخرى من الحائزين الزراعيين ٠

هذا واذا كانت محدودية الدخول الزراعية خاصة بالنسبة للحائزين الزراعيين اصحاب المزارع الصغيرة من العوامل التى دفعت الى تزايد نسبة المشتغلين منهم بمهن اخرى الى جانب مهنه الزراعة خلال السنوات الاخيرة بالقياس الى السنوات السابقة ، فإن انخفاض نسبة الاميه بين الحائزين الزراعيين ، وارتفاع نسبة من يقرأون ويكتبون والحاصلون على مؤهلات بينهم قد يكون من بين العوامل التى ساعدت على هذا الاتجاه٠ كما يمكن تفسير تزايد نسبة المشتغلين بمهن اخرى الى جانب مهنه الزراعة بين الحائزين الزراعيين مع زيادة مساحة الحيازة الزراعية بنفس هذه الاسباب ، فعلى حين بلغت نسبة الأمية بين الحائزين الزراعيين ما يقرب من ٥٧,٢ ٪ خلال عام ١٩٨٢/٨١ ، الا أن هذه النسبة بلغت نحو ٥٩,٨٪ بين الحائزين لمساحات اقل من فدان ، وتنخفض تدريجيا بين الحائزين لمساحات اكبر ، مع زيادة مساحة الحيازة الزراعية لتصل الى ما يقرب من ٢١٪ بين الحائزين لمساحة تبلغ مائة فدان فأكثر، وذلك على

نحو ما هو مبين بالجدول رقم (١٥) ٠ هذاوفى المقابل فإن نسبة من يقرأون ويكتبون بين الحائزين الزراعيين تزداد من ٣٥,٨٪ من بين الحائزين لمساحة اقل من فدان لتصل الى مايزيد عن ٥٠٪ بين الحائزين لمساحة ١٠ فدان فأكثر وعلى نحو ماهو مبين بنفس الجدول السابق الذكر ٠ وكذلك ايضا فإن نسبة الحاصلين على مؤهلات فيما بين الحائزين الزراعيين تزداد من ٣,٩٪ بين الحائزين لمساحة أقل من فدان لتصل الى ما يقرب من ٣١,٣٪ بين الحائزين لمساحة مائة فدان فأكثر وعلى نحو ماهو مبين بنفس الجدول السابق الذكر ٠

هذا واذا كان انخفاض نسبة الأميه بين الحائزين الزراعيين فى مقابل ازدياد نسبة مايقرأون ويكتبون والحاصلون على مؤهلات بينهم مع زيادة مساحة الحيازه الزراعيه يمكن اعتباره من العوامل المساعده على زيادة نسبة الممارسين لمهن أخرى الى جانب مهنة الزراعة بين أصحاب المزارع الكبيره والمتوسطه عنه فى حالة المزارع الصغيره ، الا أن نفس المؤشر يشير فى مضمونه الى وجود ارتباط قوى فيما بين دخل الأسرة الزراعيه من ناحيه ، ومستوى الأميه ودرجة التعلم بين الحائزين الزراعيين من ناحية اخرى ٠ وبغض النظر عن ذلك فان فى وجود الأميه ، ودرجة التعلم بين الحائزين الزراعيين وبالنسب المشار اليها مايشير ضمنيا - وفى اطار أهداف الدراسه الحاليه - الى قدرة الوحدة الانتاجيه الزراعيه على الأخذ بأساليب وعوامل التطور التكنولوجى فى الزراعة اذا ماوجد جهاز الارشاد الزراعى المناسب ، ونظام المعلومات الزراعيه الملائم ٠ فاذا كان القضاء على الأميه بين السكان الزراعيين ، ومن ثم زيادة درجة التعلم فيما بينهم يعد من اهم العوامل المساعده على التوسع فى استخدام تكنولوجيا الانتاج الزراعى المتطور ، فإن فى وجود الحائزين الزراعيين الذين يقرأون ويكتبون الى جانب الحاصلون منهم على مؤهلات بين الحائزين الزراعيين وبالنسب المشار اليها قد يكون بالعامل المساعد على تطبيق وانتشار تكنولوجيا الانتاج المتطور فى الزراعة خاصه اذا ماأضيف اليها أثر المحاكاه ، حيث يغلب بين المنتجين

الزراعيين محاكاة غيرهم من المنتجين فيما يستخدمونه من أساليب وتكنولوجيا متطوره فى الزراعة اذا ماشاهدوا نتائجها الايجابيه بالنسبه للانتاجيه الزراعيه ٠

٥- التراكم الرأسمالى فى المزرعه المصريه

هذا ومع سيادة المزارع الصغيره فى الزراعة المصريه ، وصغر المتوسط العام لمساحتها الأرضيه فقد يمكن توصيف أغلبية هذه المزارع على أنها من مزارع الكفاف (وفقا لمؤشر المساحة) وبما ينطوى عليه هذا المسمى من خصائص اقتصاديه واجتماعيه لسلوكيات مثل هذه المزارع سواء فى تحديد خطط انتاجها أو الاستجابه لمؤشرات السوق فى توجيه مواردها الانتاجيه نحو الأنشطه الانتاجيه المختلفه وغيرها من الخصائص المتعارف عليها لمثل هذه المزارع فى اغلب البلدان الناميه ٠ وعلى الرغم من ذلك فإن المؤشرات تشير الى أن الوحده الانتاجيه الزراعيه قد ساهمت بنصيب كبير فى التراكم الرأسمالى فى الزراعة المصريه خلال فترة العقود الثلاث الماضيه ٠ فإذا كان الاستثمار فى عنصرى الثروه الحيوانيه ، والالات والمعدات الزراعيه يعد من أهم عناصر إستثمارات الوحده الانتاجيه الزراعيه سواء بهدف تنويع نشاطها أو الارتفاع بكفاءتها الانتاجيه ، فإن المؤشرات تشير الى ان الاستثمار فى مجال الثروه الحيوانيه قد بلغ نحو ٥٢,٣٪ من اجمالى الاستثمار الثابت فى الزراعه خلال الفتره ١٩٧٠-١٩٨٦ ، كما بلغ الاستثمار فى الالات والمعدات الزراعيه نحو ١٣,١٠٪ من اجمالى الاستثمار الثابت فى الزراعه خلال نفس الفتره ، وهو ماصاحبه بالتالى ارتفاع الكثافه الحيوانيه فى الاراضى الزراعيه ، الى جانب تزايد وتنوع الالات والمعدات الزراعيه ، بالنسبه للمساحه المنزرعه على نحو ماسبق الاشاره اليه من قبل ٠

وهنا قد يثور التساؤل عن مدى مشاركة الفئات المختلفه من المزارع فى التراكم الرأسمالى فى الزراعه ؟ ٠ إن الاجابه على هذا

جدول رقم (١٤)
اعداد ونسبة الحائزين الممارسين لمهنة الزراعة فقط ،
واعداد ونسبة الحائزين الممارسين لمهن اخرى الى جانب مهنه الزراعة فى عامى ١٩٥٠، ١٩٨٢/٨١

فئة الحيازة الزراعية	اعداد ونسبة الحائزين الممارسين لمهنة الزراعة فقط				اعداد ونسبة الحائزين الممارسين لمهنة اخرى الى جانب مهن الزراعة			
	١٩٥٠		١٩٨٢/٨١		١٩٥٠		١٩٨٢/٨١	
	الف	٪	الف	٪	الف	٪	الف	٪
اقل من فدان	٢١٢,٤	٩٩,١	٥٥٠	٦٩,٧	١,٩	٠,٩	٢٤٦	٣٠,٩
١- اقل من ٢ فدان	٢٤٦,١	٩٩,١	٤٦٣	٧٤,٢	٢,٢	٠,٩	١٦١	٢٥,٨
٢- اقل من ٣ فدان	١٦٠,١	٩٩,٠	٣٦٢	٧٦,٥	١,٦	١,٠	١١١	٢٣,٥
٣- اقل من ٤ فدان	٩٨,١	٩٩,٠	١٧٠	٧٦,٢	١,٠	١,٠	٥٣	٢٣,٨
٤- اقل من ٥ فدان	٦٢,٥	٩٨,٧	٨١	٧٥,٠	٠,٨	١,٣	٢٧	٢٥,٠
اقل من ٥ فدان	٧٧٩,٢	٩٩,٠	١٦٢٦	٧٣,١	٧,٥	١,٠	٥٩٨	٢٦,٩
٥- اقل من ١٠ فدان	١٢٠,٣	٩٨,٣	١٢٦	٧٢,٨	٢,١	١,٧	٤٧	٢٧,٢
١٠- اقل من ٢٠ فدان	٥١,٠	٩٧,١	٣٠	٦٥,٢	١,٥	٢,٩	١٦	٣٤,٨
٢٠- اقل من ٥٠ فدان	٢٥,٣	٩٥,٨	١١	٥٥,٠	١,٢	٤,٢	٩	٤٥,٠
٥٠- اقل من ١٠٠ فدان	٧,٨	٩٢,٩	١,٥	٥٠,٠	٠,٦	٧,١	١,٥	٥٠,١
١٠٠ فدان فأكثر	٦,٠	٩٢,٣	٠,٣	٤٢,٩	٠,٥	٧,٧	٠,٤	٥٧,١
جملـــة	٩٨٩,٧	٩٨,٧	١٧٩٥	٧٢,٨	١٣,٠	١,٣	٦٧٢	٢٧,٢

المصدر: وزارة الزراعة ، التعدادات الزراعية لعامى ١٩٥٠ ، ١٩٨٢/٨١

جدول (١٥)
نسبة الامية ، ونسب من يقرأون ويكتبون ، والحاصلون على مؤهلات
بين الحائزين الزراعيين تبعا لفئات مساحة الحيازة الزراعية خلال عام ١٩٨٢/٨١

(٪)

فئات الحيازة الزراعية	امى	يقرأ ويكتب	نسبة الحاصلين على مؤهلات				
			دون المتوسط	متوسطة	فوق المتوسط	جامعى	جملة
اقل من فدان	٥٩,٨	٣٥,٨	٠,٨	١,٧	٠,٦	٠,٨	٣,٩
١- اقل من ٢ فدان	٥٧,٧	٣٨,٢	٠,٦	١,٦	٠,٦	٠,٨	٣,٦
٢- اقل من ٣ فدان	٥٧,٢	٣٨,٨	٠,٥	١,٥	٠,٦	٠,٩	٣,٥
٣- اقل من ٤ فدان	٥٥,٢	٤٠,٣	٠,٥	١,٧	٠,٦	١,٣	٤,١
٤- اقل من ٥ فدان	٥٣,٤	٤١,٦	٠,٥	١,٧	٠,٧	١,٥	٤,٤
٥- اقل من ١٠ فدان	٤٨,٦	٤٤,٦	٠,٦	٢,٢	٠,٨	٢,٦	٦,٢
١٠- اقل من ٢٠ فدان	٣٦,٠	٥٠,٦	١,٠	٣,٥	١,٠	٧,٢	١٢,٧
٢٠- اقل من ٣٠ فدان	٢٥,٨	٥١,٧	١,٢	٦,٢	١,٠	١٣,٣	٢١,٧
٣٠- اقل من ٥٠ فدان	٢١,٢	٥٣,١	١,٢	٣,٩	٠,٨	١٩,١	٢٥,٠
٥٠- اقل من ٤٠ فدان	٢١,٦	٥٢,٧	١,٠	٣,٣	٠,٦	٢٠,١	٢٤,٨
١٠٠ فدان فأكثر	٢١,٠	٤٥,١	١,٣	٤,٠	٠,٦	٢٥,٤	٣١,٣
الاجمالي	٥٧,٢	٣٨,٠	٠,٧	١,٧	٠,٦	١,٢	٤,٢

المصدر : وزارة الزراعة ، التعداد الزراعى لعام ١٩٨٢/٨١

التساؤل تتطلب الكثير من المعلومات والاحصاءات التى يصعب وجودها أو الحصول عليها فى اطار نظام المعلومات الزراعيه القائم ، وان كان بالامكان تقدير ذلك من خلال بعض مؤشرات التراكم الرأسمالى فى الزراعة خاصه فى مكونات الثروه الحيوانيه والالات والمعدات الزراعيه، والتى تعد من أهم مؤشرات قياس التراكم الرأسمالى على مستوى الوحده الانتاجيه الزراعيه ، والتى يمكن الحصول عليها من احصاءات التعدادات الزراعيه المنشوره ٠ وفى هذا الشأن تشير احصاءات التعدادات الزراعيه لعامى ١٩٥٠، ١٩٨٢/٨١ إلى زيادة اعداد الأبقار والجاموس من ٢٥٦٩,٥ ألف رأس فى عام ١٩٥٠ الى ٥٢٨٤,٨ ألف رأس فى عام ١٩٨٢/٨١ وهو مايعنى زيادة اعدادها فى نهايةالفتره مابين العامين المشار اليهما بنسبة تبلغ نحو ١٠٥,٧٪ عنه فى بداية هذه الفتره٠ هذا وإن كانت نفس الاحصاءات تشير الى زيادة اعداد الأبقار والجاموس لدى حائزى الأراضى الزراعيه من نحو ١٨٦٤,٧ ألف رأس خلال العام الأول الى مايقرب من ٤٧٣٦,٦ ألف رأس خلال العام الأخير وبنسبة زياده تبلغ نحو ١٥٤,٠٪ عنه فى العام الأول فى نفس الوقت الذى تناقصت فيه اعداد الأبقار والجاموس لدى حائزى الثروه الحيوانيه الغير حائزين لأراضى زراعيه على النحو الذى يتضمنه الجدول رقم ( ) ١٦، وهو مايشير فى مضمونه الى أن الزياده فى التراكم الرأسمالى فى هذا المكون خلال هذه الفتره انما ترجع الى مشاركه حائزى الأراضى الزراعيه دون غيرهم من فئات الزراع ، وحيث صاحب ذلك زيادة النصيب النسبى للفئات الحائزه للأراضى الزراعيه فى اعداد الأبقار والجاموس بالزراعه المصريه من حوالى ٧٢,٦٪ منها فى عام ١٩٥٠ الى مايقرب من ٨٩,٦٪ منها فى عام ١٩٨٢/٨١ ، حيث يقابل ذلك من جهه أخرى انخفاض النصيب النسبى لحائزى الابقار والجاموس الغير حائزين لأراضى زراعيه الى مايقرب من ١٠,٤٪ منها خلال العام الأخير مقابل نسبة بلغت نحو ٢٧,٤٪ منها خلال عام ١٩٥٠، وذلك على النحو المبين بنفس الجدول السابق الذكر ٠

أما بالنسبه لاعداد الثروه الحيوانيه من أغنام وماعز فقد ازدادت من ٢٥٩٣,٧ ألف راس فى عام ١٩٥٠ الى ٦١١٨,٣ ألف رأس فى عام ١٩٨٢/٨١ وبنسبة زيادة تبلغ نحو ١٣٥,٩٪ ، وان كانت الاعداد المتاحه منها لدى حائزى الأراضى الزراعيه قد ازدادت بنسبة أكبر بلغت نحو ١٧٤,٥٪ خلال هذه الفتره فى نفس الوقت الذى ازدادت فيه الاعداد المتاحه منها لدى الحائزين الغير حائزين لأراضى زراعيه بنسبة بلغت نحو ٥٩,٥٪ ، وعلى نحو مايشير اليه ضمنيا نفس الجدول السابق الذكر، وحيث يشير ذلك الى مشاركة حائزى الأراضى الزراعيه بدور أكبر فى زيادة التراكم الرأسمالى فى هذا المكون خلال هذه الفتره عنه بالنسبه للفئات الأخرى من حائزى الثروه الحيوانيه الغير حائزين لأراضى زراعية، وهو ماصاحبه بالتالى انخفاض النصيب النسبى للفئات الأخيره فى الاعداد المتاحه من الأغنام والماعز ليصل الى مايقرب من ٢٢,٧٪ منها خلال العام الأخير مقابل نسبه بلغت نحو ٣٣,٦٪ منها خلال عام ١٩٥٠.

هذا وعلى الرغم من زيادة اعداد الحائزين للثروه الحيوانيه من بين حائزى الأراضى الزراعيه فيما بين عامى ١٩٥٠، ١٩٨٢/٨١ ، الا أنه من الملاحظ تناقص وزنهم النسبى فى اجمالى عدد الحائزين لأراضى زراعيه حيث يمثل حائزى الأراضى الزراعيه الحائزين لثروه حيوانيه مايقرب من ٧٤,٨٪ من اجمالى حائزى الأراضى الزراعيه فى عام ١٩٨٢/٨١ مقابل نسبة بلغت نحو ٨٠,٦٪ فى عام ١٩٥٠ ، وهو ماقد يعزى الى تخلى بعض المزارع عن نشاط تربيه الماشيه الزراعيه خاصه تلك الفئات من المزارع التى كانت تستهدف تربيه الماشيه بغرض تشغيلها فى العمل الزراعى ، حيث تم احلالها بالالات والمعدات الزراعيه الميكانيكيه ، خاصه المزارع المتوسطه والكبيره . وعلى الرغم من ذلك فإنه من الملاحظ هنا أيضا زيادة اعداد الثروه الحيوانيه لدى مزارع حائزى الأراضى الزراعيه خلال عام ١٩٨٢/٨١ عنه فى عام ١٩٥٠ بما يشير الى زيادة كثافه نشاط الانتاج الحيوانى بها حيث بلغ متوسط اعداد الأبقار والجاموس لكل مائه مزرعه من مزارع حائزى الأراضى

الزراعيه مايقرب من ٢٥٦ رأس فى عام ١٩٨٢/٨١ مقابل متوسط بلغ نحو ٢٣١ رأس فى عام ١٩٥٠ وهو ماانعكس فى النهايه فى ارتفاع المتوسط العام لاعدادها فى المزارع الحائزه لاراضى زراعيه على المستوى الكلى للقطاع الزراعى ٠ وكذلك أيضا بالنسبه لاعداد وحيازه الثروه الحيوانيه من أغنام وماعز حيث سجلت اعداد حائزيها ، والاعداد المتاحه لديهم منها نفس الاتجاه المشار اليه فى حالة الأبقار والجاموس وعلى نحو ماهو مبين بنفس الجدول السابق الذكر ، وهو ماانعكس فى النهايه فى زيادة الكثافه الحيوانيه على الأراضى الزراعيه فى العام الأخير عنه فى العام الأول حيث بلغ متوسط اعداد الأبقار والجاموس لكل مائه فدان من الأراضى المنزرعه نحو ٧١ رأس فى عام ١٩٨٢/٨١ مقابل متوسط بلغ نحو ٣٠ رأس فى عام ١٩٥٠ ، كما ازداد متوسط اعداد الأغنام والماعز ليصل الى مايقرب من ٧١ رأس فى عام ١٩٨٢/٨١ مقابل متوسط بلغ نحو ٢٨ رأس منها لكل مائة فدان من الأراضى المنزرعه فى عام ١٩٥٠٠

هذا واذا كانت المؤشرات السابقه تعكس مدى مشاركة كل من فئة حائزى الأراضى الزراعيه ، وفئة الغير حائزين لأراضى زراعيه فى التراكم الرأسمالى فى مكون الثروه الحيوانيه فى الزراعه فيما بين العامين المشار اليهما ، فان التساؤل عن أى الفئات من حائزى الأراضى الزراعيه التى شاركت فى هذا المجال يظل قائما٠ وهنا فإن مؤشرات اعداد وحيازة الثروه الحيوانيه من أبقار وجاموس تشير الى مشاركة المزارع الصغيره فى هذا المجال بالدور الأكبر ويشاركها فى ذلك المزارع المتوسطه ، وان انعدم دور المزارع الكبيره فى هذا المجال ، حيث شارك الحائزين لمساحة أقل من ٥ أفدنه بزيادة اعداد مالديهم من أبقار وجاموس لتصل الى مايقرب ٣٧٠١,٦ ألف رأس فى عام ١٩٨٢/٨١ مقابل ٩٦٧,٩ رأس فى عام ١٩٥٠ وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٢٨,٢٪ عنه فى عام ١٩٥٠ ، وان كانت مشاركة الفئات الحائزه لمساحه أقل من فدان تفوق مشاركة غيرها من فئات المزارع الصغيره الأخرى حيث ازدادت أعداد الأبقار والجاموس لديها بنسبه بلغت نحو ٤٤٦,٦٪ خلال الفتره فيما بين العامين المذكورين٠

كما شاركت أيضا المزارع المتوسطه والتى تتراوح مساحتها مابين ٥ - أقل من ٢٠ فدان فى هذا المجال وإن كان بنسبه أقل حيث ازدادت الاعداد المتاحه لديها من أبقار وجاموس من حوالى ٤٨٨,٢ ألف رأس فى عام ١٩٧٠ الى نحو ٧٥٩,٧ ألف رأس فى عام ١٩٨٢/٨١ وبنسبة زيادة بلغت نحو ٥٥,٦٪ عنه فى عام ١٩٥٠ ، وذلك فى نفس الوقت الذى انخفضت فيه اعداد الثروه الحيوانيه من أبقار وجاموس لدى المزارع الحائزه لأكثر من عشرين فدانا من الأراضى الزراعيه ، وعلى نحو ماهو مبين بالجدول رقم (١٧) ، والذى يشير الى تناقص اعداد الحائزين منهم للثروه الحيوانيه خلال عام ١٩٨٢/٨١ عنه فى عام ١٩٥٠ ٠ أما الفئات الحائزه لمساحه أقل من خمسة أفدنه الحائزه لثروه حيوانيه فقد ازدادت اعدادهم من نحو ٦٠٢,١ ألف حائز فى عام ١٩٥٠ الى مايقرب من ١٦٥٧,٠ ألف حائز فى عام ١٩٨٢/٨١ ، وان انخفض وزنهم النسبى فى اجمالى عدد الحائزين لهذه الفئه من الأراضى الزراعيه الى مايقرب من ٧٤,٥٪ فى عام ١٩٨٢/٨١ مقابل نسبه بلغت نحو ٧٦,٥٪ منهم فى عام ١٩٥٠ ٠

هذا واذا كان مؤشر متوسط اعداد الثروة الحيوانية فى المزرعه سواء على مستوى حائزى الثروة الحيوانية او على مستوى القطاع الزراعى ككل بفئاته المختلفة من حائزى الاراضى الزراعية يعكس زيادة اعداد الثروة الحيوانية بالمزرعه مع زيادة المساحة الارضية للمزرعه فى كلا العامين المشار اليهما ، الا انه يعكس فى نفس الوقت زيادة اعداد الثروة الحيوانية على مستوى المزرعه وبفئاتها المساحية المختلفة خلال العام الاخير عنه فى عام ١٩٥٠ على نحو ما هو مبين بنفس الجدول السابق الذكر ٠ أما مؤشر متوسط الاعداد المتاحه من ابقار وجاموس لدى الفئات المختلفة من حائزى الاراضى الزراعية، بالنسبة للمساحة الارضية المنزرعه لكل من هذه الفئات فيعكس زيادة درجة الكثافة الحيوانية بالاراضى الزراعية فى المزارع الصغيرة عنه فى المزارع الاكبر حيث تزداد الاعداد المتاحه منها بالنسبة لوحده الاراضى المنزرعه فى المزارع

جدول رقم (١٦)

اعداد وكثافة الثروة الحيوانية لدى حائزى الثروة الحيوانية فى عامى ١٩٥٠، ١٩٨٢/٨١

البيـــان	١٩٥٠		١٩٨٢/٨١	
	ابقار وجاموس	أغنام وماعز	ابقار وجاموس	أغنام وماعز
١- اعداد الثروة الحيوانية : (الف راس)				
أ- لدى حائزى الاراضى الزراعية	١٨٦٤,٧	١٧٢٢,٩	٤٧٣٦,٦	٤٧٢٩,١
ب- لدى الغير حائزين لاراضى زراعية	٧٠٤,٨	٨٧٠,٨	٥٤٨,٢	١٣٨٦,٢
جملـــة	٢٥٦٩,٥	٢٥٩٣,٧	٥٢٨٤,٨	٦١١٨,٣
٢- التوزيع النسبى لأعداد الثروة الحيوانية: ٪				
أ- لدى حائزى الاراضى الزراعية	٧٢,٦	٦٦,٤	٨٩,٦	٧٧,٣
ب- لدى الغير حائزين لاراضى زراعية	٢٧,٤	٣٣,٦	١٠,٤	٢٢,٧
جملـــــة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٣- حائزى الاراضى الزراعية الحائزين لثروة حيوانية :				
أ- عدد الحائزين (الف)	٨٠٨,٣	٤٠٢,٨	١٨٤٧,٠	٨٨٧,٠
ب- ٪ من جملة حائزى الاراضى	٨٠,٦	٤٠,٠	٧٤,٨	٣٥,٩
٤- متوسط اعداد الثروة الحيوانية لكل مائة مزرعة حائزة لثروة حيوانية (راس)	٢٣١	٤٢٨	٢٥٦	٥٣٣
٥- متوسط اعداد الثروة الحيوانية لكل مائة مزرعه على المستوى الكلى للقطاع ٠(راس)	١٨٦	١٧٢	١٩٢	١٩٢
٦- متوسط اعداد الثروة الحيوانية لكل مائة فدان من المساحة المنزرعه (راس)	٣٠	٢٨	٧١	٧١

المصدر : وزارة الزراعه ، التعدادات الزراعيه للسنوات ١٩٥٠ ، ١٩٨٢/٨١ ٠

جدول رقم (١٧)

فئات حيازة الأراضي الزراعية	أعداد الحائزين				عدد الأبقار والجاموس (ألف رأس)		متوسط عدد الأبقار والجاموس لكل ١٠٠ مزرعة				متوسط عدد الأبقار والجاموس لكل مائة فدان (رأس)	
	١٩٥٠		١٩٨٢/٨١				على مستوى حائزي الأبقار والجاموس		على المستوى الكلي للقطاع			
	ألف	%	ألف	%	١٩٥٠	١٩٨٢/٨١	١٩٥٠	١٩٨٢/٨١	١٩٥٠	١٩٨٢/٨١	١٩٥٠	٨٢/٨١
أقل من فدان	١١١٩ر٥	٥٥ر٨	٥٠٠ر٤	٦٢ر٨	١٥٢ر٨	٨٣٥ر٢	١٢٨	١٦٧	٧١	١٠٥	١٣٧	٣٠٩
١ــ أقل من ٢ فدان	١٩٦ر٨	٧٩ر٣	٤٨٨ر٧	٧٨ر٣	٢٨٥ر٧	١٠١٥ر٩	١٤٥	٢٠٨	١١٥	١٦٣	٨٥	١٢٢
٢ــ أقل من ٣ فدان	١٣٩ر٤	٨٦ر٣	٣٨٦ر١	٨١ر٦	٣٣٦ر٤	٩٨١ر٤	١٧٠	٢٥٤	١٤٦	٢٠٨	٦٣	٩٢
٣ــ أقل من ٤ فدان	٨٨ر٧	٨٩ر٥	١٨٩ر٥	٨٤ر٩	١٧٠ر٤	٥٥٨ر٥	١٩٢	٢٩٥	١٧٢	٢٥٠	٥١	٧٨
٤ــ أقل من ٥ فدان	٥٧ر٧	٩١ر٢	٩٢ر٣	٨٥ر٩	١٢٢ر٦	٣١٠ر٦	٢١٢	٣٣٧	١٩٥	٢٨٩	٤٦	٦٧
أقل من ٥ فدان	٦٠٢ر١	٧٦ر٥	١٦٥٧ر٠	٧٤ر٥	٩٦٧ر٩	٣٧٠١ر٦	١٦١	٢٢٣	١٢٣	١٦٧	٦٨	١٠٦
٥ــ أقل من ١٠ فدان	١١٦ر٨	٩٥ر٤	١٤٣ر١	٨٤ر١	٣٠٣ر٤	٥٦٨ر٣	٢٦٠	٣٩٧	٢٤٨	٣٣٣	٣٧	٥٢
١٠ــ أقل من ٢٠ فدان	٥٠ر٤	٩٦ر٠	٣٢ر٦	٦٩ر٨	١٨٤ر٨	١٩١ر٢	٣٦٧	٥٨٧	٣٥٢	٤٠٩	٢٦	٣١
٢٠ــ أقل من ٥٠ فدان	٢٥ر١	٩٤ر٧	١٢ر٢	٦٠ر٠	١٤٥ر١	١٣٠ر٧	٥٧١	١٠٧١	٥٤٩	٦٤٢	١٩	٢٢
٥٠ــ أقل من ١٠٠ فدان	٧ر٨	٩٢ر٩	١ر٧	٥٥ر٠	٨٠ر٩	٤٥ر٤	١٠٣٧	٢٦٧١	٩٦٧	١٤٦٩	١٤	٢٤
١٠٠ فدان فأكثر	٥ر٠	٧٦ر٤	٠ر٤٢	٤٩ر٠	١٨١ر٥	٩٩ر٥	٣٦٣٠	٢٣٦٣٤	٢٧٨٤	١١٥٨١	٩	١٥
جملة	٨٠٨ر٣	٨٠ر٦	١٨٤٧ر٠	٧٤ر٨	١٨٦٤ر٨	٤٧٣٦ر٦	٢٣١	٢٥٦	١٨٦	٢١٤	٣٠	٨٠

الصغيرة عنها فى المزارع الاكبر منها فى كلا العامين المشار اليهما ، كما يشير نفس المؤشر الى زيادة درجة الكثافة الحيوانية على الاراضى الزراعية لدى جميع الفئات من المزارع ما بين هذين العامين على النحو المبين بنفس الجدول المشار اليه ٠

هذا واذا كانت المؤشرات السابقة تعكس مشاركة المزارع الصغيرة وبدرجة اكبر عن المزارع الاكبر منها فى التراكم الراسمالى فى مكون الثروه الحيوانية خلال الفترة المشار اليها ، فإن ذلك ما قد يترجم بأهمية نشاط الانتاج الحيوانى وتكامله مع نشاط الانتاج النباتى بالنسبة للمزارع الصغيرة بأعتباره وسيله ومصدرا من مصادر زيادة الدخل المزرعى ، يضاف الى ذلك ايضا ما تميزت به السياسة الائتمانية الزراعية فى السنوات الاخيرة من الفترة المشار اليها من حيث تقديم القروض والاعلاف المدعومه لمربى الماشية مما ساعد على تحقيق الاتجاه المشار اليه بين صغار الزراع ٠

واخيرا فإن فى المؤشرات السابقة - وفى اطار اهداف الدراسة الحاليه - مايشير الى استجابة المزارع الصغير الى مؤشرات السياسة الزراعية فيما يتصل بهدف التوسع فى نشاط الانتاج الحيوانى وزيادة التراكم الراسمالى به ، وان كانت تعكس فى نفس الوقت وجود الفرص امام التوسع فى هذا النشاط مستقبلا حيث مازالت هناك نسبة كبيرة من هذه المزارع لاتشارك حاليا فى هذا النشاط حيث يقتصر نشاطها على الانتاج النباتى دون الانتاج الحيوانى ، وهو مايشير فى النهاية الى ان مجال الانتاج الحيوانى مازال يمثل مجالا من التنمية الراسية فى الزراعة ٠

واذا كانت المؤشرات المشار اليها من قبل (بالفصل الاول من الدراسة) عن التراكم الراسمالى فى مكون الالات والمعدات الزراعية تشير الى زيادة التراكم الراسمالى فى هذا المكون خلال الفترة التى تضمنتها الدراسة مع تطور نوعية الالات والمعدات الزراعية المستخدمه وزيادة

اعدادها فى السنوات الاخيرة بالقياس الى السنوات السابقة ، فقد يثور التساءل ايضا عن الفئات المشاركة فى هذا المجال • وفى هذا الشأن يجدر الاشارة الى ان حيازة الالات والمعدات الزراعية التى كانت تنحصر كليه على حائزى الاراضى الزراعية خلال فترة عقد الخمسينات دون غيرها من الفئات ، الا انها بدأت فى الدخول الى حيازة الافراد الغير حائزين لاراضى زراعية فى السنوات الاخيرة ، حيث تعد حيازة الالات والمعدات الزراعية بالنسبة لهذه الفئات او غيرهم من المنشأت كمشروع استثمارى يهدف الى تقديم خدمات الى الغير عن طريق التأجير ، ومن ثم فقد اصبحت هذه الفئه من حائزى الالات والمعدات الزراعية (والغير حائزة لاراضى زراعية) من الفئات المشاركة فى التراكم الراسمالى فى هذا المكون ، حيث تشير احصاءات التعداد الزراعى لعام ١٩٨٢/٨١ الى ان اعداد الجرارات الزراعية المتاحه لدى هذه الفئه خلال هذا العام قد بلغت ما نسبته ٧٪ تقريبا من اجمالى عدد الجرارات المشتغله فى قطاع الزراعة خلال هذا العام على حين بلغت الاعداد المتاحه منها لدى حائزى الاراضى الزراعية نحو ٩٣٪ منها ، أما بالنسبة للاعداد المتاحه من الالات والمعدات الزراعية الاخرى لدى الفئه الغير حائزة للاراضة الزراعية فقد بلغت نسبتها نحو ٥,٧٪ ، ١١,١٪ ، ٤٦,٥٪ ، ٢٥,٢٪ من جملة الاعداد المتاحه من كل من ماكينات الدراس ، وماكينات التذرية ، وموتورات رش وتعفير المبيدات الزراعية ، والمعدات الزراعية الاخرى على الترتيب خلال نفس العام • وان انخفضت نسبة ما تستحوزه هذه الفئه من ماكينات الرى حيث بلغت الاعداد المتاحه لديها منها مانسبته ١٪ تقريبا من الات الرى المشتغله فى الزراعة خلال هذا العام ، وهو ماقد يعزى الى صعوبة تأجير خدمات هذه الالات والمعدات الى الزراع •

هذا واذا كانت المؤشرات السابقة تعكس مدى مشاركة الغير حائزين لاراضى زراعية فى التراكم الراسمالى فى مكون الالات والمعدات الزراعية ، الا انها تشير ضمنيا الى حجم مشاركة الفئات الاخرى من حائزى الاراضى الزراعية فى الرصيد المتاح من هذه الالات والمعدات •

جدول رقم (١٨)

اعداد ونسبة المزارع الحائزه لالات ومعدات زراعية ميكانيكيه بين الفئات المختلفه

من المزارع خلال عامـــى ١٩٥٠ ، ١٩٨٢/٨١

فئات الحيـــــازه الزراعيـــــه	مزارع بها آلات رى ميكانيكيـــــــــة				مزارع بهـا جـــــرارات زراعيـــــــة				مزارع بها آلات دراس وتذريـــــــــة			
	١٩٥٠		١٩٨٢/٨١		١٩٥٠		١٩٨٢/٨١		١٩٥٠		١٩٨٢/٨١	
	عدد	%	عـــدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
أقل من فدان	١٨٢	٠ر٠٦	٢١٣٣٤	٢ر٧	٣٤	٠ر٠٢	٤٥٦٧	٠ر٥٧	١٩١	٠ر٠٩	٣٣٠١	٠ر٤١
١ــ أقل من ٢ فدان	٤١٥	٠ر١٦	٤١٦٠١	٦ر٧	٣٦	٠ر٠١	٤٧٠٩	٠ر٧٥	٣٠٩	٠ر١٢	٣٨٨٣	٠ر٦٢
٢ــ أقل من ٣ فدان	٥١٠	٠ر٣١	٥٤٥٦٢	١١ر٥	٢٨	٠ر٠٢	٦٦٤٢	١ر٤٠	٢٧٥	٠ر١٧	٥١٨٤	١ر١٠
٣ــ أقل من ٤ فدان	٥١٤	٠ر٥٢	٣٩٨٥٧	١٧ر٩	٤١	٠ر٠٤	٥٩٢٥	٢ر٦٥	٢٠٨	٠ر٢١	٤٤٥٠	٢ر٠
٤ــ أقل من ٥ فدان	٥٢٢	٠ر٨٢	٢٥٦٦٩	٢٣ر٩	٣٦	٠ر٠٦	٤٣٤٠	٤ر٠٤	١٤٣	٠ر٢٣	٣٠٧٧	٢ر٨٦
أقل من ٥ فدان	٢١٤٣	٠ر٢٧	١٨٣٠٢٣	٨ر٢	١٧٥	٠ر٠٢	٢٦١٨٣	١ر١٨	١١٢٦	٠ر١٤	١٩٨٩٥	٠ر٨٩
٥ــ أقل من ١٠ فدان	٢٤٨٨	٢ر٠٣	٥٨٠٤٣	٣٤ر١	١٦٦	٠ر١٤	١٤٥٨٨	٨ر٦٧	٣٥٥	٠ر٢٩	٩٢٤٦	٥ر٤٩
١٠ــ أقل من ٢٠ فدان	٣٣٤٧	٦ر٣٧	٢٣٠٥٥	٤٩ر٤	٣٣٠	٠ر٦٣	٩٩٩٧	٢١ر٤١	٢٧١	٠ر٥٢	٦٠٦٨	١٣ر٠
٢٠ــ أقل من ٥٠ فدان	٤٣١٧	١٦ر٣١	١٣٤١٦	٦٦ر٠	١٢٨٤	٤ر٨٥	٨١٢٢	٣٩ر٩٣	٤٦١	١ر٧	٥٠٣٩	٢٤ر٧٧
٥٠ــ أقل من ١٠٠ فدان	٣٣٣٩	٣٩ر٨٨	٢٧٤٦	٨٠ر١	٢٣٣٣	٢٧ر٨٧	١٦٩١	٥٤ر٧٢	٥١٦	٦ر١٦	١١٠٨	٣٥ر٨٥
١٠٠ فدان فأكثر	٥٦٨٠	٨٧ر١١	٦٩١	٨٠ر٤	٤٣٢٩	٦٦ر٤٠	٦١٧	٧١ر٨٣	١٨٧٦	٢٨ر٧٧	٤٢١	٤٩ر٠
جملة	٢١٣١٤	٣ر١٢	٢٨٠٧٠٤	١١ر٤	٨٦١٧	٠ر٨٦	٦١١٩٨	٢ر٤٨	٤٦٠٥	٠ر٤٦	٤١٨٧٧	١ر٧٠

المصدر : وزارة الزراعة ، التعدادات الزراعيه للسنوات ١٩٥٠ ، ١٩٨٢/٨١.

وبالنسبة لمشاركة كل من الفئات المختلفة من حائزى الاراضى الزراعية فى هذا المجال فإن المؤشرات تشير الى مشاركة جميع هذه الفئات فى التراكم الراسمالى فى هذا المكون ، وان كانت فئه المزارع الكبيرة تشارك بدور نسبى اكبر عن غيرها من المزارع الاصغر منها ، حيث ازدادت نسبة المزارع الحائزه لالات رى ميكانيكية من ٢,١٢٪ من جملة عدد المزارع فى عام ١٩٥٠ الى مانسبته ١١,٤٪ من جملة عدد المزارع فى عام ١٩٨٢/٨١ ، وان اختلفت هذه النسب فيما بين الفئات المساحية المختلفة للمزرعه ، حيث ازدادت نسبة المزارع الاقل من ٥ افدنه الحائزه لهذه النوعية من الالات الزراعية من نحو ٠,٢٧٪ من جملة المزراع فى عام ١٩٥٠ لتصل الى ما نسبته ٨,٢٪ منها فى عام ١٩٨٢/٨١ اما المزارع ذات المساحة الارضية الاكبر والحائزه لنفس النوعية من الالات الزراعية فقد ازدادت نسبة تمثيلها فى اجمالى المزارع لتصل الى ما يقرب من ٨٠٪ فى حاله المزارع التى تبلغ مساحتها ٥٠ فدان فاكثر خلال عام ٨١/ ١٩٨٢، وذلك مقابل نسبه بلغت نحو ٦٧٪ فى عام ١٩٥٠ ٠ كذلك ايضا يلاحظ زيادة نسبة المزارع الحائزه للجرارات الزراعية والات الدراس والتذرية الميكانيكية فيمابين المزارع المصرية خلال عام ١٩٨٢/٨١ عنه فى عام ١٩٥٠ وعلى النحو الوارد بالجدول رقم (١٨) ٠ ٠ وقد يلاحظ من المؤشرات الوارده بالجدول المذكور زيادة نسبة المزارع الحائزه للنوعيات المشار اليها من الالات والمعدات الزراعية بين اعداد الفئات المختلفة من هذه المزارع ، مع زيادة المساحة الارضية للمزرعه ، حيث يعد ذلك امرا طبيعيا نظرا لارتفاع التكلفة الاستثمارية لمثل هذه الالات والمعدات بالنسبة للمزارع الصغيرة التى لاتمكنها دخولها المزرعية من حيازه هذه الالات والمعدات فى نفس الوقت التى تسمح فيه الدخول المزرعية للمزارع الكبيرة بتملك الالات والمعدات الزراعية الميكانيكية ، كما ان السعه المزرعية لهذه المزارع تتطلب وجود هذه الالات بها ٠ ومن الملاحظ هنا ايضا ارتفاع نسبة المزارع الصغيرة الحائزه لالات الرى الميكانيكية فى اجمالى هذه الفئه من المزارع ، عنه فى حاله حيازه الجرارات الزراعية ، والات الدراس والحصاد ، وهو ما قد يعزى الى

وجود الات الرى وبقدرات متباينة تتناسب مع احتياجات المزارع الصغيرة منها الى جانب احتياجات المزارع الاكبر منها، وذلك عكس الحال فى الجرارات الزراعية والات الدراس والتذرية التى يغلب وجودها بقدرات كبيرة لاتتناسب مع السعه المزرعية للمزعه الصغيرة ، وذلك الى جانب ان العمليات الزراعية التى تستخدم فيها الالات والمعدات الاخيرة تتطلب استخدام النوعيات ذات القدرات الكبيرة منها سواء فى المزارع الصغيرة او الكبيرة ٠

إن صغر درجة تمثيل المزارع الحائزه لالات ومعدات زراعية ميكانيكية فى كل من الفئات المختلفة من المزارع خاصة فى المزارع الصغيرة لاينفى حقيقة الوصول بدرجة ميكنه عمليات اعداد الارض للزراعة ، والرى الى نسبه مرتفعه تقرب من ١٠٠٪ خلال العام الاخير ، حيث يغلب وجود نظام تأجير خدمات الالات والمعدات الزراعية من قبل المزارع الحائزه لها الى الغير ٠

واخيرا فإن فى المؤشرات سابقة الذكر، والوارده بالجدول رقم (١٨) مايشير الى مشاركة الفئات المختلفة من المزارع بما فى ذلك المزارع الصغيرة فى التراكم الراسمالى فى مكون الالات والمعدات الزراعية خلال الفترة المشار اليها، ومن العوامل التى ساعدت على ذلك ما تميزت به السياسة الائتمانية خلال هذه الفترة من تقديم التسهيلات الائتمانية ودعم القروض التى تمنح فى مجال الاستثمار فى الات ومعدات الميكنه الزراعية ، وهو ما يشير بدوره الى استجابه المزارع المصرية بفئاتها المختلفة لمؤشرات السياسة الزراعية فى هذا المجال ٠ كذلك ايضا فإن فى هذه المؤشرات ما يشير الى اهمية وجود الالات والمعدات الزراعية بالاحجام التى تتناسب مع السعه المزرعية للمزارع الصغيرة لمساعدتها على الاستثمار فى هذا المجال وزيادة درجة الميكنه الزراعية بها ، وقد يستثنى من ذلك الالات والمعدات الزراعية التى تفرض طبيعه العمليات التى تستخدم بها مثل هذه الالات (مثل عمليه الحرث) وجودها

بقدرات كبيرة نسبيا، والتى قد يقف الاستثمار بها عند حد المزارع الكبيرة أو لدى المستثمرين الغير حائزين لاراضى زراعية والذين يستهدفون تأجير خدماتها الى الغير من صغار الزراع وغيرهم ٠

٦- المزرعة المصريه والتطور التكنولوجى:

ان استجابة المزرعة المصريه بما فى ذلك المزارع الصغيره منها الى مؤشرات السياسة الزراعية فى مجال الميكنه الزراعيه وعلى النحو المشار اليه من قبل انما تعنى فى مضمونها معرفة واستعداد المنتجين الزراعيين وبمختلف فئاتهم على الأخذ بعوامل التطور التكنولوجى فى الزراعة بهدف زيادة الانتاجيه الزراعيه ، ويؤكد على هذه الحقيقه بعض المؤشرات الأخرى ويأتى فى مقدمتها سرعة انتشار وزيادة المساحات المنزرعه بالأصناف والسلالات الجديده المرتفعه الانتاجيه من المحاصيل الزراعيه واحلالها محل الأصناف القديمه منها والمنخفضه الانتاجيه ٠ ولقد شهدت العقود الثلاث الماضيه ثمار البحث العلمى فى مجال استنباط السلالات الجديده المرتفعه الانتاجيه خاصة فى مجموعة المحاصيل الزراعيه الرئيسيه كالأقطان ، والقمح ، والأرز ، والأذرة ٠ حيث تم خلال هذه الفتره استنباط وزراعة مايقرب من ٩ أصناف جديده من الأقطان الطويله ، وذلك بالاضافه الى ١٢ صنف من القطن الطويل وسط ، وثلاث أصناف من القطن الوسط ٠ أما محصول القمح فقد تم استنباط وزراعة مايقرب من ٨ أصناف جديده مرتفعه الانتاجيه منه حيث تم استنباط وزراعة صنف جديد منها خلال عقد الستينات ٠ ثم تلى ذلك استنباط وزراعة أربعة أصناف جديده خلال عقد السبعينات ثم ثلاث أصناف أخرى منها خلال عقد الثمانينات ٠ أما بالنسبه لمحصول الأرز فقد دخل مجال زراعته خلال نفس الفتره مايزيد عن ٧ أصناف من السلالات الجديده المرتفعه الانتاجيه ٠ أما محصول الأذرة الشاميه فقد دخلت مجال زراعته نحو ٨ أصناف من السلالات الجديده خلال فترة عقد الثمانينات، حيث تميزت فترة عقدى الستينات والسبعينات بعدم ظهور أصناف

جديده منها باستثناء دخول الصنف شدوان فى مجال الزراعات الصيفيه منها ولفترة ثلاث سنوات خلال عقد السبعينات ٠

واذا كانت سرعة انتشار زراعة الأصناف الجديده المرتفعة الانتاجيه من المحاصيل تعد من المؤشرات الى تعكس استعداد المنتج الزراعى على الأخذ بعوامل التطور التكنولوجى فى الزراعة ، فان محصول القطن قد يخرج عن اطار هذا المؤشر نظرا لما تتميز به السياسة الانتاجيه لهذا المحصول من تحديد الدولة للأصناف التى تزرع منه سنويا على مستوى المناطق والأقاليم الانتاجيه ، واختصاص مؤسساتها بتوزيع التقاوى المعده لزراعته وفقا لهذا التحديد ٠ اما بالنسبه للمحاصيل الزراعيه الأخرى فتترك حرية اختيار الأصناف التى تزرع منها مع حرية اختيار التقاوى اللازمه للمنتج نفسه ، ومن ثم فإن معدل اختيار وزراعة الأصناف المنزرعه من هذه المحاصيل يعد من المؤشرات التى تعكس درجة استعداد المنتج الزراعى للأخذ بعوامل التطور التكنولوجى فى الزراعة ٠ وفى هذا الشأن تشير نتائج زراعة الأصناف المختلفه من القمح الى الاحلال الكامل تقريبا لجميع الأصناف المنزرعة منه خلال عقد الستينات بأصناف جديده منها مع نهاية عقد السبعينات ٠ ومع دخول أصناف جديده أخرى من هذا المحصول خلال عقد الثمانينات ، بدأ التوسع فى المساحات المنزرعه منها لتشمل مايزيد عن ٦٥٪ من اجمالى المساحه المنزرعه بهذا المحصول مع نهاية هذا العقد على حساب المساحات المنزرعه بالأصناف الجديده الأخرى التى دخلت مجال الزراعه خلال العقد السابق له ٠ أما بالنسبه لمحصول الأرز فقد تم إحلال الأصناف المنزرعه منه خلال عقد الستينات بأصناف جديده بديله وبنسبه ٧٥٪ من المساحه المنزرعه به مع نهاية عقد السبعينات ، وحيث تلى ذلك الاحلال الكامل لهذه الأصناف بالاصناف الجيده التى دخلت مجال الزراعة خلال عقد الثمانينات الى جانب بعض الأصناف الجديده الأخرى التى دخلت مجال الزراعة خلال العقد السابق له ٠ أما محصول الأذرة الشاميه والذى تميز بظهور الأصناف الجديده منه ودخولها مجال الزراعة خلال فترة

النصف الأخير من عقد الثمانينات ، فقد تميز بإحلال الأصناف القديمه المنزرعه منه خلال الفترة السابقه ، بالأصناف الجيده وفى مساحه بلغت نحو ٥٠٪ من المساحه المنزرعه منه خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات (١) ٠

هذا ويعد معدل استخدام التقاوى المنتقاه من المؤشرات الأخرى لاستجابة المنتج الزراعى الى الأخذ بعوامل التطور التكنولوجى ، حيث يغلب على المنتج الزراعى فى كثير من البلدان الناميه استخدام التقاوى اللازمه لزراعاتهم اما من مخزون ناتج زراعاتهم السابقه أو الشراء من السوق من مخزون غيرهم من الزراع ٠ وفى هذا الشأن تشير الدراسات الى ان انتاج التقاوى المنتقاه فى مصر خلال فترتى عقد السبعينات والثمانينات تتناسب مع الكميات المستهدف انتاجها وتوزيعها على الزراع منها ، كما تشير الى ان الكميات الموزعه منها على الزراع خلال نفس الفتره قد بلغت مانسبته ٧٢,٩٪ ، ٩٢,٢٪ ،٧٠,٤٪ ،١٠٠٪ من الكميات المستهدف توزيعها على الزراع بالنسبه لكل من حاصلات القمح ، والأرز، والشعير ، والقطن على الترتيب ، وان كانت هذه الدراسات تشير الى أن عدم تحقيق هدفها بالكامل فى هذا المجال قد يرجع الى تأخير توزيع الكميات المستهدفه منها على مراكز توزيعها على الزراع عن التوقيت المناسب أو الى ارتفاع أسعارها (١) ٠

إن مؤشرى معدل التوسع فى زراعة الأصناف الجديدة من المحاصيل الزراعية ، ومعدل إستخدام التقاوى المنتقاه من المحاصيل السابقة الذكر، وبالقياس الى المدى الزمنى اللازم لتحقيق نتائج ملموسه فى هذا المجال، منها ما يعكس الإستجابة السريعه للمنتج الزراعى المصرى بما فى ذلك

---

(١) لمزيد من التفاصيل ، أنظر :
معهد التخطيط القومى ، تقييم البرامج الرئيسيه للنهوض بالانتاجيه الزراعيه ، قضايا التخطيط والتنميه ، مجلد رقم (٨٤) ، القاهره ، ديسمبر ١٩٩٣ ٠

المزارع الصغير للأخذ بعوامل التطور التكنولوجى الزراعة • فسيادة المزارع الصغيرة فى الزراعة المصرية سواء من حيث العدد أو المساحة وعلى النحو المشار اليه الى جانب المقارنه بالاوزان النسبيه لهذه المزارع الصغيرة فى اجمالى المساحات المنزرعه من ناحية بالاوزان النسبيه للمساحات المنزرعه بأصناف الحاصلات الزراعية الجديدة من ناحية أخرى، ومعدلات إستخدام التقاوى المنتقاه المشار اليها من قبل ، فيها ما يشير الى مشاركة المزارع الصغيرة فى هذا المجال ويضاف الى ذلك ايضا استخدام المنتجين الزراعيين بما فيهم المنتج الصغير لعناصر التطور التكنولوجى الاخرى فى الزراعة حيث التوسع فى استخدام الاسمدة الكيماوية فى الزراعة الى جانب الفنون الحديثة فى مقاومة الحشرات والأفات الزراعية على نحو ما هو مشاهد اليوم وتؤكده الكميات المستخدمه من مستلزماتها خلال السنوات الطويلة الماضية •

٧- المزرعه المصرية والاستجابة الى المؤشرات الاقتصادية :

إن سيادة المزارع الصغيرة فى الزراعة المصرية وصغر حجم مساحتها الى الحدود التى يمكن ان يطلق عليها على انها من مزارع الكفاف وفقا لما هو متعارف عليه فى اغلب البلدان النامية ، قد يطرح بدوره التساؤل التالى : هل المزرعة المصرية خاصة المزرعه الصغيرة تنتج من أجل السوق ؟ • أو بمعنى اخر هل تستجيب هذه المزرعه الى مؤشرات السوق ؟ •• إن التعرف على درجة استجابه المزرعه لمثل هذه المؤشرات غالبا ما يقاس بدرجة التغير فى الانتاج او المعروض من السلع الزراعية تبعا للتغير فى مؤشرات السوق والتى يأتى فى مقدمتها التغير فى الاسعار النسبيه للسلع الزراعية أو اسعار المدخلات الزراعية او غيرها من المؤشرات الماليه التى تعبر عن تأثير التغير فى الأسعار الزراعية على حافز الزراع على الانتاج كالربحية او العائد من الزراعات المختلفة ، وعلى الرغم من ذلك فقد تتواجد بعض العوامل الفنيه او التشريعات والتى قد لاتسمح بظهور التأثير الكامل لمثل هذه المؤشرات

على استجابة المزرعه ومن الامثله على ذلك وجود نظام الدورة الزراعية، أو الظروف المناخية غير الموائمه أو التشريعات السياسية التى تنظم الانتاج الزراعى ، أو العادات والتقاليد الاجتماعية للمنتج الزراعى • وفى هذا الاطار يجدر الاشارة الى بعض التغيرات التى واجهت نظام التعامل فى السلع الزراعية بالاسواق عبر السنوات الماضية • ففى خلال الفترة السابقة لعقد الستينات كانت المحاصيل الزراعية تخضع لنظام آليات السوق الحرة سواء من حيث الانتاج او البيع والشراء ، وذلك بإستثناء بعض الفترات التى تميزت بوجود التشريعات السياسية التى تنظم الانتاج من بعض هذه المحاصيل إما لتجنب الاثار السلبية للاسواق العالمية لهذه المحاصيل - حيث كان القطن المحور الاساسى لهذه التشريعات انذاك - أو بسبب العجز فى الموارد المائية المتاحه خلال هذه الفترات ، وحيث كان محصول الأرز هو المستهدف من هذه التشريعات انذاك • ومع بدايه عقد الستينات بدأ التدخل الحكومى المباشر فى اسواق السلع الزراعيه مع تاميم تجاره القطن فى عام ١٩٦١، وتطبيق نظام التسويق التعاونى لهذا المحصول وفقا للاسعار التى تحددها الدولة ، وحيث تلى ذلك توسع الدولة فى تدخلها فى اسعار وتسويق الحاصلات الزراعية ، حيث اصبحت هى المحتكر لتسويق وتسعير كامل الانتاج من محاصيل القطن ، وفول الصويا ، وقصب السكر • كما تزامن مع ذلك ايضا التوريد الاجبارى لحصص محدده من انتاج بعض المحاصيل الاخرى وفقا للاسعار التى تحددها الدولة ، حيث خضعت محاصيل القمح ، والارز ، والسمسم ، والفول السودانى ، والبصل ، والفول البلدى ، لهذا النظام ، وان ظلت بعض الحاصلات الزراعية الاخرى تنتج وتتداول وفقا لنظام آليات السوق الحرة مثل حاصلات الخضر ، والفاكهة ، وبعض الحاصلات الحقلية الاخرى ، الى جانب الحصص المتبقية من حاصلات التوريد الاجبارى السابق ذكرها • ولقد صاحب تدخل الدولة فى تسعير وتسويق المحاصيل الزراعية ، وعلى النحو المشار اليه ، تدخلها ايضا فى تخصيص الاراضى الزراعية بين المحاصيل المختلفة بهدف تحقيق اهداف قومية محدده مثل الوفاء باحتياجات السوق المحلية من بعض المحاصيل او زيادة الصادرات او

الاحلال محل الواردات من البعض الاخر منها ، مثل القمح ، والارز ، والذرة الشامية ، والقطن ، وفى خلال النصف الاخير من عقد الثمانينات وحتى بداية عقد التسعينات بدأت الدولة فى تنفيذ نظام التوريد الاختيارى لحصص او كامل الانتاج من مجموعة المحاصيل التى خضعت للتوريد الاجبارى لحصص محدده منها من قبل ، وذلك وفقا للاسعار التى تحدد من قبل الدولة لضمان تحقيق حد ادنى لاسعارها بالسوق ، وحيث خرجت بذلك المحاصيل الزراعية من نظام التوريد الاجبارى الى تسويقها بالاسواق وفقا لنظام آليات السوق الحرة ، وفى ظل تحديد الدولة لحد ادنى لأسعارها، كما تخلت الدولة فى المقابل عن تدخلها فى تخصيص الاراضى الزراعية بين المحاصيل الزراعية ٠

إن العرض السابق لتنظم تسويق السلع الزراعية ومدى تدخل الدولة فى انتاجها فيه ما يشير الى ان مؤشرات السوق قد تكون هى العامل الرئيسى المسئول عن التغيرات فى الانتاج او المعروض من المحاصيل الزراعية خلال الفترة السابقة لعقد الستينات ، والى جانب مشاركة العوامل الفنية والمناخية أو التشريعية الاخرى بدور محدود فى هذا المجال أما خلال الفترة منذ بدايه عقد الستينات وحتى النصف الاخير من عقد الثمانينات فإن احتمالات كبر تأثير هذه العوامل الاخيرة ومحدودية تأثير مؤشرات السوق على الانتاج او المعروض من المحاصيل الزراعية قد تكون هى بالامر الواقع ٠ وفى هذا الشأن قد تضمنت احدى الدراسات تقدير مدى استجابة الانتاج من محصول القمح للتغير فى اسعاره بالسوق المحلية خلال الفترة ١٩٤٣/٤٢ - ١٩٦٢/٦١ ، حيث خلصت هذه الدراسة الى تقدير المرونه السعرية للانتاج من القمح بمدلولية المساحة المنزرعه منه بحوالى ٠,٤ مما يشير الى زيادة المساحة المنزرعه بالقمح بنسبة ٤٪ عند زيادة اسعاره بالسوق المحلية بنسبة ١٠٪ واذا كانت هذه الدراسة قد عبرت عن استجابة الزراعة لاسعار السوق من خلال النموذج المحصولى الذى تضمنته فهناك دراسة اخرى قد خلصت الى نفس النتيجه من خلال تقدير معدل التغير فى الانتاج من بعض المحاصيل بالقياس الى

معدل التغير فى اسعارها النسبيه بالقياس الى المحاصيل المنافسة لها وذلك استنادا الى الاحصاءات المعبرة عن الفترة ١٩٣٨ - ١٩٦٢ ، حيث خلصت هذه الدراسة الى وجود علاقة ايجابية بين التغير فى المساحة المنزرعه من اغلب المحاصيل المنزرعه نتيجة التغير النسبى فى اسعار السلع الزراعية ، وإن اختلفت درجة هذه الاستجابة فيما بين المناطق الانتاجيه المختلفه، وكذلك فيما بين المحاصيل الزراعيه المختلفه، حيث اظهرت السلع التسويقيه درجه اكبر من الاستجابه عنه فى حاله المحاصيل المعيشيه . حيث تضمنت هذه الدراسه على سبيل المثال تقدير المرونه السعريه قصيره المدى لمحصول القطن بحوالى ٠,٩٦ ، ٠,٤٨، ٠,٣٥ فى كل من مناطق مصر العليا ،ومصر الوسطى، ومصر السفلى على الترتيب، على حين قدرت المرونه السعريه طويله المدى لنفس المحصول ولنفس المناطق الثلاث بحوالى ٢,٦٢، ٠,٩٥، ٠,٥٨ على الترتيب . كما تضمنت نفس الدراسه تقدير المرونه السعريه قصيره المدى لمحصول القمح بحوالى ٠,٣١ ، ٠,٧٢، ٠,١٥ فى كل من المناطق الثلاث المشار اليها على الترتيب، على حين قدرت المرونه السعريه طويله المدى لهذا المحصول بحوالى ٠,٦٢، ٠,٢٥ فى كل من مناطق مصر الوسطى، ومصر السفلى، على الترتيب .اما محصول الارز فقد قدرت مرونته السعريه بحوالى ٠,٢٧ ، ٠,٥٢ بالنسبه لكل من المدى القصير ، والمدى الطويل على الترتيب . كما اشارت نفس الدراسه الى وجود استجابه سعريه عاليه فى حاله محصول الذره الرفيعه، وذلك عكس الحال بالنسبه للاذره الشاميه التى تؤكد نتائج الدراسه عدم وجود استجابه سعريه فى حالته، الامر الذى فسر باعتباره محصول غذائى اساسى بالنسبه للمزارع المصرى، وذلك عكس الحال فى حاله الاذره الرفيعه والتى تنحصر زراعته فى منطقه مصر العليا، ومن ثم الحاجه الى تسويقه فى المناطق الغير منتجه له ومن ثم تاثير الانتاج منه باسعار السوق .

وفى دراسه اخرى لقياس مدى استجابه الانتاج الى التغيرات فى مؤشرات السوق ومستنده فى ذلك على الاحصاءات المعبره عن الفتره

١٩٥٠-١٩٧٥، مع افتراضها ان اسعار المحاصيل، وصافى العائد منها هى العوامل المحدده للتغير فى الانتاج ، خلصت هذه الدراسه بناء على المرونات التى تم تقديرها الى نتيجه مؤداها امكانيه قبول القول بعدم وجود استجابه للتغيرات السعريه فى الزراعه المصريه حيث فسر ذلك بمحدوديه الحريه فى تخصيص الموارد الزراعيه بين الزراع فى ضوء القيود المفروضه انذاك، الا ان هناك من الدراسات الاخرى والمعبره عن نفس الفتره والتى تؤكد نتائجها على وجود الاستجابه السعريه فى الزراعه المصريه، حيث اكدت احدى هذه الدراسات على وجود علاقه طرديه بين المساحه المنزرعه من المحصول واسعاره المزرعيه الى جانب وجود العلاقه العكسيه بين المساحه المنزرعه منه واسعار المحاصيل المنافسه له فى الدوره الزراعيه . كما تؤكد دراسه اخرى على وجود الاستجابه السعريه فى الزراعه المصريه وان اختلفت درجه هذه الاستجابه باختلاف المحصول والمناطق الانتاجيه، حيث تشير نتائج الدراسه الى استجابه المزارع المصرى الى المؤشرات الاقتصاديه على الرغم من تحكم الدوله فى المساحه المنزرعه من المحاصيل وفى اسعارها مما يعكس تحاشيه للتشريعات التى فرضت فى هذا الشان استجابه لمؤشرات السوق . ويضاف الى ذلك ايضا وجود بعض الدراسات الاخرى التى تؤكد على نفس النتيجه والمعبره عن نفس الفتره المشار اليها، وان تضمنت نتائجها على وجود الاستجابه السعريه بالنسبه لبعض الحاصلات الزراعيه وانخفاض هذه الاستجابه فى بعض المحاصيل الاخرى، كما تشير نتائج هذه الدراسات ايضا الى تاثر الانتاج أو المعروض من بعض المحاصيل الزراعيه بالاسعار النسبيه للمحاصيل الزراعيه، وصافى العائد منها وحيث خلصت هذه الدراسات الى رفض الفرض القائل بعدم وجود استجابه سعريه فى الزراعه (١) .

---

(١) لمزيد من التفاصيل : انظر :
دكتور/ محمد محمود رزق ، دوال استجابة العرض فى الزراعة المصرية، مذكرة خارجية رقم (١٥٥٢) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة . سبتمبر ١٩٩٢.

هذا ومع التسليم بطبيعة التباين بين نتائج الدراسات خاصة تلك المستخدمه للنماذج الرياضية ، حيث إحتمالات التباين فيما بينها سواء من حيث المتغيرات التى يشلمها النموذج الرياضى أو السلسلة الزمنية للاحصاءات التى تتضمنها النموذج ، إلا أنه من الملاحظ ومما سبق إتفاق نتائج أغلبية الدراسات التى اجريت فى هذا الشأن على وجود الإستجابة السعرية فى الزراعة المصرية،حيث إستجابة المزارع المصرى للتغيرات فى أسعار المحاصيل الزراعية وغيرها من المؤشرات الإقتصادية فى توجية موارده نحو الإستخدامات المختلفة • وفى هذا الشأن ايضا فإن إتجاهات تخصيص الأراضى الزراعية فيما بين المحاصيل الزراعية المختلفة عبر الفترة الزمنية المشار اليها من قبل والتى شهدت التدخل الحكومى فى أسعار وتسويق الحاصلات الزراعية قد تؤكد على نفس النتيجة • فأحتكار الدولة لتسويق وتسعير كامل الإنتاج من بعض المحاصيل إلى جانب التوريد الإجبارى لحصص محددة من البعض الآخر من المحاصيل وفقا للأسعار التى تحددها الدولة خاصة مع تميز هذه الأسعار بالجمود النسبى تقريبا لفترات معينه الى جانب إنخفاضها عن اسعار السوق الحرة لهذه المحاصيل قد يجعل من إفتراض تناقص الوزن النسبى للمساحات المنزرعه من هذه المحاصيل فى اجمالى المساحة الأرضية المنزرعه حقيقة مقبوله إذا ما وجدت الإستجابة السعرية أو استجابة الزراع الى المؤشرات الإقتصادية الأخرى ، خاصة مع وجود البعض الآخر من المحاصيل التى خرجت عن دائرة التدخل الحكومى سواء فى تنظيم إنتاجها أو تسويقها وتسعيرها والمشار اليها من قبل ، فى نفس الوقت الذى تميزت به هذه الفترة من محدودية المساحات الأرضية المنزرعه بالنسبة لنمو الأحتياجات من المحاصيل والسلع الزراعية • ويؤكد على هذه الحقيقة ووجود إستجابة الزراعة إلى المؤشرات الاقتصادية ، تزايد الوزن النسبى للمساحة المنزرعه بمجموعة المحاصيل الأخيرة فى اجمالى المساحة المحصولية المنزرعه ، مع تناقص الوزن النسبى للمساحة المنزرعه بمجموعة الحاصلات التى خضّعت للتدخل الحكومى خلال هذه الفترة ، حيث ارتفع الوزن النسبى للمساحة المنزرعه بمجموعة محاصيل

الفاكهة من نحو ١,٥٪ من أجمالى المساحة المحصولية خلال السنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٦ إلى ما يقرب من ٥,٤٦٪ منها خلال السنوات ١٩٨٧ - ١٩٩٠ ، كما تزايد الوزن النسبى للمساحة المنزرعه بمجموعة حاصلات الخضروات من نحو ٦٪ من المساحة المحصولية خلال السنوات الأولى الى ما يقرب من ١٠,٦١٪ من المساحة المحصولية خلال السنوات الأخيرة ٠ أما محاصيل الألياف والتى يشكل محصول القطن المحصول الرئيسى فيها (والذى خضع لاحتكار الدولة) فقد تناقص الوزن النسبى للمساحة المنزرعه منها من نحو ١٧,٥٪ من المساحة المحصولية فى السنوات ١٩٦٠-١٩٦٦ الى ما يقرب من ٨,٨٥٪ منها خلال السنوات ١٩٨٧ - ١٩٩٠ ٠ وكذلك ايضا انخفض الوزن النسبى للمساحة المنزرعه بالبقوليات فى اجمالى المساحة المحصولية من حوالى ٥,١٪ منها فى السنوات الأولى الى ما يقرب من ٣,٥٤٪ منها فى السنوات الأخيرة ، ويماثلها فى ذلك ايضا مجموعة محاصيل الحبوب حيث تناقص الوزن النسبى للمساحة المنزرعه منها الى ٤١,٨٦٪ من المساحة المحصولية فى السنوات الأخيرة مقابل نسبة بلغت نحو ٤٣,٢٪ منها فى السنوات الأولى وعلى نحو ماهو مبين بالجدول رقم (١٩) ٠

إن فى تزايد الوزن النسبى للمساحات المنزرعه بمجموعة المحاصيل التى تركت للتعامل وفقا لنظام آليات السوق الحره ، مع تناقص الوزن النسبى للمساحات المنزرعه بمجموعات المحاصيل التى خضعت للتدخل الحكومى فى تسعيرها وتسويقها فى اجمالى المساحة المحصولية يعد مؤشرا لتأكيد حقيقة إستجابة المزارع المصرى للمؤشرات الإقتصادية بل وقدرته على تحاشى التشريعات الخاصة بتنظيم الأنتاج وتدخل الدولة فى تخصيص الأراضى بين المحاصيل المختلفة خلال هذه الفترة ٠ وهنا ايضا قديثور التساؤل عن الفئات المختلفة من المزارع ذات الإستجابة للمؤشرات الإقتصادية ، حيث غالبا ما يسود الإعتقاد على أن المزارع الكبيرة والتى تنتج من اجل السوق هى الأكثر إستجابة للمؤشرات الإقتصادية على حين تقل او تنعدم درجة إستجابة المزارع الصغيرة أو ما تسمى بمزارع الكفاف إلى هذه المؤشرات ٠ ومع التسليم بحقيقة

الإستجابة العالية للمزارع الكبيرة التى تنتج من أجل السوق إلى المؤشرات الإقتصادية إلا أنه يمكن القول ايضا فى حالة الزراعة المصرية ، بمشاركة المزارع الصغيرة فى هذا السلوك ايضا ، حيث تشير إتجاهات التوزيع النسبى للمساحة المنزرعه بالمزارع الصغيرة فيما بين المحاصيل المختلفة خلال السنوات ١٩٥٠،١٩٦١،١٩٨٢/٨١ الى تماثلها مع اتجاهات التوزيع النسبى للمساحة المنزرعة بالمزارع الاكبر منها فيما بين المحاصيل المختلفة ، حيث تعبر هذه الاتجاهات عن تزايد الوزن النسبى للمساحة المنزرعه بمجموعه المحاصيل التى تركت للتعامل وفقا لنظام آليات السوق الحرة فى المزارع الصغيرة كما هو الحال فى المزارع الاكبر منها، فى نفس الوقت الذى تناقص فيه الوزن النسبى للمساحة المنزرعه بمجموعات المحاصيل التى خضعت للتدخل الحكومى فى تسويقها وتسعيرها ، وذلك على نحو ما تشير اليه الجداول رقم (٢٠)، (٢١) ٠

هذا واذا كان فى اتجاهات التوزيع النسبى للمساحة الأرضية المنزرعه بين المحاصيل المختلفة ما يشير الى إستجابة المزرعه المصرية بمختلف فئاتها الى المؤشرات الاقتصادية وعلى النحو المشار اليه ، فإن فى المؤشرات الوارده بالجداول الثلاث الأخير ما يشير إلى الحقائق التاليه :

- أن المزارع الصغيرة تشارك المزارع الاكبر منها فى الانتاج من اجل السوق حيث تشارك فى انتاج حاصلات الفاكهة والخضروات والمحاصيل السكرية ومحاصيل البذور الزيتيه ، ومحاصيل الألياف والتى تعد من المحاصيل النقدية فى الزراعة المصرية ، وهو ما يفرض بالتالى إستجابتها للمؤشرات الاقتصادية ٠
- أن المزارع الكبيرة تعد اكثر إستجابة للمؤشرات الإقتصادية عنه فى حالة المزارع الأصغر منها ، حيث قدرتها على تجنب التشريعات الخاصة بتخصيص الأراضى بين المحاصيل المختلفة والمحدده من قبل الدولة ، اكثر منه فى حالة المزارع الأصغر منها حيث تزايد الوزن النسبى للمساحة المنزرعه بمجموعة المحاصيل

التى تركت للتعامل وفقا لنظام آليات السوق الحره ، وتناقص الوزن النسبى للمساحات المنزرعه بمجموعة المحاصيل التى خضعت للتدخل الحكومى بمعدلات اكثر فى المزارع الكبيرة عنها فى المزارع الاصغر منها ٠

- إن المزارع الصغيرة وعلى الرغم من مشاركتها فى الانتاج من اجل السوق وإستجابتها للمؤشرات الإقتصادية إلا أن لديها درجة ملموسه من الرغبة فى تحقيق الاكتفاء الذاتى فى استهلاكها من السلع المعيشية ، حيث تتميز هذه المزارع بأرتفاع الوزن النسبى للمساحات المنزرعه بهذه المجموعة من المحاصيل خاصة القمح ، والاذرة فى اجمالى المساحة الأرضية المنزرعه بها عنه فى حالة المزارع الأكبر منها ، وهو ما يعنى بالضرورة إنخفاض استجابتها للمؤشرات الإقتصادية عنه بالنسبة للمزارع الأكبر منها لذلك السبب ٠

بناء على ما سبق ذكره يمكن القول بأن المزرعه المصرية وبجميع فئاتها تستجيب للمؤشرات الإقتصادية (وإن تباينت فيما بينها من حيث درجة الإستجابة) سواء فى مجال الإستثمار او فى مجال تخصيص الموارد فيما بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة او فى الأخذ بعوامل التطور التكنولوجى فى الزراعة، وهو ما يشير بدوره الى امكانية تفاعل الوحده الانتاجية الزراعية فى تحقيق الأهداف المخططه للتنمية الزراعية اذا ما وجدت السياسات الزراعية الملائمه لتحقيق هذا التعامل وتوجيهها نحو المسارات والأهداف المخططه ٠

جدول رقم (١٩)

التوزيع النسبى للمساحة المحصولية المنزرعه

بين مجموعات المحاصيل الزراعية خلال السنوات ١٩٦٠-١٩٩٠

٪

مجموعات المحاصيل الزراعية	السنوات				
	١٩٦٠-١٩٦٦	١٩٦٧-١٩٧٣	١٩٧٤-١٩٧٩	١٩٨١-١٩٨٦	١٩٨٧-١٩٩٠
١- حبوب	٤٣,٢	٤٢,٤	٤٢,٣	٤٠,٨	٤١,٨٦
٢- بقوليات	٥,١	٣,٨	٣,٢	٣,١	٣,٥٤
٣- الياف	١٧,٥	١٤,٤	١١,٨	٩,٣	٨,٨٥
٤- بذور زيتيه	٠,٩	١,٠	١,٤	١,٩	١,٤٢
٥- محاصيل سكرية	١,٢	١,٦	٢,١	٢,٥	٢,٦٢
٦- خضروات وبصل	٦,٠	٧,٢	٩,٣	١٠,٨	١٠,٦١
٧- اعلاف	٢٤,٤	٢٦,٦	٢٦,٤	٢٧,٢	٢٧,٥٦
٨- فاكهة	١,٥	٢,٣	٢,٩	٤,٠	٥,٤٦
٩- اخـرى	٠,٢	٠,٧	٠,٦	٠,٥	٣,٠٧
الاجمالـى	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر : دكتور محمد محمود رزق ، دوال إستجابة العرض فى الزراعة المصرية ، مذكرة خارجية رقم (١٥٥٢) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٢ .

جدول رقم (٢٠)

التوزيع النسبى للمساحة الارضية المنزرعه فيما بين محاصيل الفاكهة ومجموعات المحاصيل الحقلية والخضراوت تبعا للفئة المساحية للمزرعه خلال السنوات ١٩٥٠، ١٩٦١، ١٩٨٢/٨١

(٪)

مساحة المزرعه	محاصيل فاكهة			محاصيل حقلية وخضروات		
	١٩٥٠	١٩٦١	١٩٨٢/٨١	١٩٥٠	١٦٩١	١٩٨٢/٨١
اقل من ٣ فدان	١,١٧	١,١٦	٣,٢٠	٩٨,٨٣	٩٨,٨٤	٩٦/٨٠
٣- اقل من ٥ فدان	١,١١	٠,٨٩	٣,٦٣	٩٨,٨٩	٩٩,١١	٩٦,٣٧
٥- اقل من ١٠ فدان	١,٢٤	١,١٤	٥,٩٢	٩٨,٧٦	٩٨,٨٦	٩٤,٠٨
١٠- اقل من ٢٠ فدان	١,٧٧	١,٦٨	١١,٢٥	٩٨,٢٣	٩٨,٣٢	٨٨,٧٥
٢٠- اقل من ٥٠ فدان	١,٩٤	٣,٢١	١٦,٨٧	٩٨,٠٦	٩٦,٧٩	٨٣,١٣
٥٠ فدان فأكثر	٢,٧٦	٦,٣١	٢١,٨٨	٩٧,٣٣	٩٣,٦٩	٧٨,١٢
جملـــــة	١,٨٩	٢,٤٠	٧,٢٦	٩٨,١١	٩٧,٦	٩٢,٧٤

المصدر : حسبت من

وزارة الزراعة ، التعدادات الزراعية للسنوات ١٩٥٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٨٢/٨١

جدول رقم (٢١)

التوزيع النسبى للمساحة الأرضيه المنزرعه بالمحاصيل الحقليه بين المحاصيل المختلفه على مستوى الفئات المختلفه من المزارع خلال السنوات ١٩٥٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٨٢/٨١

(٪)

مساحة الحيازة / المحصول	أقل من ٣ فدان			٣ـ أقل من ٥ فدان			٥ـ أقل من ١٠ فدان			١٠ـ أقل من ٢٠ فدان			٢٠ـ أقل من ٥٠ فدان			٥٠ فدان فأكثر		
	١٩٥٠	١٩٦١	٨٢/٨١	١٩٥٠	١٩٦١	٨٢/٨١	١٩٥٠	١٩٦١	٨٢/٨١	١٩٥٠	١٩٦١	٨٢/٨١	١٩٥٠	١٩٦١	٨٢/٨	١٩٥٠	١٩٦١	٨٣/٨١
١ـ قمح	٣٢ر٢	٣٩ر٢	٣٤ر٢	٣١ر١	٣٥ر٩	٣١ر١	٢٩ر٩	٣٣ر٨	٢٨ر٢	٢٧ر٨	٣١ر٨	٢٦ر٢	٢٦ر٨	٣١ر١	٢٤ر٣	٢٧ر٢	٣٠ر٧	١٦ر١
٢ـ شعير	٢ر٦	١ر٨	٠ر٨	٣ر٦	٢ر١	٢ر١	٣ر١	٢ر٦	٣ر٥	٣ر٣	٣ر٢	٦ر٤	٣ر١	٣ر٦	٨ر٨	٢ر٧	٤ر٣	١٨ر٢
٣ـ برسيم مستديم	٢٨ر٧	٢٦ر١	٣٢ر٠	٢٤ر٦	٢٤ر٩	٢٩ر٩	٢٣ر٤	٢٢ر٩	٢٨ر٩	٢٢ر١	٢١ر٠	٢٥ر٦	٢١ر٦	١٩ر٧	٢٤ر٤	٢٤ر٥	٢١ر٤	٣٠ر٢
٤ـ برسيم تحريش	٢٨ر٤	٢٣ر٥	٢٠ر٨	٢٨ر٩	٢٤ر٩	٢١ر٩	٢٩ر٢	٢٥ر٧	٢١ر٧	٢٩ر٢	٢٤ر٩	٢٠ر٠	٣٠ر٥	٢٤ر٣	١٧ر٨	٣٢ر١	٢٥ر١	١٤ر٠
٥ـ فول بلدى	٤ر٢	٤ر١	٥ر٥	٦ر٩	٦ر٣	٦ر٨	٨ر٣	٧ر٩	٧ر٥	٩ر٥	٩ر٧	٩ر١	٩ر٤	٩ر٩	٩ر٧	٧ر٧	٩ر٦	٦ر٢
٦ـ عدس	١ر١	٦ر	٢ر٠	١ر٦	٠ر٩	٠ر٣	٢ر١	١ر٣	٠ر٤	٣ر٠	١ر٩	٠ر٦	٢ر٨	٢ر٥	٠ر٨	٠ر٩	١ر٢	٠ر٢
٧ـ بقوليات أخرى	١ر٢	٠ر٨	٠ر٥	١ر٧	١ر٠	٠ر٧	٢ر٣	١ر٣	٠ر٩	٢ر٩	١ر٨	١ر٥	٣ر٣	٢ر٥	٢ر٢	٢ر٤	١ر٨	٢ر٠
٨ـ بصل	٠ر٦	٠ر٨	٠ر٨	٠ر٧	٠ر٩	٠ر٩	٠ر٨	١ر١	١ر١	١ر١	١ر٣	١ر٤	١ر٢	١ر٥	١ر٩	٠ر٧	١ر٠	١ر٥
٩ـ كتان	ـ	٠ر٢	٠ر٢	٠ر١	٠ر٣	٠ر٧	٠ر١	٠ر٣	٠ر٩	٠ر١	٠ر٤	١ر٢	٠ر١	٠ر٦	١ر٦	٠ر٣	١ر٣	٠ر٧
١٠ـ محاصيل سكريه	٠ر٧	١ر١	١ر٠	٠ر٦	١ر٢	٠ر٤	ـ	ـ	٠ر٦	٠ر٩	٠ر٦	٠ر٧	٠ر٩	١ر٨	٠ر٧	١ر٣	١ر٥	١ر٧
١١ـ خضروات شتويه	ـ	١ر٧	٤ر٢		١ر٦	٤ر٩		١ر٨	٥ر٤		١ر٢	٦ر٢		٢ر٣	٧ر٢		٢ر١	٧ر٥
١٢ـ محاصيل شتويه أخرى	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٥	٠ر١	٠ر١	٠ر٦	٠ر١	٠ر١	٠ر٩	٠ر١	٠ر٢	٠ر١	٠ر١	٠ر٣	١ر٠	ـ	٠ر٣	١ر٦
جملة الشتوى	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

تابع جدول رقم (٢١)

التوزيع النسبى للمساحة الأرضيه المنزرعه بالمحاصيل الحقليه بين المحاصيل المختلفه على مستوى الفئات المختلفه من المزارع خلال السنوات ١٩٥٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٨٢/٨١

%

مساحة الحيازة / المحصول	أقل من ٣ فدان			٣ــ أقل من ٥ فدان			٥ــ أقل من ١٠ فدان			١٠ــ أقل من ٢٠ فدان			٢٠ــ أقل من ٥٠ فدان			٥٠ فدان فأكثر		
	١٩٥٠	١٩٦١	٨٢/٨١	١٩٥٠	١٩٦١	٨٢/٨١	١٩٥٠	١٩٦١	٨٢/٨١	١٩٥٠	١٩٦١	٨٢/٨١	١٩٥٠	١٩٦١	٨٢/٨١	١٩٥٠	١٩٦١	٨٢/٨١
١ــ [illegible]	٣٧ر٧	٣٢ر٤	٢٠ر٣	٤٠ر٣	٣٥ر٢	٢٢ر٠	٤٠ر٧	٣٥ر٧	٢١ر٩	٤٢ر٠	٣٧ر٠	٣٠ر٣	٤٣ر٩	٣٨ر٢	١٨ر٣	٤٤ر١	٣٧ر٤	١٠ر٦
أرز صيفى ونيلى	٦ر٥	٤ر٢	١٥ر٧	١٠ر٢	٨ر٨	٢١ر٩	١٤ر٢	١١ر٥	٢٣ر٧	١٥ر٢	١١ر٦	٢١ر١	١٥ر٣	١١ر١	١٩ر٩	٢٠ر٣	١٣ر١	١٤ر٢
٢ــ ذرة شامى	٤٣ر٢	٤٢ر٩	٣٧ر٧	٣٦ر٠	٣٩ر٤	٢٩ر٤	٣١ر٦	٣٥ر٢	٣٥ر٦	٣٨ر٨	٣١ر٨	٢٤ر١	٢٨ر٣	٣٠ر٢	٢٣ر٣	٢٧ر٧	٣١ر٠	٢٨ر٠
٤ــ ذرة رفيعة	١٠ر٦	١٣ر٧	٨ر٥	١٠ر٩	٨ر٩	٦ر٥	١٠ر٦	٨ر٧	٦ر٢	١٠ر٦	٩ر١	٥ر٩	٩ر٢	٩ر٢	٥ر٣	٥ر٠	٦ر٤	٦ر٣
٥ــ فول صويا	—	—	١ر٨	—	—	٣ر٢	—	—	٣ر١	—	—	٢ر٤	—	—	٢ر٦	—	—	١ر٩
٦ــ فول سودانى	٥ر٠	٥ر٠	٥ر٠	٦ر٠	٧ر٠	٩ر٠	٨ر٠	٨ر٠	٩ر٠	٩ر٠	٩ر٠	١ر٥	١ر١	١ر٠	٢ر٥	١ر١	١ر٢	٤ر٠
٧ــ سمسم	٦ر٠	٦ر٠	٨ر٠	٩ر٠	٨ر٠	١ر٠	١ر١	١ر٠	١ر٢	١ر٣	١ر٢	١ر٥	١ر٢	١ر٣	١ر٦	٨ر٠	١ر٠	١ر٠
٨ــ قطن	٦ر٠	٢ر١	٣ر٧	٧ر٠	١ر٣	٣ر٩	٧ر٠	١ر٤	٤ر٧	٩ر٠	١ر٨	٥ر٧	٨ر٠	٢ر٠	١ر٦	١ر٠	٢ر٣	٤ر٠
٩ــ خضروات		٤ر٠	٦ر٨		٤ر٥	١٠ر٩		٥ر٣	١٢ر٢		٥ر٩	١٥ر٥		٦ر٣	١٧ر٩		٦ر٩	٢٣ر٧
١٠ــ محاصيل أخرى صيفى ونيلى	٠ر٣	٥ر٠	٣ر٤	٤ر٠	٥ر٠	١ر٤	٠ر٣	٥ر٠	١ر٥	٠ر٣	٧ر٠	٢ر٠	٠ر٢	٧ر٠	٢ر٥	١ر	٧ر٠	١٧ر٥
جملة الصيفى والنيلى	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : حسبت من

وزارة الزراعة ، التعدادات الزراعيه للسنوات ١٩٥٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٨٢/٨١.

الفصل الثالث

تخصيص الموارد الزراعية وإنتاجيتها

١- تمهيد :

إن مناقشة السياسة الزراعية فى ظل آليات السوق قد تمتد الى مناقشة قضية البنيه الأساسية فى اسواق السلع الزراعية ومدى توافرها من أجل عمل آليات هذه الأسواق بكفاءة ، ومن ثم فإن مناقشة هذه القضية الأخيرة قد يستلزم بدوره التعريف بتوطن النوعيات المختلفة من المحاصيل الزراعية ، ومن ثم تحديد الأقاليم الإنتاجية ذات الإنتاج الكبير من هذه النوعيات من المحاصيل٠ أضف الى ذلك ايضا أن التعريف بأنتاجية الموارد الزراعية المستغله فى الأنشطة الإنتاجية يعد من المؤشرات الهامة فى التعريف بالمزايا النسبيه للنوعيات المختلفة من المنتجات الزراعية سواء من منظور المنتج الزراعى أو المجتمع فى علاقته بالاسواق الخارجية ، وما قد يشير اليه ذلك بدوره من ضرورة اعادة النظر فى تخصيص الموارد الزراعية بين إستخداماتها المختلفة، وهو ما قد يكون له تأثيره بدوره على إتجاهات السياسة الزراعية بأدواتها المختلفة ٠ ولهذا كان هدف هذا الفصل من الدراسة التعريف بتخصيص الموارد الزراعية بين الأنشطة الزراعية المختلفة وعلى مستوى الاقاليم الانتاجية ثم التعريف بأنتاجيتها من هذه الأنشطة ٠

٢- تخصيص الموارد الزراعية والاقاليم الأنتاجية للمحاصيل الزراعية :

تعد الأرض الزراعية أهم عناصر الانتاج التى تتجه اليه انظار المنتج الزراعى عند تخصيص موارده الزراعية بين الانشطة الأنتاجية المختلفة،حيث تبدأ عملية تخصيص الموارد الزراعية المتاحه لديه بتخصيص الأراضى الزراعية، ثم تلى ذلك وبالتبعية تخصيص الموارد الزراعية الاخرى وفقا للمعاملات الفنية لأحتياجات الوحده الأرضية المنزرعه منها وفى اطار القيود او المحددات القائمه٠ وفى هذا الشأن فإن الاحصاءات المتاحه عن المساحات المنزرعه من